# المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين – العدد ٧١ – جمادي الأول ١٤٣٢ هـ – أبريل ٢٠١١م

## مجلس إدارة الهيئة يوافق على خطة التحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية

## الاتحاد الدولي للمحاسبين يستعين بالهيئة لتطوير المهنة بافغانستان

## الهيئة تطلق اختبار الزمالة الكترونيا

## SOCPA Approves Convergence Plan with International Standards

**أ. د. محمد السهلي**
رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

## هناك فجوة بين التعليم والمؤسسات المهنية

# طريقك للنجاح المهني

## زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

## عالم من الفرص العملية المتميزة

زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة وتساعد الحاصلين عليها لتبؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة بالجوانب المحاسبية والمالية. يحصل المتقدم / المتقدمة على زمالة الهيئة بعد اجتياز الاختبار في خمس مواد هي المحاسبة ، المراجعة ، الزكاة والضريبة ، فقة المعاملات ، الأنظمة التجارية.

www.socpa.org.sa

# معايير المحاسبة الدولية: آفـاق جـــديـدة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

كان ومايزال موضوع تطبيق معايير المحاسبة الدولية من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير لأهمية معايير المحاسبة وتأثيرها الكبير على نتائج قطاعات الاعمال.

وفي هذا الاطار، نجد أن الرؤية نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية بين مؤيد ومعارض. فالمؤيدين يرون أن انتشار معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها في اكثر من مائة دولة يحتم على باقي الدول اللحاق بالركب من أجل الاستفادة من مزايا تطبيق تلك المعايير التي تتم بلورتها في ظل آلية واضحة، تسعى الى صنع معايير عالية الجودة. في حين يرى من يعارض تطبيق معايير المحاسبة الدولية أن ذلك التطبيق قد يتعارض مع الخصوصية.

**د. أحمد عبدالله المغامس**
أمين عام الهيئة

وقد يعتقد القارئ الكريم أن هذا الطرح أو ذاك يقتصر تداوله في المملكة فقط، لكنه في الواقع يتكرر في معظم الدول التي تناولت موضوع تطبيق المعايير الدولية.

ونحن في المملكة وفي الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، عند تناولنا لموضوع مدى إمكانية تطبيق المعايير الدولية سواءً معايير المحاسبة او معايير المراجعة، قمنا بتبني منهجية علمية لدراسة الموضوع من كافة جوانبه وابعاده. حيث سعينا في دراسة الموضوع اخذاً في الحسبان كافة العوامل سواءً من ناحية محاسبية واقتصادية وشرعية ونظامية، وكذلك توصيات اجتماعات مجموعة العشرين وتجارب الدول المختلفة التي سبقتنا في هذا المجال.

كما سعينا الى الاستئناس بآراء ذوي العلاقة من المهتمين بالمهنة وكذلك آراء الجهات ذات العلاقة مثل وزارة المالية وهيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وغيرها.

بناءً على ما سبق، توصلنا الى اتخاذ موقف يتضمن التوافق المرحلي مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، ويكون التحول إلى المعايير الدولية بشكل مدروس يأخذ في الحسبان العوامل المحلية، وأن يتم هذا التحول بالتدرج، خلال فترة زمنية كافية لتهيئة البيئة المحلية تقنياً ومهنياً لعملية التحول إلى المعايير الدولية.

وفي الختام، نأمل ان نوفق في انجاز مشروع التحول إلى المعايير الدولية بما يحقق النتائج المتوخاة بإذن الله، والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

6

وزير التجارة والصناعة يزور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

10

الاتحاد الدولي للمحاسبين يستعين بالهيئة لتمثيله في تطوير المهنة بافغانستان

رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

هناك فجوة بين التعليم والمؤسسات المهنية

16


# المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

**المشرف العام**
د. أحمد بن عبدالله المغامس
أمين عام الهيئة

**رئيس التحرير**
د. يحيى بن علي الجبر

**إدارة التحرير**
عبدالله بن عبدالعزيز الراجح
عبدالكريم علي جمعة



توجه المراسلات إلى رئيس التحرير
ص.ب ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦
هاتف: ٤٠٢٨٥٥٥/٠١
فاكس: ٤٠٢٥٦١٦/٠١

E-mail:socpa@socpa.org.sa

الموقع الإلكتروني
www.socpa.org.sa



• المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة .
• ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية.

**مجلس الإدارة**

رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
**معالي وزير التجارة والصناعة**
**الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة**

**أعضاء مجلس الإدارة**

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة
الأستاذ عبدالله بن علي العقيل
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال
الدكتور وليد بن محمد الشباني
الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم
الأستاذ بكر بن عبدالله أبو الخير
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم
الأستاذ وليد بن إبراهيم شكري
الأستاذ محمد بن صالح العبيلان
الأستاذ جهاد بن محمد العمري

التصميم والإخراج
**الجريدة للخدمات الإعلامية**

المدير التنفيذي
**ابراهيم حمد العسكر**

المدير الفني
**رضا سالم باصالح**

التحرير والتنسيق الصحفي
**الجريدة للخدمات الإعلامية**
المملكة العربية السعودية . الرياض.
ص.ب ٤٢٣٦٢ الرياض ١١٥٤١
هاتف: ٢٢٥٠١١١ (٥ خطوط) فاكس: ٢٢٥٣٧٧٧
الرقم الموحد : ٩٢٠٠٠٨٠٠٩
www.aljareeda.com.sa

جيانكارلو اتوليني رئيس لجنة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين

**مساعدة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات والإمساك بفرص العمل المستقبلية**

25

**حاجة المستثمرين لإفصاحات تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة***

28

**مشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية**

32

# أمين عام الهيئة يزور هيئة مكافحة الفساد

قام أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس بزيارة لهيئة مكافحة الفساد وكان في استقباله معالي رئيس الهيئة الأستاذ محمد الشريف ومساعد نائب رئيس الهيئة الأستاذ عبدالرحمن بن أحمد العجلان وتم خلال الزيارة بحث أفاق سبل التعاون بين الهيئتين وضرورة تضافر الجهود بين الهيئتين للوصول إلى الأهداف المرجوة، وخلال اللقاء قام أمين عام الهيئة بإهداء معاليه نسخا من مطبوعات الهيئة متمنياً استمرار التواصل بينهم. ●

# وزير التجارة والصناعة يزور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

قام معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة بزيارة لمقر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وخلال الزيارة قدم الأمين العام للهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس عرضا عن تاريخ الهيئة وأنشطتها وأسلوب عمل الهيئة حيث تعمل من خلال لجان فنية. كما تطرق الأمين العام الى أن الهيئة سجلت حضورا دوليا قويا حيث صنفها الاتحاد الدولي للمحاسبين واحدة ضمن الهيئات المحاسبية التي يستعان بها لتطوير الهيئات المهنية حول العالم.

وقد أكد معالي وزير التجارة والصناعة دعمه للهيئة وأنشطتها، نظرا للدور المهم الذي تقوم به، ودعا المسؤولين فيها إلى بذل مزيد من الجهود للارتقاء بالهيئة إلى مصاف الهيئات الدولية، بما يحقق الصالح العام من حفظ للأموال وضبط للمعاملات المالية.

وفي ختام الزيارة عبر أمين عام الهيئة عن شكره وتقديره لمعالي الدكتور توفيق الربيعة لزيارته للهيئة ولما أبداه من اهتمام ودعم لعمل الهيئة وحرصه على تذليل الصعوبات التي تعترض أداءها متطلعاً إلى توجيهات معاليه رئيساً لمجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ●

### بحضور معالي وزير التجارة والصناعة

# الهيئة تعقد ورشة عمل لتطوير وتحسين أداء المحاسبين القانونيين

بمبادرة معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، عقدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ورشة عمل و لمناقشة عدد من الأفكار والمبادرات التي تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المحاسبين القانونيين من النواحي المهنية والفنية، ولتعزيز وتطوير أسلوب تقديم البيانات المالية للمستفيدين وتحسين الرقابة عليها. وقد قام بافتتاح الورشة معالي وزير التجارة والصناعة وشارك في نقاشاتها، وأكد أهمية الدور الذي تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في خدمة الاقتصاد الوطني، وأهمية الارتقاء بهذا الدور، وأن تكون الهيئة مثالا للهيئات المشابهة. كما أكد أهمية الحوار مع ذوي الاهتمام بما يحقق أهداف الهيئة. وقد شارك في الورشة أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء اللجان الفنية في الهيئة وعدد من المسؤولين في الجهات الحكومية والقطاع الخاص. وفي ختام الورشة قدم الأمين العام للهيئة والمشاركون فيها شكرهم لمعالي الوزير على هذه المبادرة مؤكدين الاستمرار في هذا النهج بما يخدم مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بالمنتسبين إليها. ●

# مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يوافق على مشروع التحول إلى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية

عقد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اجتماعه التاسع للدورة السادسة. وقد ترأس الاجتماع معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس ادارة الهيئة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة ، و تم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. وكان من أبرز الموضوعات التي ناقشها المجلس مشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية، حيث اطلع المجلس على المشروع، والذي تضمن خطة للتحول إلى المعايير الدولية، وقام باعتمادها مع التأكيد على أهمية المشروع. الجدير بالذكر أن المجلس سبق أن شكل لجنة توجيهية بالهيئة مكونة من ممثلين من لجنتي معايير المحاسبة والمراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى ممثلين من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية لمتابعة الموضوع، والوصول بتوصية لمجلس الإدارة بشأن التوافق مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية. وقد قامت اللجنة التوجيهية بعقد عدد من الاجتماعات لدراسة موضوع التوافق مع المعايير الدولية، واطلعت على قرارات لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في هذا الخصوص والتي تضمنت توصية اللجنتين بالتوافق المرحلي مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية. وقد رأت اللجنة مناسبة التحول إلى المعايير الدولية بشكل مدروس يأخذ في الاعتبار العوامل المحلية وأن يتم هذا التحول بالتدرج، خلال فترة زمنية كافية لتهيئة البيئة المحلية تقنيا ومهنيا لعملية التحول إلى المعايير الدولية، وبما يحقق أفضل النتائج المرجوة لتحسين جودة التقارير المالية. وقد تضمن المشروع إجراءات تنفيذية لعملية التحول للمعايير الدولية، وتوضيحا لدور الهيئة بعد التحول الذي يشمل متابعة المستجدات حول المعايير الدولية وتوفير معايير وإرشادات تطبيقية محاسبية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة والمراجعة عليها فيما لا تغطيه المعايير الدولية، وقيام الهيئة بدور فعال في التأثير على المعايير الدولية قبل إصدارها، ومن ذلك إرسال الملاحظات بشأن أوراق النقاش ومسودات المعايير، واقتراح موضوعات معايير جديدة، وغير ذلك من المجالات التي يمكن مشاركة المجالس الدولية فيها، مع التأكيد على استمرار الهيئة في خدمة الأطراف المهتمة فيما يتعلق بإصدار الإرشادات التطبيقية للمعايير عند الحاجة، إضافة إلى إصدار معايير وآراء مهنية لأي موضوعات لم يصدر بشأنها معالجة ضمن المعايير الدولية. ●

## اختيار أحد أعضاء الهيئة ضمن فريق دولي للفحص

تم اختيار الأستاذ ابراهيم باعشن، احد أعضاء الهيئة الأساسيين ضمن فريق دولي متخصص تولى الفحص الميداني لفرع احد المكاتب الدولية في سريلانكا، ويعد المكتب المفحوص من ضمن أقدم المكاتب في سريلانكا حيث تأسس في العام ١٨٩٧م.

الجدير بالذكر أن الأستاذ إبراهيم باعشن حاصل على زمالة الهيئة وشارك ضمن فرق الفحص التي شكلتها الهيئة لتنفيذ الفحص الميداني بالمملكة.

ويعكس اختيار الأستاذ إبراهيم ضمن هذا الفريق الدولي، المستوى المهني الجيد الذي وصل له المهنيون في المملكة. ●

# الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين تعقد الملتقى الاول للمراجعة الداخلية

برعاية معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، تم افتتاح فعاليات «الملتقى الأول للمراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية» الذي نظمته الجمعية بتاريخ ١٤٣٣/٠٥/٠٨هـ، الموافق ٢٠١٢/٠٣/٣١م في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بفندق الانتركونتيننتال بالرياض، بحضور جمع من المنتمين لمهنة المراجعة الداخلية والمهتمين بها من مديرين تنفيذيين لمنشآت القطاع الخاص وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان المراجعة ومسؤولين حكوميين وغيرهم من ذوي الاهتمام بمشاركة نخبة من المتحدثين المختصين بما في ذلك عدد من المسؤولين في معهد المراجعين الداخليين الدولي وعدد من جمعيات المراجعة الداخلية في العالم العربي.

وقد أشار معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين في كلمته للحضور الى حرص المملكة على الدوام عبر برامجها وخططها التنموية على مواكبة التطورات العلمية والمهنية وتسخير معطياتها الإيجابية لتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني وتفعيل الدور الرقابي في المنشآت. حيث أشار في هذا الصدد الى أن المملكة اتخذت عدداً من الخطوات المهمة من أبرزها صدور قرار وزير التجارة بتاريخ ١٤١٤/٨/١٢هـ الذي قضى بإنشاء لجان مراجعة بالشركات المساهمة ووضع الضوابط المنظمة لهذه اللجان.

وصدور قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٤٢٢/٢/٢٢هـ الموافق ٢٠٠١/٥/١٦م بتشكيل لجنة للمراجعة الداخلية تهتم بتطوير مهنة المراجعة الداخلية، وصدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٤/١٠/٤م بتأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة، وموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٢٩/٦/٢٥هـ الموافق ٢٠٠٨/٦/٢٩م على اقتراح مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين، توقيع اتفاقية تعاون مع معهد المراجعين الداخليين الدولي تقوم بموجبها الهيئة باستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لإنشاء جمعية المراجعين الداخليين في المملكة، التي تم توقيعها بتاريخ ١٤٣٠/١/١٨هـ الموافق ٢٠٠٩/١/١٥م. وتوجت تلك الجهود بصدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٢/٠٣/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/٠٢/٢٨م القاضي بإنشاء الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، وهي جمعية مهنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تهدف إلى تطوير مهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية. وقد عملت الجمعية فور إنشائها على تحقيق أهدافها ومن أبرزها إطلاق اختبار زمالة المراجعين الداخليين باللغة العربية الذي تم إنجازه بتوفيق الله العلي القدير ثم بتضافر الجهود المخلصة بين الجمعيات المهنية في الوطن العربي ومعهد المراجعين الداخليين الدولي.

كما أشار معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين في كلمته الى أن اجتماع هذه النخبة المميزة من الخبراء والمختصين في حقول المراجعة والإدارة يدل دلالة واضحة على توجه المملكة القوي لمواكبة تطور مهنة المراجعة الداخلية وترسيخ الالتزام بالمعايير المهنية.

من جهته أكد الاستاذ يوسف بن محمد المبارك عضو مجلس ادارة الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين ورئيس لجنتها التنفيذية أن عقد الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين للملتقى الأول للمراجعة الداخلية في المملكة، يأتي في اطار جهود الجمعية لتعزيز الدور الذي تقوم به مهنة المراجعة الداخلية لضبط أعمال المنشآت بأنواعها المختلفة، وتوفير المعلومات الكافية التي من شأنها مساعدة القائمين على هذه المنشآت من اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار الأداء الجيد لتلك المنشآت في تحقيق أهدافها وخدمة مصالح مساهميها وصيانة حقوق المتعاملين معها، بما يحقق تعزيز مقومات اقتصادنا الوطني.

الجدير بالذكر أن الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين قد تم تأسيسها مؤخرا، بموجب قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤٣٢/٠٣/٢٥هـ الموافق ٢٠١١/٠٢/٢٨م وهي جمعية مهنية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة، وتهدف إلى تطوير مهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية. ●

## الهيئة تكرم رئيس مجلس إدارتها السابق

**على** هامش الحفل الذي أقيم تكريما لمعالي وزير التجارة والصناعة السابق الأستاذ عبد الله بن أحمد زينل علي رضا، قام أمين عام الهيئة الدكتور احمد المغامس نيابة عن الهيئة بتقديم درع تذكاري لمعاليه نظير جهوده وإسهاماته البناءة أثناء فترة رئاسته لمجلس إدارة الهيئة ، التي كان لها دور فاعل للتوصل إلى نتائج إيجابية للإسهام في الارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة. ●

## إحالة 16 مكتب محاسبة إلى لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين

**عقد** مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اجتماعه العاشر للدورة السادسة برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، وأطلع المجلس في اجتماعه على عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال التي كان من إبرازها إحالة ١٦ من مكاتب المحاسبة إلى لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين لعدم تنفيذها بشكل مقبول للإجراءات التصحيحية للملاحظات التي يكشف عنها الفحص الدوري (الميداني) من برنامج جودة الأداء المهني. كما اعتمد المجلس الهيكل الإداري الجديد للهيئة الذي سيكون بمشيئة الله نقلة نوعية في كيفية إدارة الأمانة العامة للهيئة.

يذكر أنه تم إعادة تشكيل لجنة التحقيق في مخالفات أحكام نظام المحاسبين القانونيين حيث تضمن التشكيل الجديد وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الداخلية الأستاذ عبدالله بن علي العقيل رئيسا للجنة، و كل المستشار القانوني بوزارة التجارة والصناعة الأستاذ خلف بن محسن الدبيان عضوا و عضو مجلس إدارة الهيئة الأستاذ بكر بن عبدالله ابوالخير عضوا و الأستاذ عادل إبراهيم العمر امينا للجنة. ●

## الهيئة تعقد محاضرة حول المعايير الدولية في مدينتي الرياض وجدة

**عقدت** الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين محاضرة حول المعايير الدولية بعنوان «نظرة حالية على تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المنطقة والتحديات المصاحبة» تحدث فيها السيد/ يوسف حسن، الخبير المتخصص في معايير المحاسبة الدولية في مدينتي الرياض وجدة. وقال يوسف أن الأحداث في العالم والأزمات المالية تؤكد أن مهنة المحاسبة تغيرت بشكل مهم. كما تطرق الى انتشار المعايير الدولية (IFRS) ووضح الفروق بين المعايير الدولية المطبقة في أغلبية دول العالم وبين المعايير المحاسبية في أمريكا. ●

## المجلة تضيف باباً باللغة الإنجليزية

**تضيف** مجلة المحاسبون الصادرة عن الهيئة ابتداءً من هذا العدد باباً باللغة الانجليزية سعياً للوصول الى شرائح جديدة من القراء بهدف الاسهام في رفع الوعي المهني .

وقد تم الاتفاق مع جمعية المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز على اعادة نشر مقتطفات من ما ورد في مجلة الجمعية (ACCOUNTANCY) الورقية.

# الاتحاد الدولي للمحاسبين يستعين بالهيئة لتمثيله في تطوير المهنة بافغانستان

**استعان** الاتحاد الدولي للمحاسبين بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ممثلة بالأمين العام الدكتور أحمد المغامس لتمثيل الاتحاد الدولي للمحاسبين والمشاركة في ورشة الطاولة المستديرة لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية الإسلامية الافغانية، التي عقدت في مدينة دبي.

وشارك في هذه الورشة ممثلون عن البنك الدولي والصندوق الدولي ومعهد المحاسبين القانونيين البريطاني والاسترالي والباكستاني وممثلون عن حكومة افغانستان ومن مكاتب المحاسبة المحلية والعالمية.

وتحدث المغامس خلال الورشة عن أهمية المهنة وإيجاد كيان للإدارة والإشراف عليها، مؤكدا أهمية دعم الحكومة للمهنة على غرار ما تقوم به حكومة المملكة العربية السعودية وأهمية مشاركة جميع اطياف المستفيدين من مهنة المحاسبة والمراجعة في الانشطة ذات العلاقة بالمهنة. وأشار إلى أن النجاح الذي تحقق للمهنة في المملكة عائد لعدد من الاسباب اولا بتوفيق الله، ثم دعم الحكومة ومشاركة جميع المهتمين من ذوي الاختصاص في أنشطة الهيئة. كما أكد الأمين العام أهمية الاستفادة من تجارب الدول في تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في افغانستان وعدم إعادة اختراع العجلة. ولاقى حضور الأمين العام والمشاركة في الورشة كل تقدير وشكر من الحضور والمنظمين وكذلك مسؤولي الاتحاد الدولي للمحاسبين.●

## تحويل اختبارات زمالة الهيئة من ورقي إلى إلكتروني

**في** إطار الجهود التي تقوم بها الهيئة لتطوير أعمالها بما يتوافق مع أفضل الممارسات المطبقة دولياً ، وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة على توصية لجنة الاختبارات بتحويل اختبار زمالة الهيئة من ورقي إلى إلكتروني وتفويض اللجنة بالتفاوض واستكمال الإجراءات الخاصة بالتحويل، قامت اللجنة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هذا التحويل والبحث عن شريك مع الهيئة يقوم بهذه المهمة وتكون لديه خبرة ودراية كافية وتجارب سابقة مماثلة. وقد قامت اللجنة بالاستئناس برأي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين كما تم الاستئناس برأي الهيئة السعودية للتخصصات الصحية والإطلاع على تجربتها في إجراء الاختبارات آليا.

وقامت بتشكيل فريق عمل لهذا الأمر للبحث والتفاوض مع الشركات العالمية التي لها تجارب في تنفيذ الاختبارات حيث وقع الاختيار على مؤسسة (Prometric) التي تحظى بسمعة جيدة على المستوى الدولي في تقديم الاختبارات والخدمات الخاصة بالتكنولوجيا.

الجدير بالذكر أن الاختبار الإلكتروني سيتيح تلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق ويسهل على الافراد الراغبين في الحصول على شهادة الزمالة التقدم لهذه الاختبارات بسهولة ويسر، كما سيتيح إمكانية التقدم للاختبار في مدن متعددة في أنحاء المملكة.

وسيعقد بمشيئة الله اختبار الزمالة للدورة القادمة، الذي سيكون أول اختبار إلكتروني خلال الفترة من ١٤٣٣/٧/٥هـ الموافق ٢٠١٢/٥/٢٦م حتى ١٤٣٣/٧/٨هـ الموافق ٢٠١٢/٥/٢٩م في مدينة الرياض، وجدة، والدمام، وابها. ●

أحمد عبدالله الوابل

أحمد محمد الشنيبر

ابراهيم عبدالرحمن الحبيب

الوليد محمود شتيوي

بدر عيد الاحمدي

خالد بن الحميدي المطيري

سليمان عبدالله الخلف

شايق بن ضيف الله الشمراني

طارق محمد باطوق

عبدالرحمن مولاي البزيوي

عبدالناصر غرم الله الغامدي

علاء الدين حسن توتو

علي سرور علي

علي يسلم العذري

فتحي عبدالعزيز حلوسه

محمد احمد الكثيري

محمد عبدالله مزجاجي

محمد عبدالوهاب الانصاري

محمود محمد سيف

مصعب عبدالرحمن الجعيد

ناصر احمد ابا الخيل

وليد عبدالله المقبل

ياسر القحطاني

يوسف محمد السقيلي

عبدالله سليمان المسند

# حصول عدد من المحاسبين على زمالة الهيئة

**اعتمد** مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه التاسع للدورة السادسة نتائج الدورة الثانية وقرر منح شهادة الزمالة لكل من اجتاز جميع مواد الاختبار في تلك الدورة وهم: ابراهيم عبدالرحمن الحبيب، احمد عبدالله الوابل ، احمد محمد الشنيبر، الوليد محمود شتيوي، بدر عيد الأحمدي، خالد الحميدي المطيري، سليمان عبدالله الخلف، شايق ضيف الله الشمراني، طارق محمد باطوق، عبدالرحمن مولاي البزيوي، عبدالله سليمان المسند، عبدالناصر غرم الله الغامدي، علاء الدين حسن توتو، علي سالم العذري، علي سرور ابراهيم ، عواطف محمد المحمدي، فتحي عبدالعزيز حلوسة، محمد احمد الكثيري، محمد عبدالله مزجاجي، محمد عبدالوهاب الانصاري، محمود محمد سيف، مصعب عبدالرحمن الجعيد، ناصر احمد ابا الخيل، وليد عبدالله المقبل، ياسر سالم القحطاني، يوسف محمد السقيلي.

ويسر مجلة المحاسبون أن تهنئ الحاصلين على الزمالة على هذا الانجاز متمنية لهم مزيدا من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية. ●

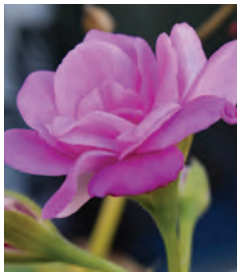
عواطف محمد المحمدي

# رأي لجنة معايير المحاسبة حول
# "متطلبات إفصاح إضافية لخدمة مستخدمي القوائم المالية للشركات المساهمة"

## مقدمة:

**يوفر الإفصاح في القوائم المالية معلومات ضرورية لإيضاح أو شرح بعض البنود الواردة في القوائم المالية، بهدف مساعدة المستفيدين من القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتعاملهم مع المنشأة.**

**ولأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، فإن الدراسات المسحية أظهرت أن قطاعا كبيرا من المستفيدين يحتاج إلى معلومات أخرى إضافة إلى ما تتطلبه المعايير الحالية. ويظهر ذلك في حاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية التي يعتمد بعضها على فهمهم لطبيعة معاملات الشركة وفقا للمتطلبات الشرعية في حين لا يوجد في المعايير السعودية الحالية ما يوجب على الشركات مثل هذا الإفصاح التفصيلي. ولهذا رأت لجنة معايير المحاسبة ضرورة أن توفر الشركات إفصاحا إضافيا ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية لتغطية النقص في المعايير الحالية، من خلال إصدار رأي مهني يتضمن الإفصاح الإضافي المطلوب.**

### نبذة تاريخية عن اهتمام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالإفصاح عن مدى توافق عمليات الشركات مع الضوابط الشرعية :

خلال مناقشة مشروع معيار ربحية السهم لاعتماده في الاجتماع الرابع للدورة الخامسة المنعقد في ١٤٢٨/٠٦/٠٨هـ، وجه مجلس إدارة الهيئة لجنة معايير المحاسبة للنظر في إضافة فقرة توضح كيفية احتساب ربحية السهم من الدخل من الأنشطة غير الربوية. واستجابة لطلب مجلس الإدارة، قررت لجنة معايير المحاسبة في اجتماعها السابع عشر للدورة الرابعة المنعقدة في ١٤٢٨/٠٦/١٨هـ تكليف الأمانة العامة بدراسة الموضوع والعرض على اللجنة بما تتوصل إليه. إضافة إلى ذلك، فقد أعادت اللجنة التأكيد على أهمية هذا الموضوع في اجتماعها الرابع والعشرين للدورة الرابعة المنعقد في ١٤٢٩/٠٥/٢٣هـ عند نظرها في طلب لإصدار معيار محاسبي يلزم الشركات المساهمة بالإفصاح في تقاريرها المالية عن مدى التزامها بالضوابط الشرعية.

وقد نصت خطة لجنة معايير المحاسبة المعدة للتوافق مع المعايير الدولية على أن يكون للجنة دور مؤثر في توفير معايير وإرشادات تطبيقية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة فيما لا تغطيه المعايير المتوافقة مع المعايير الدولية. وأشارت تلك الخطة إلى أن اللجنة ستقوم بتحديد الإفصاحات الإضافية اللازمة ضمن المعايير المتوافقة لمساعدة المستفيدين على فهم طبيعة المعاملات وفقا للمتطلبات الشرعية.

## هدف الرأي:

يهدف هذا الرأي إلى تحديد المعلومات الإضافية التي يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية لمساعدة المستفيدين من القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المعتمدة على فهمهم لطبيعة معاملات الشركات وفقا للمتطلبات الشرعية.

## خيارات الإفصاح:

**الخيار الأول (الخيار المفضل)**: أن تفصح الشركة عن تفاصيل عملياتها لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المعتمدة على فهمهم لطبيعة معاملات الشركات وفقا للمتطلبات الشرعية.

**الخيار الثاني**: أن تفصح الشركة عن العمليات والمبالغ غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية (إن وجدت) المتعلقة بأي بند من بنود القوائم المالية. ولا يتم تطبيق هذا الخيار إلا إذا كان لدى الشركة سياسة معلنة حول الالتزام بالضوابط الشرعية.

ويجب على الشركة الثبات في تطبيق أحد الخيارين أعلاه على كل بنود الإفصاح المشار إليها أدناه (الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات). وفي حال رأت المنشأة تطبيق الخيار الأول على بعض البنود، وتطبيق الخيار الثاني على بنود أخرى، فيجب على المنشأة أن تفصح عن مبرراتها.

## متطلبات الإفصاح الإضافية:

### أولا: سياسة الشركة:

عند تطبيق الشركة للخيار الثاني المشار إليه أعلاه، يجب أن تفصح عن سياستها تجاه الالتزام بالضوابط الشرعية المتعلقة باستثماراتها ومصادر تمويلها وعملياتها التشغيلية (بما في ذلك شروط الدفع مع العملاء والموردين). فعلى سبيل المثال، قد تفصح الشركة عن تقيدها بالضوابط الشرعية المتعلقة بالبيوع الآجلة وعمليات التأجير وغيرها من التعاملات مع العملاء. ويجب أن تفصح عن الآلية التي توصلت بها إلى الحكم على مدى توافق عملياتها مع الضوابط الشرعية. وفيما يتعلق بالشركات التي تلتزم بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها فيكفي للوفاء بمتطلبات هذا الرأي الإفصاح عن ذلك ضمن السياسات المحاسبية على أن يشمل هذا الإفصاح الآلية المستخدمة.

**ثانيا: الأصول:**

١- **مدينو الشركة** (ويشمل ذلك المدينين والأوراق التجارية وأقساط مبيعات التقسيط والتأجير التمويلي والقروض الممنوحة لأي جهة، وأي حسابات أخرى مشابهة):

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق تعاملاتها مع عملائها مع الضوابط الشرعية:

**الخيار الأول:** تفصح الشركة بالتفصيل عن أي مديونيات لها في مجموعات متجانسة من حيث النوع والشروط، ويشمل الإفصاح طبيعة الدين وشروطه ومبلغه وعوائده الدورية.

**الخيار الثاني:** تفصح الشركة عن مبالغ المديونيات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية ومبلغ العوائد عليها.

٢- **الاستثمارات بجميع أنواعها:**

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق استثمارات الشركة مع الضوابط الشرعية:

**الخيار الأول:** تفصح الشركة بالتفصيل عن مبالغ استثماراتها كما يلي، في مجموعات متجانسة:

- الاستثمارات في أسهم كل شركة والعوائد (أو الخسائر) المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة مقرونا باسم الشركة المستثمر فيها.
- طبيعة الاستثمارات في سندات وصكوك وشروطها وتكلفتها وأي أدوات مديونية أخرى لأي جهة وآجالها والعوائد (أو الخسائر) المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة مقرونة باسم الجهة المصدرة لها.
- الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والعوائد(أو الخسائر) المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة مقرونة باسم الصندوق والجهة المديرة له.
- أي استثمارات مالية أخرى مع الإفصاح عن طبيعة الاستثمارات والعوائد (أو الخسائر) عليها خلال الفترة مقرونة باسم الجهة المستثمر فيها.
- أي استثمارات مالية تمت تصفيتها خلال الفترة والعوائد (أو الخسائر) المحققة عليها خلال الفترة نفسها مقرونة باسم الجهة المستثمر فيها.

عند تطبيق هذا الخيار، يجب عدم المقاصة بين عوائد الاستثمارات وخسائرها.

**الخيار الثاني:** تفصح الشركة عن مبالغ الاستثمارات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية ومبلغ العوائد المحققة وغير المحققة عليها خلال الفترة.

**ثالثا: الالتزامات:**

**١- دائنو الشركة:** (ويشمل ذلك الدائنين والأوراق التجارية وأقساط مشتريات التقسيط والتأجير الرأسمالي والقروض من أي جهة، وأي حسابات أخرى مشابهة):

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق مديونيات الشركة مع الضوابط الشرعية:

**الخيار الأول:**

تفصح الشركة بالتفصيل عن أي تمويل أو مديونيات عليها في مجموعات متجانسة من حيث النوع والشروط. ويشمل الإفصاح طبيعة التمويل أو الدين وشروطه ومبلغه وأعباءه الدورية. وفي حالة التمويل والقروض والتسهيلات الائتمانية، يشمل الإفصاح اسم الجهة المقدمة لكل تمويل أو قرض أو تسهيل ائتماني.

تفصح الشركة بالتفصيل عن مبالغ التمويل والقروض التي تمت تصفيتها خلال السنة وأعباءها وتاريخ التصفية.

**الخيار الثاني:** تفصح الشركة عن مبالغ المديونيات المشار إليها أعلاه غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية ومبلغ الأعباء المحققة عليها خلال الفترة.

**٢. السندات والصكوك:**

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق إصدارات الشركة مع الضوابط الشرعية:

**الخيار الأول:**

١. تفصح الشركة بالتفصيل عن أنواع السندات والصكوك التي أصدرتها على أن يتضمن الإفصاح طبيعة كل إصدار وشروطه وأجله وتاريخ إصداره وقيمته وأعباءه الدورية.

٢. تفصح الشركة بالتفصيل عن مبالغ السندات والصكوك التي تم سدادها خلال السنة وأعباءها وتواريخ سدادها.

**الخيار الثاني:** تفصح الشركة عن مبالغ السندات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية وآجالها وتواريخ إصدارها وأعباءها الدورية. وفي حال تم سداد سندات خلال الفترة فيجب أيضا الإفصاح عن تاريخ السداد.

**رابعا: الإيرادات والمصروفات:**

تتبع الشركة أحد الخيارين الآتيين لتلبية احتياجات المستفيدين من المعلومات المتعلقة بمدى توافق عمليات الشركة مع الضوابط الشرعية :

**الخيار الأول:**

إضافة إلى متطلبات معيار الإيرادات، تفصح الشركة عن قيمة كل نوع من الإيرادات الرئيسية المحققة مع وصف لطبيعة المنتجات أو الخدمات المكونة لكل إيراد بحيث يتمكن مستخدمو القوائم المالية من الحكم على مدى توافقها مع الضوابط الشرعية.

تفصح الشركة بالتفصيل عن نتائج الأعمال الأخرى، بما في ذلك قيمة كل إيراد أو مصروف عرضي أو مكسب أو خسارة ووصفه بحيث يتمكن مستخدمو القوائم المالية من الحكم على مدى توافقها مع الضوابط الشرعية. ولا يجوز عمل مقاصة بين الإيرادات الأخرى والمكاسب وبين الخسائر، حيث يجب أن تظهر القائمة كل من مجموع الإيرادات الأخرى والمكاسب ومجموع الخسائر الأخرى.

إضافة إلى متطلبات معيار المصروفات الإدارية والتسويقية، تفصح الشركة عن وصف لطبيعة المصروفات بحيث يتمكن مستخدمو القوائم المالية من الحكم على مدى توافقها مع الضوابط الشرعية.

تفصح الشركة عن تفاصيل مصروفات التمويل والاقتراض متضمنة طبيعة كل مصروف والتمويل أو الدين المرتبط به.

**الخيار الثاني:** تفصح الشركة عن قيمة الإيرادات والمصروفات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية وطبيعتها.

**خامسا: ربحية السهم:**

إضافة إلى متطلبات معيار ربحية السهم المتعلقة بربحية السهم الأساس، وعند تطبيق الشركة للخيار الثاني للإفصاح المتعلق ببنود الإيرادات والمصروفات، تفصح الشركة عن نصيب السهم من العمليات غير المتوافقة مع الضوابط الشرعية.

**نطاق تطبيق الرأي:**

**يطبق هذا الرأي على الشركات المساهمة.**

**تاريخ سريان مفعول الرأي:**

تشجع الشركات المساهمة على تطبيق هذا الرأي وذلك للقوائم المالية المعدة عن الفترات المالية التي تبدأ اعتبارا من ٢٠١٢/٦/٣٠م. وتقرر الهيئة في ضوء تجربة التطبيق الاختيارية تاريخ التطبيق الإلزامي للرأي. ●

# شمولية اختبارات الزمالة تسهم في تعزيز فهم البيئة الاقتصادية

**أحمد بن محمد الفراج**
برايس وتر هاوس كوبرز

إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن، لها دور في اقتصاديات الدول، إلا أن ما تتميز به مهنة المحاسبة عن باقي المهن و يجعلها من أهم المهن هو ارتباطها بالجانب المالي وهو من الجوانب الأساسية لقيام الأنشطة وضمان استمراريتها.

والشق المالي يستخدم لقياس الأداء لنشاط معين أو لإدارة معينة. وحتى نتمكن من القياس والمقارنة لا بد من استخدام أسس صحيحة، ولا يتأتى ذلك إلا في ظل وجود أساس ومعايير تحكم هذه المهنة. وهذا شق من العمل الذي قامت به الهيئة وهو سن معايير والرقابة على تطبيق هذه المعايير وهذا متعلق ببيئة العمل، أما الشق الآخر فهو الارتقاء بالممارسين للمهنة أنفسهم من خلال عقد دورات متخصصة وكذلك وضع اختبار لا يحصل على زمالة الهيئة السعودية إلا من يجتازه بنجاح. وهو بحق مقياس يستحق من اجتازه أن يكون زميلاً للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

في عالم الأعمال اليوم لا بد للمتخصص الناجح من الحصول على شهادة مهنية ولكن أن يحصل على شهادة مهنية تزداد قيمتها يوما بعد يوم فهذا قمة النجاح. إن الاعتراف والتقدير اللذان تحظى بهما زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من جهات إقليمية ودولية يعكسان القيمة المضافة التي تمنحها زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للحاصلين عليها.

لقد ثبتت كفاءة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية وقدرتهم على العطاء ليس في مجال المراجعة فقط بل أيضا في العمل بالإدارات المالية سواءً في القطاع الخاص أو العام. إن هذا النجاح الذي تحقق ومازال يحقق ويتم بخطى ثابتة في الاتجاه الصحيح هو نتيجة عمل دؤوب ومخلص. إن من أهم ما يميز عمل الهيئة السعودية هو التطور المستمر ومتابعة كل جديد يخص المهنة. واذكر في ما يخص التطور المستمر على سبيل المثال لا الحصر قرار التحول لتقديم الاختبارات على الحاسب الآلي بدلا من الورقي. وكذلك في ما يتعلق بمتابعة كل جديد يخص المهنة هو قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بترجمة بعض المراجع المهمة في مجال المحاسبة والمراجعة وكذلك التوجه للتقارب مع المعايير الدولية.

مع أنني حصلت على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في عام ٢٠٠٥م إلا إنني مازلت حتى اليوم تواجهني في الحياة العملية حالات تذكرني بما قد تعلمته أثناء إعدادي لاختبارات الزمالة. إن شمولية اختبارات الزمالة لكل المواد التي يحتاجها المهني في حياته العملية كان لها الأثر الكبير في تعزيز فهم البيئة الاقتصادية. ●

لقد ثبتت كفاءة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية وقدرتهم على العطاء، ليس في مجال المراجعة فقط، بل أيضا في العمل بالإدارات المالية سواءً في القطاع الخاص أو العام

* من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)

رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

## الدكتور/ محمد بن سلطان السهلي

# هناك فجوة بين التعليم والمؤسسات المهنية

**دعا الأستاذ الدكتور محمد ابن سلطان السهلي، رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة إلى مد جسور التعاون المهني بين الجمعية السعودية للمحاسبة والهيئة، كما تطرّق في المقابلة التي اجريت معه سعادته إلى وضع التعليم المحاسبي وأهمية احداث نقلة فيه خصوصا على مستوى الكتب الدراسية. كما تطرّق إلى أهمية نظر الهيئة في مسألة الاعتماد على اللجان في أعمالها، حيث إن الاعتماد على اللجان أدى إلى تأخير انجاز كثير من الأمور المهمة. كما دعا إلى العمل على رفع نسبة السعودة في مكاتب المحاسبة... إلى التفاصيل..**

■ **نود من سعادتكم أن تحدثنا عن مهمات جمعية المحاسبة السعودية والأنشطة التي تقوم بها؟ وما المعوقات التي تواجهها في إنجاز إعمالها؟**

ابتداءً، مهمات جمعية المحاسبة السعودية كما هو معروف هي جمعية علمية تعمل تحت مظلة جامعة الملك سعود مثلها مثل الجمعيات العلمية في التخصصات الأخرى، وتقوم بعدة أنشطة في مجال المحاسبة، والجمعية معروف أنها من الجمعيات القديمة في الجامعة، وكذلك هي الجمعية الأولى في جامعة الملك سعود، ولا شك أن أنشطتها ومهماتها معروفة للعاملين في مجال مهنة المحاسبة، التي كانت في بداية تأسيسها قبل ظهور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، كان يقوم على عاتقها عدد من الأعمال، من أبرز ما قامت به تاريخيا المشاركة في الندوات العلمية لتطوير سبل المحاسبة، التي انبثقت عنها فيما بعد توصية بإنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أما المعوقات التي تواجهها في انجاز أعمالها: يُعد عدم كفاءة الأعضاء، وقلة الاهتمام بالجمعية من العاملين في مهنة المحاسبة، أبرز المعوقات، لن نقول أن هناك معوقات أو صعوبات مالية، فالجمعية تستطيع أن تقوم بمهماتها بشكل مرض من الناحية المالية، لكن المعوق الأساسي هو عدم تفاعل الأعضاء، وقلة الأعضاء الجدد، فغالبية الأعضاء من الأعضاء الناشطين القدامى الذين أسسوا الجمعية، أما في السنوات الأخيرة فهناك قلة في اشتراكات الجمعية.

**ما الأهداف الرئيسية للجمعية ؟ وكم يبلغ عدد أعضائها؟**

الجمعية تهدف إلى تنمية الفكر المحاسبي، وإتاحة الفرصة للعاملين في مجالات اهتمامات الجمعية للإسهام في حركة التقدم العلمي في هذا المجال، وتيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها، وتقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجالات اهتمام الجمعية في المؤسسات والبيئات المختلفة. أما عن أعضاء الجمعية فهم حوالي ١٢٠ عضو، لكن هذه العضوية غير فاعلة.

■ **هلا حدثتمونا عن البرامج والدورات التي تقدمها الجمعية لدعم المحاسبة بالمملكة وتطويرها؟**

الجمعية تقوم بدور نشط في هذا المجال من ناحية البرامج والدورات والندوات، ولعله لا يخفى على الجميع أن هناك ندوة شبه سنوية للجمعية حيث يتم اختيار موضوع يهم المهنة بشكل عام، ويتم استقطاب محاضرين ومشاركين من داخل المملكة وخارجها.

ومن أهم اللقاءات العلمية التي عقدتها الجمعية في السنوات الأخيرة: لقاءً علمي عن الاكتتابات في سوق الأسهم وآخر عن المراجعة الداخلية، وهذا الأخير من اللقاءات التي انبثقت عنها توصيات جيدة من أهمها التوصية لإنشاء جمعية متخصصة في المراجعة الداخلية التي رأت النور حديثاً.

أما اللقاء السنوي في السنة السابقة فكان عن المحاسبة القضائية، عقد بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان، وكان من الموضوعات الحديثة جداً في الساحة السعودية، حيث لم يتطرق لهذا الموضوع أحد من قبل، وكان هناك إقبال كبير على حضور هذا اللقاء العلمي.

أما هذه السنة فإن اللقاء السنوي بعنوان «النظام المحاسبي الحكومي.. التحديات والتطوير» برعاية معالي نائب وزير المالية، وهو أيضاً من الموضوعات المهمة جداً التي تهم القطاع العام ومما يتوافق مع النمو الكبير الذي يشهده الإنفاق الحكومي المتمثل في حجم الموازنة الضخم.

■ **ما موارد الجمعية، وهل هناك دعم ثابت تحصلون عليه؟ وهل هذه الموارد كافية لتنفيذ خططكم وبرامجكم؟**

الجمعية مواردها محدودة جداً وتنحصر في ثلاثة مصادر أساسية هي: الاشتراكات من الأعضاء وهو مصدر ضئيل جداً لقلة الأعضاء وضآلة مبلغ الأشتراك، والمصدر الثاني هو حصيلة النشر في الكتب العلمية، وهذا لا بأس به إلى حد ما، أما المصدر الثالث فهو الدعم الذي تتلقاه الجمعية من جامعة الملك سعود،

وهو دعم غير ثابت، متغير من سنة إلى آخرى.
طبعاً طموحنا أكبر من الواقع، وهذه الموارد وإن كانت كافية لتنفيذ بعض الأنشطة الصغيرة كالدورات والندوات العلمية، لكن لا تلبي خطط الجمعية المستقبلية، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالتوسع في النشر العلمي بالذات فالموارد الحالية غير كافية.
ومن المحاور التي نعمل عليها في الفترة الأخيرة، تنشيط النشر العلمي، سواءً من ناحية الترجمة أو التأليف في الكتب العلمية في مجال المحاسبة، وهذا حقيقة يحتاج إلى دعم ضخم وموارد مجزية للمشاركين في مثل هذه البرامج والمشاريع، ونحن نعمل إن شاء الله على تلافي هذا عن طريق تعاون أعضاء الجمعية وتطوعهم في أعمال الجمعية.

**■ ما مرئياتكم حيال مستوى التعليم المحاسبي في المملكة وما سبل تطويره؟**

لا أخفيكم أن مستوى التعليم المحاسبي في المملكة غير مرض ولا يتوافق مع التطوير الذي يحدث في المملكة، ويحتاج التعليم المحاسبي لنقلة نوعية وتطوير منهجيات التعليم، وأقصد بمنهجيات التعليم ليس فقط من ناحية عدد الساعات وما هو إجباري واختياري، لكن حقيقة فيما يتعلق بجوهر التعليم ومحتوى الكتب المحاسبية التي هي أداة التعليم في المملكة.
فما زالت الكتب المحاسبية التي تدرس في جامعات المملكة كتب غير منسجمة أو متوافقة مع التطور الذي يحدث في مهنة المحاسبة بشكل عام، وبإجراء مقارنة بسيطة بين الكتب التي تدرس في جامعاتنا والكتب التي تدرس في الجامعات المرموقة، تحصل على دليل قاطع وللأسف، فنحن متخلفون جداً في هذه المسألة.
واستشعاراً من الجمعية بهذه القضية سوف يكون إن شاء الله محور اللقاء السنوي في الجمعية في السنة القادمة حول التعليم المحاسبي في المملكة، لكن أعتقد أن هناك جهات كثيرة يجب أن تتعاون على تطوير التعليم المحاسبي في المملكة وعلى رأسها طبعا الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبكل صراحة وشفافية لم نلمس منها أية مساهمة جادة في تطوير التعليم المحاسبي في المملكة، وأقولها بصراحة وهذا من باب الشفافية، أن الهيئة لم تقم بأي شيء في تحسين مستوى التعليم المحاسبي في المملكة، بمعنى أن الهيئة وهي هيئة مهنية تعتمد على مخرجات التعليم المحاسبي لم تساهم المساهمة المطلوبة منها.
كان ينبغي عليها خلال الخمس عشرة سنة الماضية أن تعمق تعاونها مع أقسام المحاسبة بالمملكة، مع توحيد المناهج فيما يتعلق بتوحيدها ومواءمتها مع اختبار الزمالة الذي تقدمه الهيئة، فنلاحظ أن الاختبار الذي تعقده الهيئة لم يوضع له أدنى حساب في مناهج التعليم المحاسبي في المملكة، وتترك هذه الأمور للأقسام كاجتهادات خاصة بالأقسام وهي اجتهادات جيدة.
عودة على التعليم المحاسبي في المملكة، الهيئة كما ذكرت لم تقم بالدور الذي يتناسب مع وجودها، والدليل أننا لم نجد حتى الآن أي كتاب كما يقال يدعم اختبارات زمالة الهيئة، كان يجدر بالهيئة أن تقوم بدعم الكتب المحاسبية في هذا المجال ما يسمى (endors ment) وهو دعم النشر العلمي في هذا المجال، طبعا والجمعية كذلك مقصرة في هذا الجانب، لكن بصفة أن الهيئة لديها من الامكانيات الضخمة التي تستطيع، ولديها القوة التشريعية التي تمكنها من جذب أقسام المحاسبة في المملكة، كان يمكن أن تقوم بدور أكبر، أما الجمعية فهي ما زالت غير نشطة في هذا المجال فيما عدا نشر بعض الكتب المحاسبية، وإن شاء الله يكون هناك تعاون بين الهيئة والجمعية في هذا المجال.

**■ ما الدور الذي يمكن للهيئة والجمعية بشكل عام العمل معاً على تحقيقه لمزيد من النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة ؟**

أعتقد أن هذا السؤال جيد، ويجب أن نتوقف عنده كثيراً
أعتقد أن الهيئة والجمعية يمكن أن تنشطا أو أن تتعاونا سوياً في عدد من الأمور من أهمها قضية النشر العلمي، وخصوصاً تكثيف النشر العلمي بما يخدم توحيد الممارسات المهنية، الزمالة السعودية، و المعايير التي تصدرها الهيئة.
فثمّة فجوة حالياً بين التعليم والمؤسسات المهنية، وأعتقد أنه على الجمعية والهيئة التعاون لردم هذه الفجوة، وقد لا أخفيكم القول أنه لماذا لا نتساءل عن اندماج الجمعية في الهيئة؟ لماذا؟ الهيئة الآن تقوم بعدد من الأدوار : دور تشريعي في سن المعايير، ودور

تدريبي وتعليمي فيما يتعلق بالدورات ومنهج الزمالة، ودور رقابي فيما يتعلق برقابة المكاتب المحاسبية، فكل دور تقوم به هيئة أو جمعية قائمة بذاتها خارج المملكة.

فلماذا لا تفكر الهيئة جدياً في إندماج الجمعية معها، والاضطلاع بمهمات الجمعية بما يخدم مهنة المحاسبة والمراجعة، أعتقد أن هذا السؤال يستحق النظر من المسؤولين في الهيئة، ومن أعضاء الجمعية، والنظر بتجرد في هذه القضية، والنظر للصالح العام، فقد يكون اندماج الهيئة والجمعية في كيان واحد يخدم مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة أكثر وأعمق من وجود هيئة مهنية وجمعية علمية، وخصوصاً أن الجمعية كانت تقوم بدور كبير قبل تأسيس الهيئة، أما بعد تأسيس الهيئة فالجمعية تراجع دورها بشكل كبير، نظراً لأن الهيئة أخذت كثيراً من الأدوار التي كانت تقوم بها الجمعية سابقاً.

وخلاصة القول: من الضروري مد جسور التعاون المهني بين الجمعية السعودية للمحاسبة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فمجالات العمل بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للمحاسبة هي مجالات تكاملية تتم في إطار التنسيق والتعاون المستمر في اتجاه تحقيق الهدف في النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية بدون هدر للموارد وتبديد للطاقات المحدودة. فعلى سبيل المثال يمكن التعاون في عدد من المجالات، منها:

- مشاركة الجمعية للهيئة في عملية إعداد المعايير من خلال القيام ببعض الدراسات الأولية الخاصة بالمعايير، وكذلك مناقشة ما يعد من الهيئة من دراسات أولية (مسودات المعايير) قبل اعتمادها.
- قيام الجمعية بمساعدة الهيئة في الدراسات الميدانية التي تعد للتأكد من التقييد بالأنظمة والمعايير.
- المشاركة في تطوير امتحان الزمالة وعقد الدورات التدريبية اللازمة.
- التنسيق والتعاون بين الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والجمعية السعودية للمحاسبة في مجال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات الخاصة بالمهنة إضافة إلى المشاركة في اجتماعات اللجان والهيئات الدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

**■ بصفتكم أحد أعضاء اللجان الفنية بالهيئة كيف تنظرون إلى الدور الذي قامت به الهيئة في إرساء قواعد مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة؟**

أعتقد أن النظر إلى الماضي والتغنى به لا يناسب هذه الأيام، فالهيئة خلال الخمسة عشر سنة السابقة قامت بدور وجهود جبارة تتمثل في وضع الركائز الأساسية لمهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة، ولكنها في السنوات الأخيرة بدأت تتراجع وتتأخر. وأعتقد أن من الأسباب الرئيسية لتراجع دور الهيئة هو الاعتماد على اللجان، فاعتماد الهيئة على أعمال اللجان في كثير من أعمالها يؤخر كثيراً من الأمور الحساسة التي تحتاج إلى سرعة الانجاز. ولعل قضية المعايير الدولية مثالاً صارخاً على ذلك، فمع جدية هذا الطرح وتبني الخطة الاستراتيجية له إلا أن دهاليز لجان الهيئة قد أخرت ذلك. وعلى كل حال، الهيئة لديها الآن مشوار طويل تحتاج أن تخطط له، فالمرحلة الحالية تحتاج إعادة بناء المهنة على هذه الأسس والتوجه العالمي في توحيد المعايير وما له من إرهاصات على الممارسة المهنية، واختبارات الزمالة، والتعليم المحاسبي، أعتقد أن الهيئة يجب أن تقف وقفة جادة حول هذا الموضوع وتكتسب ثقة أعضائها في هذا المجال.

وهناك قضية أخرى يجب أن تنظر لها الهيئة هي رفع نسب

## مستوى التعليم المحاسبي غير مرضي ويحتاج إلى نقلة نوعية

السعودة الفعلية في المكاتب المحاسبية، وعلى وجه الخصوص المكاتب الكبيرة. فمع زيادة خريجي أقسام المحاسبة في المملكة إلا أن نسبة المهنيين السعوديين غير مرضية وتحتاج إلى وقفة جادة من الهيئة وأعضائها.

**■ تعد زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من الشهادات المهنية التي حققت سمعة طيبة، كيف تنظرون إلى زمالة الهيئة مقارنة بالزمالات المهنية العالمية الأخرى ؟**

نعم أؤكد أن زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين اكتسبت سمعة طيبة في المملكة وفي دول الخليج، وفي الدول العربية. لكن كما ذكرت سابقاً يجب أن لا نتوقف ولا نتغنى بالماضي، وأن نستثمر هذه السمعة الطيبة في تحقيق انجازات أكبر، والتفكير جدياً في زمالات أخرى على مستوى أقل من البكالوريوس وهذا دارج في بعض الدول، وأعتقد أن بيئة المملكة تحتاج إلى هذه الزمالات، على مستوى الدبلوم، فالبلد يحتاج إلى مثل هذه الكفاءات.

**■ هل من كلمة أخيرة تودون توجيهها في نهاية اللقاء؟**

النقطة المهمة التي أود توجيهها في نهاية اللقاء هي، آمل من الهيئة أن تفعل نتائج الخطة الاستراتيجية، وآمل منها التقليل من اللجان، أعتقد أن اللجان في الهيئة تحتاج إلى وقفة وإعادة نظر، فاللجان غير المتفرغة ينبغي أن تكون لجان استشارية وليست لجاناً تنفيذية. كما اتمنى من الهيئة العمل مع المكاتب المحاسبية لزيادة نسبة السعوديين في هذه المهنة.

شكراً على هذه الفرصة. ●

## هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعقد اختبار الزمالة خلال الفترة ٦-٩ مايو ٢٠١٢م

قررت لجنة الاختبارات بهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالهيئة في اجتماعها الثاني من الدورة الثالثة المنعقد بمقر الهيئة بمدينة الرياض بتاريخ ٢٠١٢/١/٧م عقد اختبار زمالة الهيئة الدورة الأولى لعام ٢٠١٢م بتاريخ ٦-٩ مايو ٢٠١١م في دولة قطر. ●

## اعادة تشكيل مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية الاجتماع الأول لمجلس الإدارة الجديد. وقد افتتح الاجتماع بجلسة تعريفية بين الأعضاء من ثم مناقشة جدول الأعمال الذي تضمن عدة محاور كان أهمها انتخاب شاغلي المناصب الإدارية للمجلس الجديد والذي جاء على النحو التالي:

الشيخ/ محمد بن حمد بن عبدالله آل ثاني رئيساً بالتزكية، السيد/ عمر عبدالعزيز آل حامد المرواني نائبا للرئيس، الأستاذة/ الماجدة حسن الكواري سكرتيرة، والسيد/ عبدالعزيز علي الصايغ أميناً للصندوق، وكل من الشيخ/ محمد بن عبدالله آل ثاني و الدكتور/ رجب عبدالله الاسماعيل والسيد/ سعيد حمد هزاع العذبه والسيد/ عبدالأمير الخواجه والأستاذة/ نوف مردف القاشوطي أعضاءً.

و تتطلع الجمعية إلى تحفيز المحاسبين القطريين والمهتمين بمهنة المحاسبة للعمل معها في جهود رفع مستوى المهنة والنهوض بها و نشر الوعي المهني بين أعضاء الجمعية والمحافظة على تقاليد المهنة وآدابها. ●

## جمعية المحاسبين الإمارتية تبحث التعاون المشترك مع معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطاني (ACCA)

التقى السيد أحمد المقطري عضو مجلس إدارة جمعية المحاسبين الامارتية والسيد مالك مهداوي المدير التنفيذي للجمعية مع السيدة هيلين براند الرئيس التنفيذي للمعهد لدى زيارتها دولة الإمارات بحضور كل من ستيوارت دانلوب الرئيس الاقليمي للمعهد لمنطقة الشرق الأوسط والسيدة سوزي باكستر رئيسة فرع المعهد في دولة الامارات. جاء هذا اللقاء استكمالاً لجهود الجمعية في توطيد أشكال التعاون مع المجامع المحاسبية المهنية على مستوى العالم. وقد بحث الجانبان أشكال وسبل التعاون المشتركة وسبله، وتمت مناقشة وضع المهنة في دولة الإمارات، كما بحث الجانبان إمكانية التعاون في مجالات التعليم المهني المستمر. ●

## جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تعقد برنامجا تدريبيا حول «أدوات الاستثمار والتمويل الإسلامي»

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية برنامج تدريبي حول «أدوات الاستثمار والتمويل الإسلامي» ضمن برنامجها التدريبي ٢٠١١ /٢٠١٢ الذي استمرلمدة خمسة أيام وحاضر فيها أساتذة متخصصون.هذا وقد دأبت الجمعية على الاهتمام بطرح مثل هذه الأنشطة المتضمنة العديد من الأمور العلمية والمهنية والثقافية لأعضائها لما تحققه من فائدة على جميع المستويات، وجاء اهتمامها بتسليط الضوء على موضوع المصرفية الإسلامية نظرا لارتباطه بالعديد من جوانب الحياة الاقتصادية والمالية والتجارية وانخراط العديد من حملة التخصصات الفنية الأخرى في مجال الاستثمار والتمويل المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. ●

## جمعية المحاسبين القانونية القطرية تعقد دورة إعداد الموازنات الحكومية والحسابات الختامية»

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية دورة تدريبية متخصصة في مجال «إعداد الموازنات الحكومية والحسابات الختامية» وتتطلع الجمعية من خلالها إلى تلبية تطلعات العاملين والمهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة فى دولة قطر فى إطار سعيها للارتقاء بالمستوى المهنى للمحاسبين والمراجعين وتطويره.

هدفت هذه الدورة لزيادة الكفاءة لدى العاملين في الوحدات المالية في الأجهزة الحكومية، والمساهمة في إيجاد بيئة ملائمة للعمل في المجال المالي باستخدام السجلات المالية المناسبة والتعريف بأحدث الطرق المحاسبية لاستخراج النتائج النهائية وما يسبق ذلك من إعداد الموازنة السنوية والتسجيل بالشكل العلمي المحاسبي الصحيح، وفق أسس منهجية وعملية وواقعية. ●

## الجمعية القطرية تنظم تحليل القوائم المالية وتفسيرها (تحليل القوائم المالية وتفسيرها)

عقدت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية دورة تدريبية هدفت إلى رفع مستوى الأداء المهني والعلمي للعاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة قطر في إطار رسالة الجمعية في عقد فعاليات من شأنها الارتقاء بمهنة المحاسبة فى دولة قطر. وقد هدفت الدورة إلى إكساب المشاركين فهماً للقيم المالية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المكملة لها، وتفسير هذه القيم والإيضاحات واستخلاص النتائج في ضوء معايير إعداد تلك القوائم، كذلك أساليب التحليل المالي الأساسي والفني لاكتشاف العلاقات التي تنطوي عليها القوائم المالية. أشرف على هذه الدورة الدكتور / السيد الصيفي الأستاذ المشارك بكلية الدراسات الاسلامية بمؤسسة قطر للتربية والعلوم.

وفي نهاية الدورة قام الأستاذ/ سعيد حمد هزاع العذبه - عضو مجلس الإدارة بتوزيع الشهادات على المشاركين متمنياً لهم التوفيق والنجاح في حياتهم العلمية والمهنية. ●

## جمعية المحاسبين الإماراتيين تنظم دورة «المحاسبة المالية لغير الماليين»

اختتمت فعاليات دورة «المحاسبة المالية لغير الماليين «التي نظمتها جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات في دولة الامارات تحت شعار «الريادة في تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وفقا لأفضل المعايير الدولية». وقد حظيت الدورة بمشاركة مختلف الشرائح القيادية المحاسبية من مديري الفروع والأقسام والشركات والمواطنين. وقد تضمنت محاور الدورة المحاسبية والمعايير المحاسبية وطرق إعداد الحسابات الختامية وقراءتها وطرق تقييم نتائج أعمال النشاط. فيما اختتمت الدورة بورشة عمل جرى خلالها تطبيق المحاور التى تناولتها. ●

## شفافية (Transparency) ومساءلة (Accountability) الإدارة المالية بالقطاع العام :

# استخدام المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (IPSASs)

من المعروف عن الحكومات تنفيذ الترتيبات المؤسسية الضرورية المطلوبة لتعزيز شفافية الإدارة المالية ومساءلتها بالقطاع العام. هناك جزء جوهري ومكمل لهذه الترتيبات هو المحاسبة على أساس الاستحقاق (Accrual-based accounting) – من خلال تبني المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام (IPSASs) وتطبيقها – الذي يشجع على توفير قدر أكبر من الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالشؤون المالية للقطاع العام ويسمح بالمراقبة المعززة لديون الحوكمة والتزاماتها لتحديد مضامينها الاقتصادية الحقيقية.

ويرى الاتحاد الدولي للمحاسبين أنه من الضروري للحكومات بكافة أنحاء العالم أن تنفذ الترتيبات المؤسسية الضرورية لحماية الجمهور والمستثمرين في السندات الحكومية. إن المشاكل التي أظهرتها أزمات الديون السيادية تشمل عدم توافر الشفافية والمساءلة للحكومات، وضعف الإدارة المالية العامة والمعلومات المالية الشاملة للقطاع العام فيما يتعلق بالنتائج المالية المترتبة على القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. مثل هذه المعلومات لا يمكن توافرها إلا من خلال نظام للتقارير المالية مبني على الإستحقاق يكون صارماً وفعالاً وينطوي على جودة عالية، بحيث يسمح بالتسجيل والتقرير والإفصاح عن الأصول والالتزامات الحكومية (بما في ذلك الديون) على نحو مناسب وبالتالي مراقبتها على نحو فعال. ونظام إعداد التقارير المالية على أساس الاستحقاق المنطوي على الجودة العالية والمقبول على نطاق العالم يتمثل في إستخدام المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام.

تتولى الحكومات مسؤولية سن التشريعات، وصياغة السياسات وتنفيذها، وتقديم المنتجات والخدمات لمواطنيها. فالقرارات التي يتم اتخاذها والإجراءات التي يتم تطبيقها في هذا الشأن يجب أن تتم على نحو يخدم المصلحة العامة. هناك مسؤولية سياسية تقع على الحكومات تلزمها بالتأكد من أنها تعمل لتحقيق المصلحة العامة.

وعلى الحكومات التزام ينطوي أيضاً على تحقيق المصلحة العامة فيما يتعلق بالأطراف المشاركة في سوق رأس المال – المستثمرين والمستثمرين المرتقبين – بأن تكون المعلومات المتعلقة بأوضاعهم وأدائهم المالي مفصلة، موثوقة ومقدمة في وقتها.

ويدعم الاتحاد الدولي للمحاسبين عملية التبني والتطبيق، على نطاق العالم، للمعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية للقطاع العام. ويتم إصدار هذه المعايير بواسطة مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، وهو مجلس مستقل يتولى إعداد المعايير ومدعوم من الاتحاد الدولي للمحاسبين. إن

## تقرير آفاق المحاسبين القانونيين 2025:

# "العولمة توفر فرصة لإظهار أهمية الزمالة الأمريكية لبقية العالم"

على مدى ستة أشهر سعت مبادرة (CPA Horizons 2205) لتجميع آراء المحاسبين القانونيين بشأن الاتجاهات الحالية والمتوقعة التي سيكون لها تأثير مؤكد ليس فقط على المهنة، لكن أيضاً على العالم. فمن خلال مسح أجري على الخط المباشر (Online Survey) وبعد عقد ستة عشر منتدياً ومناقشات جرت أيضا على الخط المباشر ومجموعات تركيز (focus groups)، قدم ٥٦٠٠ محاسباً قانونياً أكثر من ٧٥٠٠٠ ملاحظة بشأن الوضع الحالي والمستقبلي لمهنتهم.

قامت الهيئة الاستشارية للمبادرة المكونة من ٢١ عضواً يمثلون كافة قطاعات المهنة وجمعيات المحاسبين بالولايات الأمريكية بفحص وترتيب الملاحظات التي تحدد الغرض الرئيسي للمهنة، وقيم المهنة، والكفاءات والخدمات. ويظهر البحث أن المهنة ككل – من الممارسين الفرديين إلى المكاتب المتوسطة والكبيرة إلى الأعضاء العاملين في المنشآت وفي الصناعة إضافة إلى العاملين بالحكومة والأكاديميين – لها مستقبل مشرق وبالتالي ستكون بحاجة إلى قدرات تنافسية وقدرات من الاستجابة السريعة لمواكبة التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والنظامية.

وقد أظهر المسح الآراء والتوجهات المرتبطة بالفرص والتحديات المتعلقة

الحاجة لمحاسبة القطاع العام على أساس الاستحقاق أمر تدركه حكومات عديدة على نطاق العالم، وقد أصبحت بالفعل تعد قوائمها المالية وفقاً لأساس الاستحقاق. إن تبني الحكومات، على نطاق العالم، للمعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام سوف يحسن من جودة المعلومات المالية التي تقيدها المنشآت العامة، وهو أمر مهم بالنسبة للمستثمرين، دافعي الضرائب والجمهور عموماً لفهم التأثير الكامل للقرارات التي تتخذها الحكومات فيما يتعلق بالأداء المالي والوضع المالي والتدفقات النقدية. سوف يؤدي تبني المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام على نطاق العالم إلى تسهيل مقارنة المعلومات دولياً وإلى مساعدة الإدارة الداخلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد (التخطيط ووضع الموازنة)، وبالمراقبة والمساءلة.

إن تعزيز الإدارة المالية للقطاع العام، حسب ما يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين، يتطلب من الحكومات تطبيق الترتيبات المؤسسية الضرورية لدعم الشفافية والمساءلة، ويشمل ذلك (١) إعداد وتقييم تقارير مالية مبنية على أساس الاستحقاق عالية الجودة ومتقدمة في وقتها (٢) نشر قوائم مالية في الوقت المناسب – في حدود ستة أشهر من نهاية فترة التقرير – تكون مراجعة بواسطة مراجع مستقل (٣) إعداد ونشر موازنات واعتمادات القطاع العام على الأسس نفسها، أي على أساس الاستحقاق وفي وقتها (٤) شفافية كاملة – إعداداً ونشراً – لكافة التقارير المالية، الموازنات والاعتمادات قبل وقت كاف من الانتخابات (٥) إعداد مبادئ معرفة جيداً ومتاحة للجمهور للإدارة والرقابة المالية، مع توافر الشفافية الكاملة (النشر في الوقت المناسب) للإظهار أن المبادئ يتم اتباعها.

إن بيان التزامات العضوية رقم (٥) المعنون "المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام والإرشادات الأخرى الصادرة من مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام" يحدد التزامات الهيئات التي تتمتع بعضوية الاتحاد الدولي فيما يتعلق بالمعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام والإرشادات الأخرى الصادرة من مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام. هذه الالتزامات تتطلب من تلك الهيئات (١) إخطار أعضائها بكافة المعايير والإرشادات والدراسات والأوراق الأخرى التي قام بتطويرها مجلس المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، (٢) بذل أفضل جهد لإدخال متطلبات المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام والمساعدة في تطبيق المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام أو المعايير الوطنية لمحاسبة القطاع العام التي تتضمن متطلبات المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام. ●

بالمهنة على مدى السنوات الخمسة عشرة القادمة. وباستخدام هذه الرؤى والتوجهات كخريطة طريق سوف تقوم مهنة المحاسبة والمحاسبون القانونيون بصياغة مستقبلهم.

أتفق المحاسبون القانونيون بأغلبية ساحقة على أن غرض المهنة المركزي "فهم العالم المتغير والمعقد" يبقى مناسباً في الوقت الحالي وفي المستقبل.

إن الكفاءات والقيم المركزية للمهنة تتوافق مع المحاسبين القانونيين من ناحية المفاهيم، لكن التعاريف تحتاج أن يتم تحسينها وتحديثها لكي تعكس متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وأصبحت الخدمات التي يقدمها المحاسبون القانونيون مختلفة ومتنوعة إلى الحد الذي لم يعد فيه مفهوم الخدمات المركزية ممثلاً للمهنة. ●

## مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) :
# تقوية المعيار الخاص باستخدام أعمال المراجعين الداخليين

إن العديد من المنشآت تنشئ مهمات المراجعة الداخلية كجزء من الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر وهياكل الحوكمة، فالتنسيق والتواصل الفعال بين المراجعين الداخليين والخارجيين يمكن أن يساهم إيجابياً في المراجعة الخارجية. وإدراكاً لذلك أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد معياراً دولياً للمراجعة هو المعيار رقم ٦١٠ (معدل) تحت مسمى استخدام أعمال المراجعين الداخليين، والذي يتناول المسؤوليات التي تترتب على المراجع الخارجي في حالة استخدامه أعمال المراجع الداخلي في الحصول على أدلة المراجعة.

وقد جاء على لسان البروفسور آرنولد شيلدر رئيس مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) "تواصل ممارسات ومعايير المراجعة الداخلية تطورها مع تطور العلاقة بين المراجعين الداخليين والخارجيين. والدرجة بنفسها تستمر التوقعات بشأن المراجع الداخلي في التطور، خاصة مع التشدد المتصاعد في الفترة الأخيرة بشأن المساءلة (- a countability) وجودة المراجعة (audit quality) ". وأضاف رئيس المجلس "يجب أن تتطور معاييرنا لتأخذ في الاعتبار هذه التغيرات. وقد تضمنت رؤيتنا لهذا المعيار إجراء اتصالات مكثفة والحصول على قدر كبير من الملاحظات من الجهات التنظيمية، التي نعتقد أنها قد ساعدت كثيراً في تعزيز جودة المعيار النهائي».

إن الهدف من المعيار المعدل هو تعزيز أداء المراجع الخارجي من خلال توفير إطار أكثر صرامة لتقويم واستخدام أعمال المراجعة الداخلية بالمنشأة. وقد أجريت التعديلات ذات العلاقة بمعيار المراجعة رقم ٣١٥ (معدل) المسمى "تحديد وتقويم مخاطر البيانات الجوهرية غير الصحيحة من خلال فهم المنشأة وبيئتها" لتوضيح الكيفية التي يمكن بها للمراجعة الداخلية ونتائجها أن تكون مفيدة في تقويمات المخاطر التي يقوم بها المراجع الخارجي.

واورد السيد جيمس قون، المدير الفني لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB): "ربما يستطيع المراجع الخارجي استخدام أعمال المراجعة الداخلية التي تقوم بها جهة صارمة، غير أن المراجع الخارجي يبقى وحده مسؤولاً عن رأي المراجعة وأن هذه المسئولية لا ينقصها استخدامه لأعمال المراجعة الداخلية". وأضاف: "إن هذا المعيار المعدل يحدد الشروط التي من الضروري أن يستوفيها المراجع الخارجي لكي يكون قادراً على استخدام أعمال المراجعة الداخلية، ويشمل ذلك التأكد من أن أعمال المراجعة الداخلية كافية ومناسبة للمراجعة، ومنع الاستخدام المفرط أو غير الملائم لهذه الأعمال".

معيار المراجعة رقم ٦١٠ (المعدل) وكذلك معيار المراجعة رقم ٣١٥ المعدل كليهما يسريان على مراجعات القوائم المالية للفترات المنتهية في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م.

وعند مراجعة معيار المراجعة رقم ٦١٠، وافق مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) أيضاً على المتطلبات والإرشادات التي تحدد الشروط وحدد مسؤوليات المراجع الخارجي إذا كان هذا المراجع الخارجي ينوي استخدام المراجعين الداخليين في تقديم مساعدة مباشرة خلال المراجعة. وقد جرت اتصالات وثيقة بين مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد ومجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة في هذا الشأن. بينما أكمل مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد مداولاته بشأن المتطلبات التي تتعلق بالمساعدة المباشرة، إلا أنه لا ينوي إدخال هذه المواد بالمعيار رقم ٦١٠ (المعدل) إلا بعد أن يختتم مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة مداولاته بشأن مشروع المعيار الصادر منه في فبراير ٢٠١٢ الذي يتضمن التغيرات المقترحة على تعريف "فريق العملية" بقواعد سلوك وآداب المهنة الخاصة بالمحاسبين المهنيين. إن مشروع المعيار الصادر من مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة يتضمن مقترحاً بحل ما تم ملاحظته من عدم اتساق بين المعايير الدولية للمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية فيما يتعلق بقدرة المراجعين الخارجيين على استخدام المراجعين الداخليين في توفير المساعدة المباشرة. ●

مقابلة مع السيد جيانكارلو اتوليني رئيس
لجنة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة
التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين

(نقلا عن موقع الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC )

# مساعدة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات والإمساك بفرص العمل المستقبلية

■ **ما أهمية مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة؟**

تشكل مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة أغلبية مكاتب المحاسبة على نطاق العالم، وفي كثير من الدول نجد أنها توظف أغلبية المحاسبين المهنيين الممارسين للمهنة. هذه المكاتب تقدم سلسلة واسعة من الخدمات المهنية ذات الجودة العالية – تمتد من المراجعة التقليدية والمحاسبة وخدمات الضرائب إلى الخدمات الاستشارية التي تضيف قيمة وأهمية للعميل – لاستيفاء احتياجات عملائها الذين هم في الغالب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن المعروف أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة فيما يتعلق بسلامة واستقرار الاقتصاد الدولي : فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة توفر غالبية إجمالي الناتج المحلي، والتوظيف والنمو الاقتصادي الذي يتحقق من القطاع الخاص على النطاق الدولي وبالإضافة إلى ذلك نجد أنها تمسك مفتاح استرداد الاقتصاد الدولي لعافيته بعد واحدة من أعمق حالات الهبوط الاقتصادي في العصر الحديث.

إن دراسة واستيفاء احتياجات مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يعد أمراً مهماً حسب رأي الاتحاد الدولي للمحاسبين، ويردد أعضاؤه الرأي نفسه. فقد أظهر آخر مسح للقيادات الدولية للاتحاد الدولي للمحاسبين، الذي جرى فيه استفتاء الرؤساء والمديرين التنفيذيين للهيئات المنضوية في عضوية الاتحاد، أن دراسة واستيفاء احتياجات مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يأتي في الدرجة الثانية للأمور الأكثر أهمية التي تواجه مهنة المحاسبة الدولية لعام ٢٠١٢م.

■ **لماذا نجد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في كثير من الأحوال تختار مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة لتزويدها بالخدمات المهنية المختلفة؟**

لقد بين المسح الدولي الذي تم اجراؤه، حسب ما هو ملخص بالورقة المعدة تحت عنوان: دور مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة في توفير الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إن المنشآت المذكورة تتطلع لتلك المكاتب للحصول على سلسلة من الخدمات المهنية لأسباب عديدة من أهمها، سمعة تلك المكاتب من ناحية الكفاءة والثقة، سرعة الاستجابة، والقرب الجغرافي.

■ **لماذا أنشأ الاتحاد الدولي لجنة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة؟ وما دورها؟**

إدراكاً لأهمية مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يتعلق بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أنشأ الاتحاد الدولي للمحاسبين لجنة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٦م. ومنذ ذلك الوقت قام الاتحاد الدولي، في الغالب بتوصية من الهيئات المنضوية في عضويته، بتوسيع التزاماته للمساعدة في رعاية مكاتب نشطة وقوية للمحاسبة صغيرة ومتوسطة الحجم. وتقوم هذه اللجنة حالياً بدعم المكاتب المذكورة بعدة طرق. ويتم ذلك بصفة أساسية من الهيئات ذات العضوية بالاتحاد الدولي للمحاسبين – بمساعدتها في دعم المكاتب التابعة لها. تقوم اللجنة بتطوير إرشادات وأدوات وتعمل للتأكد من أن احتياجات المكاتب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتم أخذها في الاعتبار لدى الجهات التي تتولى وضع المعايير والجهات

التنظيمية والجهات التي تضع السياسات. وتقوم اللجنة أيضاً بالتعبير نيابة عن هذه المكاتب لرفع درجة الوعي بدورها وأهميتها وأهمية قطاع الأعمال الصغيرة ككل.

■ **ما التغيرات التي تراها في المشهد الدولي فيما يتعلق بمكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة؟**

لقد حدث تغير كبير في الاقتصاد الدولي خلال السنوات القليلة الماضية وأن صناعة المحاسبة لم تنج من تلك التغيرات. لذلك، ليس مستغرباً أن نجد المكاتب الصغيرة والمتوسطة تواجه وضعاً متغيراً من الناحية الاقتصادية والتنظيمية – وهو وضع ينطوي على تحديات مهمة، لكن أيضاً يتضمن فرصاً كبيرة إذا كان من الممكن التجاوب مع نتائج الاستفتاء الذي أجري في الربع الرابع للمكاتب الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهر الاستفتاء أن الأعباء التنظيمية والصعوبات الاقتصادية تبقى في أعلى قائمة التحديات التي تواجه المكاتب الصغيرة والمتوسطة وعملاءها من أصحاب المنشآت الصغيرة. وبالطبع نجد أن النتائج ككل لم تظهر بعض الاختلافات الإقليمية المهمة. والدرس الرئيس الذي يلزم أن تستوعبه المكاتب الصغيرة والمتوسطة يتمثل في إدراكها أن تحقيق أفضل وضع للازدهار ضمن الاقتصاد الدولي الجديد يتطلب إجراء تغيرات مناسبة مع مرور الزمن.

■ **ما التحديات الرئيسة التي تواجه المكاتب الصغيرة والمتوسطة؟**

تحصل استفتاء الربع الرابع على ما يزيد على ٢٤٠٠ إجابة من كافة أنحاء العالم ويرجع ذلك إلى الجهود التشجيعية والترويجية التي بذلتها هيئات عديدة تحت عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين. باستثناء القارة الأوربية نجد أن كافة المناطق الأخرى صنفت الأعباء التنظيمية في أعلى قائمة التحديات التي تواجه عملاء الممارسين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي غضون ذلك نجد أن الشكوك الاقتصادية هي التحدي الأول بالنسبة للقارة الأوربية. وعندما طلب من المحاسبين تسمية أكبر تحد يواجه ممارساتهم المهنية، وضعوا عملية التوافق مع النظم والمعايير الجديدة كأول تحد وتأتي بعده عملية جذب العملاء والاحتفاظ بهم وذلك بجميع المناطق (في قارة آسيا نجد أن هذين التحديين المذكورين وردا في أعلى القائمة معكوسين).

يبين الاستفتاء أن من أجابوا عنه كانوا أكثر إيجابية بالنسبة للعام ٢٠١٢م مقارنة بالعام ٢٠١١م، مع أن الأوربيين كانوا أقل تفاؤلاً من الأشخاص الآخرين بشأن المستقبل. ومع بدء الاقتصاد الدولي في الانتعاش يتوجب على مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة التهيؤ للاستفادة من الفرص الناشئة.

■ **كيف يمكن للمكاتب الصغيرة والمتوسطة أن تتجاوز الشكوك الاقتصادية والتحديات الأخرى على أفضل وجه؟**

بينما تواجه المكاتب الصغيرة والمتوسطة تحديات، أظهر الاستبيان أن من أجابوا عنه أكثر إيجابية بالنسبة للعام ٢٠١٢ مقارنة بالعام ٢٠١١. ومع بدء الاقتصاد الدولي في الانتعاش، سوف تظهر فرص للعمل وعلى المكاتب الصغيرة والمتوسطة أن تستعد للاستفادة منها.

**أولاً**، جهود التسويق والترويج – إن زيادة أتعاب الممارسة سوف تعتمد بصفة أساسية على الحصول على أعمال من عملاء جدد. وذلك يتطلب جهوداً بارعة في التسويق والترويج تتركز على الأمور التي تتميز بها المكاتب الصغيرة والمتوسطة – كما تم ذكرها أعلاه، وبصفة أساسية هي السمعة التي تتمتع بها فيما يتعلق بالكفاءة والثقة وسرعة الاستجابة والقرب الجغرافي. ربما تتطلب خدمات المحاسبة وتجميع البيانات تركيزاً خاصاً حيث أن المجيبين على الاستبيان يرون في تلك الخدمات أسرع مصدر لنمو الإيرادات، كما أن التسويق بالنسبة لعمليات تجميع البيانات سوف يتزايد مع إصدار مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد معياراً جديداً لعمليات تجميع المنشآت.

**ثانياً**، التركيز في الخدمات الاستشارية – تمتد هذه الخدمات من الاستشارات الضريبية والإدارة المالية إلى الخدمات التي ظهرت حديثاً مثل إدارة الثروة والاستشارات بشأن استدامة الأعمال، وهي مجالات مهمة لنمو مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهر الاستبيان أن هذه الخدمات تقع في الدرجة الثانية، بعد المحاسبة وتجميع البيانات، بالنسبة لمصادر النمو السريع للإيرادات. ربما يكون الأمر الأكثر تأثيراً الذي كشف عنه الاستبيان يتمثل في أن عدم كفاية مشاركة الشريك وعدم توفير خدمات التسويق بدرجة كافية يعد التحدي الأكبر فيما يتعلق ببناء قدرات مناسبة لتقديم الخدمات الاستشارية. إن ذلك يحتاج إلى أن يتفرغ الشريك لتولي العمل، ربما يتطلب الأمر استخدام تسعير مبني على القيمة لضمان عائد جيد، كما أنه من الضروري زيادة عمليات التسويق والترويج كما ذكر سابقاً. ويشير مجيبو الاستبيان إلى أن العلاقات القائمة مع العملاء هي السبب الأساسي الذي يدفع المنشآت الصغيرة والمتوسطة للسعي لطلب الخدمات الاستشارية، ويعتقدون أنه من الممكن للمكاتب أن تشجع العملاء الحاليين على طلبها إذا كان ذلك لا يتناقض مع قواعد سلوك وآداب المهنة.

■ **ما اتجاهات تغير العالم وكيف يمكن لمكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة أن تتغير معه؟**

**أولاً، الارتباط الدولي** – إن التوسع في التجارة عبر الحدود في السلع والخدمات، ونمو الاستثمار بمعدل كبير في مجال النقل،

تقنية المعلومات، والبنية التحتية للاتصالات جعلت العالم منطقة صغيرة، نتيجة لذلك تتزايد الأعمال التي تقوم بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي. ولذلك لابد أن تتوافر للمكاتب الصغيرة والمتوسطة قدرات ومتطلبات دولية لكي تستطيع دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بطريقة فعالة. وأفضل نقطة للانطلاق تكمن في إعداد إستراتيجية يمكن أن تشمل، الالتحاق باتحاد أو شبكه دولية من المكاتب، ومن الممكن الانضمام إلى مكتب وطني له ارتباطات دولية. إن أهمية الاتحاد أو الشبكة الدولية تأتي من إمكانية توافر المعلومات المحلية التي يمكن للمكاتب الأعضاء أن تقدمها للعملاء. ويعني هذا أنه من الممكن، حتى للمكتب الصغير، مساعدة العميل في أن يصبح دولياً وأن ذلك يمكن أيضاً أن يساعد المكتب في الاحتفاظ بعملائه الذين، يمكن من غير ذلك، أن يختارون مكتباً أكبر.

**ثانياً، استخدام التقنية الجديدة** – إن التقنية الجديدة، مثل الحوسبة السحابية (cloud computing) توفر فرصة مناسبة لتحقيق أمرين في وقت واحد، زيادة الخدمات التي يقدمها المكتب، وإمكانية تنفيذ حجم أكبر من الخدمات بتكلفة أقل. ويمكن لمكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة أن تقدم عن بعد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سلسلة كاملة من الخدمات تبدأ بمسك الدفاتر وقوائم الأجور وتصل إلى كبير المديرين الماليين الافتراضي، بطريقة سليمة ومأمونة وأقل تكلفة من الطريقة التقليدية التي يتم فيها تقديم الخدمات وجهاً لوجه. ويمكن بالتالي القول أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تتمتع بالمزايا نفسها التي تتمتع بها المنشآت الكبرى فيكون لها محاسب مهني داخلي.

■ **ما المضامين المرتقبة لواضعي السياسات، الجهات التنظيمية والجهات التي تتولى وضع المعايير؟**

## على المكاتب الصغيرة والمتوسطة التركيز على تقديم الخدمات الاستشارية

حتى في أوقات الشكوك الاقتصادية الدولية نجد أن التخوفات بشأن النظم والمعايير تحتل الجزء الأعلى من تفكير المكاتب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي قد يكون التزامها بهذين الأمرين مرهقاً لها بدرجة غير مناسبة. وحسب استفتاء جرى في وقت مبكر، يبدو أن جوهر هذه التخوفات يكمن في المكان أو السرعة التي تتغير بها النظم والمعايير، بأكثر مما هو في تعقيد أو حجم العمل.

إن القصد من استخدام النظم هو تحصيل منافع، مثلاً من خلال مساعدة الأسواق في العمل بفاعلية وعدالة. إننا نحتاج إلى التأكد من أن هذه المنافع تفوق الأعباء ومعترف بها على نحو واسع. وقد عبر الاتحاد الدولي عن رأيه في هذه الأمور بكل وضوح. ويرى الاتحاد الدولي أن إصلاح النظم يجب ألا يخلق عوائق غير مبررة تعيق تطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة: فيجب أن يتم بدقة دراسة وفحص التكاليف والتعقيدات التي تضع أعباءً على المنشآت الصغيرة وتهدد استمرارها في العمل. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون المعايير الدولية قابلة للتطبيق ومتاحة وملائمة التكلفة بالنسبة للمكاتب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الجانب تلعب اللجنة دوراً محورياً من خلال التشديد على الحاجة لوجود نقطة انطلاق ثابتة للنظم والمعايير التي تلائم المكاتب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتكون قابلة للتطبيق بطريقة تتناسب مع حجم المكتب أو المنشأة.

■ **ما الدور الذي يمكن أن تؤديه المكاتب الصغيرة والمتوسطة في تحديد أجندة وضع المعايير والنظم والسياسات الدولية ؟**

بينما قد يحس المكتب الصغير أو المتوسط أنه صغير الحجم للحد الذي يجعله لا يحدث فرقاً أو أنه يفتقد للقدرات التي تمكنه من المشاركة بطريقة مؤثرة، إلا أنه يلزم أن نتذكر أن قوة صوت المكاتب الصغيرة والمتوسطة تأتي من عددها الكلي. لذلك من المهم أن تقوم جميعها بالدور المطلوب منها، بغض النظر عن حجمها، وأن تشارك بطريقة ما، سواءً كان ذلك من خلال تقديم ملاحظات بشأن مشاريع المعايير، والإجابة عن مسح أو استبيان، أو المشاركة في مبادرات لجنة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة. إن التحدي يكمن في التأكد من إعطاء رسالة جماعية واحدة واضحة ومتماسكة. تهدف لجنة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة بالاتحاد الدولي للعمل كناطق رسمي للمكاتب الصغيرة والمتوسطة. واللجنة لديها مجلس للحوار على الخط المباشر وتقوم بإجراء استفتاءات دورية وتدعو الهيئات الأعضاء بالاتحاد الدولي لتشجيع المكاتب التابعة لها للمشاركة فيها حتى يكون صوتها مغطياً لهذا القطاع على نطاق العالم.

يمكن زيارة الموقع (www.ifac.org/SMP) للإطلاع على معلومات أكثر بشأن لجنة مكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين والدعم الذي تقدمه لهذه المكاتب من خلال التعاون مع الهيئات المنضمة لعضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين. ●

# حاجة المستثمرين لإفصاحات تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة*

**في استجابة للتخوفات المنتشرة على نحو واسع التي تشير إلى أن المستثمرين عموماً لا يدخلون المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة بشكل كاف في قراراتهم الاستثمارية، يتناول هذا المقال توجهات المستثمر فيما يتعلق بالحاجة لمثل هذه المعلومات واستخدامها. وهو ينبه المحاسبين المهنيين العاملين بالشركات للمقاييس والمؤشرات الجوهرية المرتبطة بالمعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة التي يحتاجها المستثمرون، كما يوفر توصيات عملية بخصوص الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المحاسبون المهنيون لتطوير وتحسين جودة التقارير الداخلية والخارجية الصادرة من مؤسساتهم.**

إن تقارير الأعمال ذات الجودة العالية تعد محركاً مهماً لثقة المستثمر، وكذلك لأصحاب المصلحة الآخرين بالمؤسسة. والتحدي الذي يواجه المحاسبين المهنيين في أدوارهم المختلفة المتمثلة في القيادة، الإدارة، التشغيل، الرقابة الإدارية، والاتصالات مع أصحاب المصلحة، يكمن في قدرتهم على مساعدة المؤسسات في أن تبين بوضوح أداءها بالنسبة للجوانب المالية وغير المالية، عبر المحركات الثمانية للنجاح المستدام، حسب ما هو معرف بورقة النجاح المستدام (How professional accountants in business drive sustainable organizational success)

وحسب ما هو ملخص بالرسم البياني التالي :

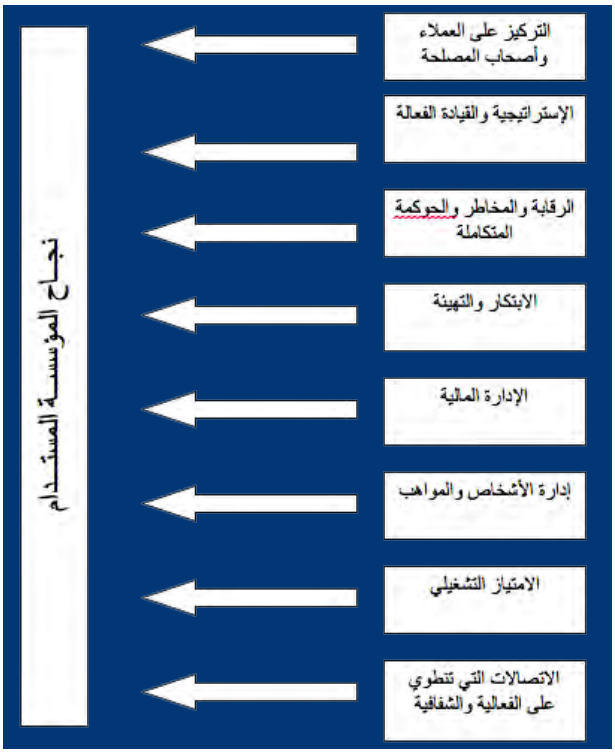


ان إيجاد قيمة مستدامة ونتائج مالية يتأتى بصورة جوهرية من (أ) الأداء عبر المحركات الثمانية للنجاح المستدام جميعها، إضافة إلى (ب) فعالية تضمين عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة بالطريقة التي تدار بها المؤسسة. غير أننا في العادة نجد أن تقارير الأعمال يتم تركيزها بأكثر مما ينبغي على الأداء المالي أو أنه، عندما تفصح المؤسسات عن الاستدامة أو معلومات تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة، يتم عرضها بطريقة غير متصلة على نحو يجعل علاقتها غير واضحة بالإستراتيجية، والعمليات والأداء المالي. إن ذلك يعد سبباً رئيسياً يقف خلف الإطار المقترح للتقارير المتكاملة الخاص بمجلس التقارير الدولية المتكاملة (IIRC).

تبين هذه الإصدارة أن المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة يتزايد استخدامها من قبل العديد من المستثمرين لفهم العوامل الرئيسية للبيئة والمجتمع والحوكمة المتعلقة بالمؤسسة وكيفية تأثيرها على إجمالي أدائها على مدى أطول من الزمن. ما يزال الطريق طويلاً للوصول إلى قبول المستثمرين بذلك، إلا أنه يلاحظ وجود تحول واضح وملحوظ للعديد من المستثمرين في اتجاه استخدام المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، بالإضافة إلى دورهم النشط في تشجيع المؤسسات التي يستثمرون فيها على الاستخدام والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة.

يتزايد هذا الاتجاه لدى العديد من جهات الاختصاص، بما في ذلك الولايات المتحدة حيث شكلت الحلول التي تعتمد على معلومات البيئة والجتمع، وفقاً لمسح أُجري مؤخرا ٤٠٪ من مجموع مقترحات المساهمين عام ٢٠١١م. وبالنسبة لمخاطر البيئة فإن دراسة صدرت مؤخراً تقدر القيمة النقدية السنوية للأضرار البيئية على نطاق العالم بما قد يصل إلى ٢٨,٦ ترليون دولار عام ٢٠٥٠م. ولذلك نجد العديد من المستثمرين ينظرون برؤية أوسع في حقوقهم الملكية، ولديهم دور مهم يلعبونه في تشجيع الشركات والجهات التي تضع السياسات لتقليل التأثيرات السالبة وأن تأخذ في الحساب التكاليف المجتمعية الخارجية.

يحتاج المحاسبون المهنيون إلى أن يكونوا في وضع يمكنهم من دعم مؤسساتهم في (أ) استيفاء حاجة المستثمرين المتزايدة للمعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ب) التأكد من أن المؤسسة ومستثمريها يتلقون صورة كاملة وملائمة لأداء المؤسسة وتأثيراته. ويجب وضعهم في المكان المناسب لتنظيم وتطبيق العمليات المحاسبية بدقة فيما يتعلق بتجميع وتحليل والتقرير عن البيانات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، ودعم عملية إدخال عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن عمليات ونظم إدارة المؤسسة.

وحسب مسح قام به "Mckinsey" فإنه لم يتحقق إقناع المديرين الماليين جميعهم أن برامج معلومات البيئة والمجتمع والحوكمة تضيف قيمة للمساهمين. إلا أن رؤيتهم تتقارب مع رؤية المستثمرين عندما يتعلق الأمر بفهم القيمة المالية لبرامج وعوامل البيئة والمجتمع والحوكمة، وقياس فرص الأعمال بالإضافة إلى المخاطر. إن التحدي الذي يواجه المستثمرين والشركات يتمثل في كيفية توصيل وتفسير قيمة عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة لذوي العلاقة. إن عملية قياس وتحديد مقدار عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة، سوف تظهر بوضوح مع استخدام الشركات والمستثمرين لإطارات عمل وأساليب متعددة.

لمساعدة المحاسبين المهنيين في التركيز على المقاييس المذكورة ذات الأهمية بالنسبة للمستثمرين، فإن هذه الإصدارة توفر قائمة بمؤشرات الأداء الرئيسية التي يستخدمها عادة العديد من المستثمرين لتقويم أداء العوامل المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة. ويتم إتباع ذلك بفحص للكيفية التي يمكن للمستثمرين أن ينظروا من خلالها للمضامين المالية وتقدير القيمة النقدية لهذه العوامل، وتقديم التوصيات للمحاسبين المهنيين.

يتم تحديدٍ تصنيفات متعددة للمحركات الأساسية للأداء غير المالي، مثلاً الاستدامة، المسؤولية الاجتماعية للشركة، العوامل غير المالية والعوامل التي لها تأثير في الأداء لكن لا تدخل ضمن المتغيرات الداخلة في قرارات الاستثمار. لقد تم تضمين تعريف الاستدامة ووسيلة تحديد تأثيرات قرار معين على الربحية (business case) بإطار العمل الذي أصدره الاتحاد الدولي

للمحاسبين (IFAC Sustainability Framework 2.0) الذي يشير إلى الأوجه الاقتصادية، والبيئية والاجتماعية لأداء المؤسسة حيث نجد أن :

- الأداء الاقتصادي مستمر في تضمنه للأداء المالي، لكنه يعكس بدرجة متزايدة تأثيراً أوسع للمؤسسة على الاقتصاد، مما يسمح للمؤسسات وأصحاب المصلحة بتفهم أن تحقيق الربحية والنمو وخلق الوظائف يقود إلى توفير تعويضات وفوائد للأسر وتوفير مبالغ ضريبية للحكومات.
- الأداء البيئي يرتبط بالموارد الطبيعية التي يتم استهلاكها في توفير منتجات وخدمات وبالتأثيرات البيئية.
- الأداء الاجتماعي يعكس تأثير المؤسسة على الأشخاص والأمور الاجتماعية، التي تشمل (أ) الصحة، المهارات وتنشيط الأشخاص، (ب) العلاقات والمشاركات الانسانية من الناحية الاجتماعية، و (ج) أداء العمل والالتزام بأخلاقياته.

إن مصطلح المعلومات المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، قد انبثق بصفة أساسية في مجتمع الاستثمار، للتعريف بالموضوعات المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة التي ينظر إليها المستثمرون في سياق سلوك وأداء الشركة، التي قد يأخذونها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار. ويعرف معجم (Fina - cial Times) هذا المصطلح باعتباره "مصطلحاً عاماً يستخدم بأسواق رأس المال ويستخدم من قبل المستثمرين لتقيم سلوك الشركة وتحديد الأداء المالي المستقبلي للشركات".

## توضيح أنواع المستثمرين وأصحاب المصلحة

يمكن أن يكون المستثمرون مؤسسات أو أفراد، ويمكن الإشارة إليهم كمالكي أصول. والمستثمرون لديهم استراتيجيات وآفاق وأهداف استثمارية مختلفة. فالمستثمرون كمؤسسات، مثل صناديق الاستثمار المشتركة، شركات التأمين على الحياة، والصناديق السيادية، والاستثمار في الشركات الخاصة، وصناديق المعاشات، تكون استثماراتهم في العادة على مدى أطول من المستثمرين الآخرين بسبب أن التزاماتهم نحو المستفيدين تمتد إلى سنوات عديدة. غير أننا نجد أن هذا النوع من المستثمرين هو أيضاً متغير العناصر فيما يتعلق بأسلوب الاستثمار، والأفق الزمني، وقاعدة المستثمر.

يعمل مديرو الصناديق أو الأصول نيابة عن المستثمرين لتطبيق إستراتيجية استثمارية، وإدارة المحفظة الاستثمارية ونشاطات التداول. وتختلف طرق إدارة الأصول من دولة لأخرى، فمثلاً نجد العديد من مالكي الأصول بألمانيا يديرون أصولهم داخلياً بدلاً من استثمارها خارجياً مع واحد أو أكثر من مديري الأصول، ولكننا نجد عدداً قليلاً نسبياً يقوم بذلك بالمملكة المتحدة، حيث تعهد إدارة الأصول في العادة لأطراف ثالثة. ويرتبط محللو ومجمعو المعلومات على نحو لصيق بالمستثمرين، ويشمل محللي البيانات، ومؤسسات أبحاث السوق، ووكالات تقييم القدرة.

**ما الذي يدفع المستثمرين لاعتماد المدى القصير فيما يتعلق برؤيتهم وإجراءاتهم؟**

يرى البعض أن آفاق الاستثمار على المدى القصير تدفع عملية اتخاذ القرارات على المدى القصير بالشركة إلى الإضرار بعملية خلق قيمة للاستدامة. وقد أثبت ذلك المديرون التنفيذيون الذين خضعوا للمسح حسب التقرير المشترك الذي صدر مؤخراً من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ومعهد المحاسبين الإداريين المجازين (Rebooting Business: Val - ing the Human Dimension) الذي يسلط الضوء على حاجة المستثمر لنتائج على المدى القصير والتركيز على المنافع قصيرة المدى لتحديات محددة للشركات.

لقد أجري كثير من التحليل والحوار بشأن آفاق الاستثمار، وما تزال هنالك صعوبة في تعريف التركيز على النتائج قصيرة المدى (short termism). من ناحية أساسية، يتطلع المستثمرون لاكتساب معدل العائد الذي يطلبونه مقابل المخاطر التي يتخذونها، وأن استراتيجيات الاستثمار طويلة وقصيرة المدى كليهما يلعبان دوراً بالسوق المالي الفعال.

غير أن التركيز بصفة مفردة على زيادات عائدات المدى القصير يمكن أن يضعف القيمة الاقتصادية للمدى الطويل من خلال (أ) تجاهل الفرص والمخاطر المهمة، و(ب) تحريك التفكير قصير المدى داخل الشركات، إن ذلك يزيد من صعوبة تناول تحديات التنمية المستدامة، ويمكن أيضاً أن يؤدي إلى الإضرار بالشركات نفسها. وقد أظهرت الأبحاث أن ٨٠٪ من المديرين الماليين يمكن أن يضحوا بالقيمة المالية المستقبلية لاستيفاء توقعات المستثمرين لعائدات المدى القصير.

تعد عملية التركيز على النتائج القصيرة المدى (short termism) وسط مستثمري المؤسسات، تحدياً معقداً وتكون في بعض الأحيان مصحوبة بإنقاص فترات بقاء الاستثمار. نظرياً، يمكن القول أن مستثمري المؤسسات، خاصة صناديق المعاشات، تكون متوافرة للاستثمار على المدى الأطول لأن مدخرات المعاشات تكون متوافرة للاستثمار على مدى عقود. غير أن ذلك ليس بالضرورة هو الواقع. وقد أظهرت دراسة لصناديق معاشات أوربية رائدة أن مديري الصناديق يعتقدون أن أفق استثمار صناديق المعاشات التابعة لهم يجب أن يكون ٢٣ سنة، في المتوسط. غير أننا نجد في الواقع أن أفق الاستثمارات التي تمت أقل من ذلك بدرجة كبيرة، لا تتعدى ستة سنوات، في المتوسط.

# نمو حاجة المستثمرين لافصاحات عن البيئة والمجتمع والحوكمة

إن فترات بقاء الاستثمار، والتقصير الذي حدث لها مؤخراً، ليست بالضرورة مؤشراً لسلوك المستثمر فيما يتعلق بالتخوفات المرتبطة بمعلومات البيئة والمجتمع والحوكمة. وإذا قام مستثمرو المؤسسات بشراء وبيع الأسهم نفسها على أساس منتظم فذلك لا يعني بالضرورة أنهم يتجهون للاستثمار قصير المدى.

إن الأمور الرئيسة التي تعيق النظر للاستثمار على المدى الطويل ربما تشمل جاهزية بعض المستثمرين لتأييد الاستثمار قصير المدى (واستراتيجيات المتاجرة بالنسبة للأسهم التي يستمر فيها الاستثمار لأيام أو ساعات أو دقائق قليلة) تحركها، كلها أو الجزء الأكبر منها، عملية تقديم المكافآت لمديري الأصول مقابل الأداء على أساس سنوي أو ربع سنوي. إلا أن التحديات الأخرى تحتاج إلى أن يتم أخذها في الاعتبار.

إن التقرير الصادر من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تحت مسمى "دور المساهمين في تطوير نظام جيد لحوكمة الشركات" يستقصي دور مستثمري المؤسسات في تشجيع الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات، يشمل ذلك الحوافز التي يواجهونها وكيف تؤثر هذه الحوافز على ترقية مثل هذه النتائج. وهو يحدد عدداً من الموضوعات التي قد تمنع مستثمري المؤسسات من تشجيع وجود نظام جيد للحوكمة بالشركات التي يستثمرون فيها. فعلى سبيل المثال نجد أن التقرير يشير إلى أن المساهم على المدى الطويل ليس بالضرورة يرتبط باستثمار على المدى الطويل، أو أن يكون ملتزماً بمتابعة دوره الإشرافي.

بالرغم من أن عدداً كبيراً من مستثمري المؤسسات مرتبطون باستثمارات المدى الطويل بالشركات الكبيرة لأسباب نظاميه أو أسباب أخرى، إلا أنه يوجد تنوع واستثمار في استثمارات عائدها يقرب من مؤشر السوق (index investing). وعليه يتوجب على مستثمري المؤسسات أن يكون لديهم حافز لتشجيع وجود نظام فعال للحوكمة بشركات محافظهم الكبيرة حيث أن ذلك هو الطريق الوحيد الذي يسمح لهم باكتساب عائدات كبيرة. وبالرغم من أن بعض مستثمري المؤسسات يدركون ذلك، حسب البحث الذي سبق ذكره، إلا أن عدداً كبيراً منهم لا يعملون وفقاً لهذا الطريق.

ربما يرجع السبب في ذلك، في جزء منه، للحوافز المالية الخاصة بشركات استثمار المؤسسات التي تتم بناءً على حجم الأصول الخاضعة للإدارة بدلاً من أداء المحفظة. وربما يكون أيضاً بسبب تصويت وعمليات محددة تتم عبر الحدود. في العادة لا يصوت المستثمرون على استثماراتهم الأجنبية (يمكن أن تصل حقوق المساهمين الأجانب إلى حوالي ٣٠٪ من الملكية بالعديد من جهات الاختصاص). تشمل الحواجز التي تواجه العمليات عدم توافر المعلومات لمستثمري المؤسسات بشأن شركات المحافظ الأجنبية ومدى توافر الإدارة النشطة لعدد كبير من شركات المحافظ. بالإضافة إلى ذلك نجد أن الإدارة الخارجية أدت إلى تمدد سلسلة الاستثمار لتشمل مديري الاستثمار ومستشارين خارجيين، مما يوفر احتمالات إضافية أن الحوافز لن تشجع مستثمري المؤسسات على الاهتمام بممارسات الحوكمة المستخدمة بالشركات المستثمر فيها.

هنالك خطر ما يسمى بـ (Invest and Forget) المصاحب للاستثمار المقارب لمؤشر السوق (index investing)، بالرغم من أن مثل هؤلاء المستثمرين نشطين في اسلوبهم وأن متابعة مؤشر السوق لا يمنع ارتباط الشركة بعوامل البيئة والمجتمع والحوكمة. وكما يظهر من تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أن التحدي الحقيقي لعملية التركيز على النتائج قصيرة المدى ربما يكمن في المجموعات التنفيذية بالشركات والمؤسسات المالية التي تركز على فترات الاسترجاع القصيرة. ●

**• مترجم من اصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين**

# مشروع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للتحول إلى معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية

## المعتمد بقرار مجلس الهيئة في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد يوم السبت ١٤٣٣/٣/٢٦هـ، الموافق ٢٠١٢/٢/١٨م

**أناط نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤٢٦/٥/١٣هـ بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مهمة مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة. وقد أصدرت الهيئة حتى تاريخه ٢٢ معيارا محاسبيا و١٥ معيار مراجعة، إضافة إلى عدد من الآراء المهنية والتفسيرات في المحاسبة والمراجعة. وقد اتبعت منهجية محكمة في عملية إصدار المعايير كان من أهم مكوناتها الاسترشاد بالمعايير العالمية المتاحة مثل المعايير الأمريكية والبريطانية والدولية. إضافة إلى ذلك فقد أوجبت على المطبقين اتباع المعايير الدولية في حال وجود موضوع محاسبي لم تتناوله المعايير السعودية. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن معايير المحاسبة والمراجعة التي صدرت في الآونة الأخيرة كانت متوافقة بدرجة عالية مع المعايير الدولية المقابلة لها.**

ومع تسارع وتيرة الأعمال الدولية وانتشار قبول المعايير الدولية عالميا باعتبارها مجموعة عالية الجودة من المعايير، أعدت الهيئة خطة استراتيجية تضمن أحد أهدافها وجوب تقويم ومراجعة المعايير المهنية التي أصدرتها الهيئة في ظل التطورات الدولية وإعداد دراسة لتقويم مدى إمكانية تبني معايير المحاسبة المالية الدولية ومعايير المراجعة والتأكيدات الدولية وإصدار سياسة واضحة حول العلاقة بين المعايير السعودية والمعايير الدولية. ويذكر في هذا الصدد أنه وفقا لموقع مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة من دول مجموعة العشرين التي لم تطبق المعايير الدولية وليس لديها خطة طريق لتطبيقها في المستقبل.

وتنفيذا للخطة الإستراتيجية وما دعت له مجموعة العشرين من ضرورة بذل الجهود للعمل على تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تبني دول العالم مجموعة واحدة من معايير المحاسبة ذات الجودة العالية، فقد عملت اللجان الفنية في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على دراسة إمكانية التحول إلى المعايير الدولية، وتوصلت إلى قرارات بتوفيق المعايير السعودية مع المعايير الدولية وفق منهجية تضمن الأخذ في الاعتبار البيئة السعودية، سواءً فيما يتعلق بالأحكام الشرعية أو الأنظمة المعتمدة أو مستوى الاستعداد الفني والتقني للجهات المتأثرة بعملية التوافق.

واستكمالا لتلك الجهود وضمانا لتكامل العمل ومشاركة الجهات ذات العلاقة، شكل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة توجيهية مكونة من ممثلين من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية بالإضافة الى ممثلين من لجنتي معايير

المحاسبة والمراجعة في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لمتابعة الموضوع، والوصول بتوصية لمجلس الإدارة بشأن التوافق مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية.

وقد قامت اللجنة التوجيهية بعقد عدد من الاجتماعات لدراسة موضوع التوافق مع المعايير الدولية، واطلعت على الدراسات التي قامت بها لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة في الهيئة، حيث بينت تلك الدراسات أن معظم دول العالم قد تبنت أو أعدت خططا لتبني المعايير الدولية. كما بينت تلك الدراسات إيجابيات وسلبيات تبني المعايير الدولية، وأن الإيجابيات تفوق السلبيات، حيث ترتبط معظم السلبيات التي أشارت إليها تلك الدراسات بمدى جاهزية البيئة لتبني المعايير الدولية. واطلعت اللجنة التوجيهية على قرارات لجنتي معايير المحاسبة ومعايير المراجعة في هذا الخصوص التي تضمنت توصية اللجنتين بالتوافق المرحلي مع معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية .

وبعد مداولة الرأي، رأت اللجنة التوجيهية بالأغلبية مناسبة التحول إلى المعايير الدولية بشكل مدروس يأخذ في الاعتبار العوامل المحلية وأن يتم هذا التحول بالتدرج وخلال فترة زمنية كافية لتهيئة البيئة المحلية تقنيا ومهنيا لعملية التحول إلى المعايير الدولية، بما يحقق أفضل النتائج المرجوة لتحسين جودة التقارير المالية.

وتم اعتماد المشروع من قبل مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه العاشر للدورة السادسة المنعقد في ١٤٣٣/٣/٢٦هـ، الموافق ٢٠١٢/٢/١٨م برئاسة معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة.

## الإجراءات التنفيذية لعملية التحول للمعايير الدولية

على الرغم من الجودة العالية التي تتمتع بها المعايير الدولية إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أنها أعدت للتطبيق في بيئة مالية ومهنية متقدمة جدا، وتتوافر لها وسائل التطبيق المناسبة مثل توافر المعلومات الملائمة لتطبيق القيمة العادلة، وتتوافر لها الخبرات المهنية المؤهلة للتعامل مع إشكاليات وصعوبات التطبيق، وبخاصة أن معايير المحاسبة الدولية بنيت على أساس المبادئ التي تحتم على معد القوائم المالية اتخاذ عدد من الأحكام المهنية التي تحتاج إلى خبرة مهنية عالية ، كما أن بعض المعايير تضمنت أكثر من خيار محاسبي للتطبيق ويتعين على الجهة المناط بها اعتماد المعايير في كل دولة اختيار ما يناسب ظروفها من هذه الخيارات للتطبيق فيها. لذا فإن نجاح خطة التحول إلى المعايير الدولية يرتبط بمراعاة البيئة التي ستطبق فيها، والتفاوت بين القطاعات الاقتصادية في قدرتها على استيعاب متطلبات تلك المعايير وتوافر الكفاءات المهنية القادرة على تطبيق متطلبات تلك المعايير والتأكد من تطبيقها. فعلى سبيل المثال، قد تتوافر لدى البنوك السعودية القدرة على تطبيق المعايير الدولية في الوقت الحالي، في حين أن قطاعات أخرى قد تحتاج إلى تهيئة فنية ومهنية لكوادرها قبل الإلزام بتطبيق متطلبات المعايير الدولية دفعة واحدة، ولذلك فإنه من غير المناسب تحميل القطاعات الأخرى عبء التحول إلى المعايير الدولية بدون إتاحة الفرصة لتلك القطاعات للاستعداد الكافي.

لذلك يستدعي تنفيذ خطة التحول إلى المعايير الدولية تبني منهجية مناسبة لدراسة المعايير الدولية والنظر في مراحل التطبيق ومدى الحاجة لإجراء أي تعديلات لازمة عليها أو على الأنظمة والتعليمات الحالية ليتم تطبيق تلك المعايير بطريقة صحيحة. ولذلك سوف يتم تطبيق الإجراءات التنفيذية الآتية على كل معيار من معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية:

١. تقوم اللجنة الفنية المختصة (لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير المراجعة) بدراسة المعيار الدولي وما يرتبط به من تفسيرات للنظر في إمكانية تطبيقه كما صدر أو ضرورة إجراء أي تعديلات عليه بسبب متطلبات الأنظمة أو التعليمات المحلية مع الأخذ في الاعتبار مدى الاستعداد الفني والتقني في البيئة المحلية للمملكة.
٢. تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة تضم نخبة من المهتمين والمتخصصين تشمل معدي القوائم المالية والمراجعين والمستخدمين والأكاديميين وممثلين عن الهيئات الإشرافية لمناقشة مشروع المعيار بشكل مستفيض.
٣. تقوم اللجنة الفنية المختصة بمناقشة ملاحظات اجتماعات المائدة المستديرة لمناقشة أي إضافات أو تعديلات ضرورية على المعيار ليتسنى تطبيقه بصورة صحيحة في المملكة.
٤. نشر توصيات اللجان الفنية المختصة بخصوص كل معيار للعامة على موقع الهيئة لإبداء ملاحظاتهم إن وجدت.
٥. مناقشة ما يرد من ملاحظات من العموم وتعديل ما يلزم لاعتماد المعيار للتطبيق في المملكة العربية السعودية.

وسيتم تضمين قرارات اللجان باعتماد المعايير في ملحق بكل معيار يتضمن نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصلت إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

كما سيتم النظر في مناسبة الترجمة العربية المعتمدة للمعايير الدولية، خاصة المصطلحات الواردة في معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة والتأكيدات الدولية، ومدى ضرورة إدخال تعديلات عليها أو إصدار ترجمة مستقلة لها بالاتفاق مع المجالس الدولية في هذا الخصوص.

## المنشآت التي تطبق عليها معايير المحاسبة المالية المتوافقة مع المعايير الدولية

نظرا للطبيعة المعقدة لمعايير المحاسبة المالية الدولية، سوف يتم اتباع التوجه العالمي بإعداد مجموعتين من معايير المحاسبة، تمثل المجموعة الأولى معايير المحاسبة الدولية تلتزم بها المنشآت التي تخضع للمساءلة العامة (مثل الشركات المساهمة)، في حين تمثل المجموعة الثانية الموضوعات المشتمل عليها المعيار الدولي للمنشآت المتوسطة والصغيرة تلتزم بها المنشآت الأخرى.

## مراحل التحول

لتحقيق أفضل النتائج المرجوة، سوف يتم تنفيذ عملية التحول إلى المعايير الدولية على مراحل وفقا لأولويات تشمل تصنيف المعايير في مجموعات مترابطة من حيث الموضوع، على أن يتم العمل أولا على المعايير الدولية التي لا يتوقع أن تطرأ عليها تعديلات جوهرية في المستقبل القريب تفاديا للإرباك في التطبيق، مع الأخذ في الاعتبار أولوية الحاجة الحالية لكل معيار.

## متابعة الإصدارات الجديدة للمعايير وإدخال التعديلات اللازمة

يستلزم التحول إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة والتأكيدات الدولية متابعة الإصدارات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية

ومجلس معايير المراجعة والتأكيدات الدولية بشأن التعديلات التي قد تطرأ على المعايير. وتقوم الهيئة بمتابعة هذه الإصدارات واعتمادها.

## المحاسبة عن المعاملات المتوافقة مع الشريعة والمراجعة الشرعية

انطلاقا من موقع المملكة الريادي في العالم الإسلامي، سوف يكون للهيئة دور مؤثر في توفير معايير وإرشادات تطبيقية محاسبية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة والمراجعة عليها فيما لا تغطيه المعايير الدولية.

## الدور المستقبلي للهيئة

إن قرار التحول إلى المعايير يستلزم قيام الهيئة بدور فعال في التأثير على المعايير الدولية قبل إصدارها، ومن ذلك إرسال الملاحظات بشأن أوراق النقاش ومسودات المعايير، واقتراح موضوعات معايير جديدة، وغير ذلك من المجالات التي يمكن مشاركة المجالس الدولية فيها.

وسوف تستمر الهيئة في خدمة الأطراف المهتمة فيما يتعلق بإصدار الإرشادات التطبيقية للمعايير عند الحاجة، إضافة إلى إصدار معايير وآراء مهنية لأي موضوعات لم تصدر بشأنها معالجة ضمن المعايير الدولية.

## الخطة التنفيذية للتحول للمعايير الدولية

**مراحل تنفيذ عملية التحول للمعايير الدولية:**

وفقا للقرارات التي اتخذتها اللجان الفنية في الهيئة بشأن التحول للمعايير الدولية، سيتم توفيق المعايير الدولية وفقا للمنهجية المشار إليها أعلاه على مراحل تمتد لخمس سنوات، بحيث تتم دراسة المعايير في مجموعات مترابطة، وفقا لجدول زمني مناسب، على النحو الآتي:

أولا: معايير المحاسبة والآراء الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية:

| Groups | Subjects | Year of review |
|---|---|---|
| Group 1 | Presentation of financial statements | |
| | IAS 1 Presentation of Financial Statements | 1 |
| | IAS 7 Statement of Cash Flows | 1 |
| | IAS 8 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors | 1 |
| | IAS 10 Events After the Reporting Period | 1 |
| | IAS 24 Related Party Disclosures | 1 |
| | IAS 33 Earnings Per Share | 1 |
| | IAS 34 Interim Financial Reporting | 1 |
| | IFRIC 10 - Interim Financial Reporting and Impairment | 1 |
| | IFRS 8 Operating Segments | 1 |
| | IFRIC 17 - Distributions of Non-cash Assets | 1 |
| Group 2 | Employee benefits | |
| | IAS 19 Employee Benefits | 2 |
| | IAS 26 Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans | 2 |
| | IFRS 2 Share-based Payment | 2 |
| | IFRIC 14 - IAS 19 – The Limit on a Defined Benefit Asset, Minimum Funding Requirements and their Interaction | 2 |
| Group 3 | Non current assets - I | |
| | IAS 2 Inventories | 2 |
| | IAS 16 Property, Plant and Equipment | 2 |
| | IAS 23 Borrowing Costs | 2 |
| | IAS 38 Intangible Assets | 2 |
| | SIC 32 - Intangible Assets-Web Site Costs | 2 |
| Group 4 | Group accounts | |
| | IAS 27 Separate Financial Statements (revised) | 2 |
| | IAS 28 Investments in Associates (revised) | 2 |
| | IFRS 10 Consolidated Financial Statements | 2 |
| | IFRS 11 Joint Arrangements | 2 |
| | IFRS 12 Disclosure of Interests in Other Entities | 2 |
| | IFRS 3 Business Combinations | 2 |
| Group 5 | Non current assets - II | |
| | IAS 40 Investment Property | 3 |
| | IAS 36 Impairment of Assets | 3 |
| | IAS 41 Agriculture | 3 |
| | IFRS 5 Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations | 3 |
| | IFRS 13 Fair Value Measurement | 3 |
| Group 6 | Revenue recognition | |
| | IAS 11 Construction Contracts | 3 |
| | IAS 18 Revenue | 3 |
| | IAS 20 Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance | 3 |
| | IFRIC 13 - Customer Loyalty Programmes | 3 |
| | IFRIC 15 - Agreements for the Construction of Real Estate | 3 |
| | IFRIC 18 - Transfers of Assets from Customers | 3 |
| | SIC 10 - Government Assistance-No Specific Relation to Operating Activities | 3 |
| | SIC 31 - Revenue-Barter Transactions Involving Advertising Services | 3 |
| Group 7 | Leasing | |
| | IAS 17 Leases | 4 |
| | IFRIC 4 - Determining whether an Arrangement contains a Lease | 4 |
| | IFRIC 12 - Service Concession Arrangements | 4 |
| | SIC 15 - Operating Leases-Incentives | 4 |
| | SIC 27 - Evaluating the Substance of Transactions Involving the Legal Form of a Lease | 4 |
| | SIC 29 - Disclosure-Service Concession Arrangements | 4 |
| Group 8 | Financial Instruments | |
| | IAS 32 Financial Instruments: Presentation | 4 |
| | IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures | 4 |
| | IFRS 9 Financial Instruments | 4 |
| | IFRIC 2 - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments | 4 |
| | IFRIC 19 - Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments | 4 |
| | IFRIC 16 - Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation | 4 |
| Group 9 | Foreign Currency | |
| | IAS 21 The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates | 5 |
| | IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies | 5 |
| | IFRIC 7 - Approach under IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies | 5 |
| Group 10 | Income Taxes | |
| | IAS 12 Income Taxes | 5 |
| | SIC 25 - Income Taxes-Changes in the Tax Status of an Entity or its Shareholders | 5 |

| | | |
|---|---|---|
| | ISA 610, Using the Work of Internal Auditors | 4 |
| | ISA 620, Using the Work of an Auditor's Expert | 4 |
| Group 5 | 700–799 AUDIT CONCLUSIONS AND REPORTING | |
| | ISA 700, Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements | 4 |
| | ISA 705, Modifications to the Opinion in the Independent Auditor's Report. | 4 |
| | ISA 706, Emphasis of Matter Paragraphs and Other Matter Paragraphs in the Independent Auditor's Report Independent Auditor's Report | |
| | ISA 710, Comparative Information–Corresponding Figures and Comparative Financial Statements | 4 |
| | ISA 720, The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements | 4 |
| Group 6 | 800–899 SPECIALIZED AREAS | |
| | ISA 800, Special Considerations–Audits of Financial Statements Prepared in Accordance with Special Purpose Frameworks | 5 |
| | ISA 805, Special Considerations–Audits of Single Financial Statements and Specific Elements, Accounts or Items of a Financial Statement | 5 |
| | ISA 810, Engagements to Report on Summary Financial Statements | 5 |
| Group 7 | INTERNATIONAL STANDARDS ON QUALITY CONTROL (ISQCs) | |
| | International Standard on Quality Control (ISQC) 1, Quality Controls for Firms that Perform Audits and Reviews of Financial Statements, and Other Assurance and Related Services Engagements | 5 |
| Group 8 | 2000–2699 International Standards on Review Engagements (ISREs) | |
| | 2400 Engagements to Review Financial Statements | 5 |
| | 2410 Review of Interim Financial Information Performed by the Independent Auditor of the Entity | 5 |
| Group 9 | 3000–3699 International Standards on Assurance Engagements (ISAEs) | |
| | 3000 Assurance Engagements Other than Audits or Reviews of Historical Financial Information | 5 |
| | 3400 The Examination of Prospective Financial Information | 5 |
| | 3402 Assurance Reports on Controls at a Service Organization | 5 |
| Group 10 | 4000–4699 International Standards on Related Services (ISRSs) | |
| | 4400 Engagements to Perform Agreed-Upon Procedures Regarding Financial Information | 5 |
| | 4410 Engagements to Compile Financial Information | 5 |
| Group 11 | 1000–1100 International Auditing Practice Statements (IAPSs) | |
| | 1000 Inter-Bank Confirmation Procedures | 6 |
| | 1004 The Relationship Between Banking Supervisors and Banks' External Auditors | 6 |
| | 1006 Audits of the Financial Statements of Banks | 6 |
| | 1010 The Consideration of Environmental Matters in the Audit of Financial Statements | 6 |
| | 1012 Auditing Derivative Financial Instruments | 6 |
| | 1013 Electronic Commerce–Effect on the Audit of Financial Statements | 6 |

## الإعداد للمشروع

حرصت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على أن يتم تأسيس المشروع على خطة طريق واضحة تتضمن دراسة الموضوع من جميع جوانبه ومشاركة كافة قطاعات المجتمع ذات العلاقة في مشروع التحول للمعايير الدولية. ومن أبرز الخطوات التي اتخذتها في هذا المجال ما يلي:

١. إعداد دراسات علمية حول التحول للمعايير الدولية تضمنت تجارب عدة دول، وبيانا للمزايا والمعوقات التي تتعلق بعملية التحول للمعايير الدولية.

٢. عقد عدد من الاجتماعات للجان الفنية لدراسة الموضوع والخروج بتوصيات تخدم الأهداف الوطنية، وتحقق أقصى فائدة من عملية التحول إلى المعايير الدولية.

| | | |
|---|---|---|
| Group 11 | Provisions | |
| | IAS 37 Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets | 5 |
| | IFRIC 1 - Changes in Existing Decommissioning, Restoration and Similar Liabilities | 5 |
| | IFRIC 5 - Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds | 5 |
| | IFRIC 6 - Liabilities arising from Participating in a Specific Market—Waste Electrical and Electronic Equipment | 5 |
| Group 12 | Insurance | |
| | IFRS 4 Insurance Contracts | 5 |
| Group 13 | Mineral Assets | |
| | IFRS 6 Exploration for and Evaluation of Mineral Assets | 5 |
| Group 14 | First-time Adoption | |
| | IFRS 1 First-time Adoption of IFRSs | 5 |

ثانيا: معايير المراجعة والإرشادات الصادرة من مجلس معايير المراجعة الدولية:

| Groups | Subjects | Year of review |
|---|---|---|
| Group 1 | GENERAL PRINCIPLES AND RESPONSIBILITIES | |
| | ISA 200, Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit | 1 |
| | ISA 210, Agreeing the Terms of Audit Engagements | 1 |
| | ISA 220, Quality Control for an Audit of Financial Statements | 1 |
| | ISA 230, Audit Documentation | 1 |
| | ISA 240, The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements | 1 |
| | ISA 250, Consideration of Laws and Regulations in an Audit of Financial Statements | 1 |
| | ISA 260, Communication with Those Charged with Governance | 1 |
| | ISA 265, Communicating Deficiencies in Internal Control to Those Charged with Governance and Management | 1 |
| Group 2 | 300–499 RISK ASSESSMENT AND RESPONSE TO ASSESSED RISKS | |
| | ISA 300, Planning an Audit of Financial Statements | 2 |
| | ISA 315, Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment | 2 |
| | ISA 320, Materiality in Planning and Performing an Audit | 2 |
| | ISA 330, The Auditor's Responses to Assessed Risks | 2 |
| | ISA 402, Audit Considerations Relating to an Entity Using a Service Organization | 2 |
| | ISA 450, Evaluation of Misstatements Identified during the Audit | 2 |
| Group 3 | 500–599 AUDIT EVIDENCE | |
| | ISA 500, Audit Evidence | 3 |
| | ISA 501, Audit Evidence–Specific Considerations for Selected Items | 3 |
| | ISA 505, External Confirmations | 3 |
| | ISA 510, Initial Audit Engagements–Opening Balances | 3 |
| | ISA 520, Analytical Procedures | 3 |
| | ISA 530, Audit Sampling | 3 |
| | ISA 540, Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures | 3 |
| | ISA 550, Related Parties | 3 |
| | ISA 560, Subsequent Events | 3 |
| | ISA 570, Going Concern | 3 |
| | ISA 580, Written Representations | 3 |
| Group 4 | 600–699 USING THEWORK OF OTHERS | |
| | ISA 600, Special Considerations–Audits of Group Financial Statements (Including the Work of Component Auditors) | 4 |

٣. إعداد استبانة لمعايير المحاسبة الدولية وأخرى لمعايير المراجعة الدولية للتعرف على وجهات نظر ذوي الاهتمام والاختصاص من حيث:
- الخبرات المتاحة في المعايير الدولية.
- مستوى التعقيد المتوقع في كل معيار دولي على حدة ، والاعتبارات التي يجب الأخذ بها عند دراسة المعيار سواءً من الناحية الشرعية أو النظامية أو الجوانب الفنية للمعيار.
- التاريخ المناسب لتطبيق المعيار الدولي في المملكة العربية السعودية.

٤. إرسال خطابات لكل القطاعات ذات العلاقة بهدف حثها على المشاركة في عملية التحول من خلال توفير مستشارين للعمل مع الهيئة.

٥. الإعلان على موقع الهيئة وفي الصحف المحلية عن المشروع، وطلب مشاركة ذوي الاهتمام والاختصاص مع الهيئة، ودعوتهم لعرض وجهات نظرهم على الهيئة وتقديم خدمات استشارية للمشروع.

## نطاق عمل المستشارين على المعايير لتقديم توصيات بغرض التحول إلى المعايير الدولية:

سوف تعمل الهيئة على مشاركة المتخصصين في مجال المحاسبة والمراجعة في عملية التحول إلى المعايير الدولية. وقد تم تحديد نطاق عمل المستشار ومخرجاته فيما يلي:

**١-نطاق العمل:**

أ. دراسة المعيار الدولي المحدد باللغة الإنجليزية واللغة العربية، لتحديد الاعتبارات المحلية التي قد تؤثر في المتطلبات الحالية لهذا المعيار مثل المتطلبات الشرعية والنظامية ومستوى الاستعداد الفني والتقني للتطبيق في المملكة... الخ.

ب. مناقشة الاعتبارات المحددة بموجب البند (١) أعلاه مع الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال الاستبانات والمقابلات وغيرها من وسائل الاتصال.

ج. دراسة المعايير والآراء الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المقابلة للمعيار الدولي (إن وجدت) وللنظر في أي اختلافات عن متطلبات المعيار الدولي أو معالجات غير موجودة في المعيار الدولي (إن وجدت) واقتراح إلحاقها بالمعيار الدولي أو تعديلها أو إلغائها.

د. تحديد التعديلات المقترحة (إضافات، حذف أو تعديلات) الواجب إدخالها على المعيار الدولي (إن وجدت) ليتسنى تطبيقه في المملكة مع شرح واف للأسباب التي أدت إلى ذلك مع الإشارة إلى المراجع التي استخدمت للوصول إلى هذه التعديلات.

ه. (فيما يختص بمعايير المحاسبة): تطبيق التعديلات المقترحة على الموضوع الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الوارد في المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. (فيما يختص بمعايير المراجعة) النظر في الإرشادات المعتمدة من مجلس معايير المراجعة الدولية المتعلقة بالاعتبارات التي ينبغي النظر فيها عند مراجعة المنشآت المتوسطة والصغيرة.

و. المشاركة في المنهجية الإجرائية لإعداد المعايير وما تتطلبه من مشاركة للمستشار في الاجتماعات والنقاشات ذات العلاقة بدراسة المعيار حتى اعتماده.

ز. إبداء الرأي حول الترجمة العربية المعتمدة للمعيار الدولي من حيث:
- التوصية باستخدام المصطلحات الواردة في المعيار نفسها أو اقتراح مصطلحات أخرى.
- التوصية بالإبقاء على صياغة الفقرات، أو إعادة صياغتها بصورة مختلفة.

**٢-مخرجات العمل الاستشاري:**

قد يتوصل المستشار خلال دراسته للمعيار أو التفسير الدولي إلى مناسبة تطبيقه في المملكة من غير الحاجة إلى إجراء أي تعديلات. وفي هذه الحالة يجب أن يقدم المستشار الدلائل المناسبة على مناسبة المعيار للتطبيق (على سبيل المثال: تماثل معالجات المعيار أو التفسير الدولي مع المعالجات المعتمدة في المعيار السعودي المقابل، تطبيق المعيار في دول ذات بيئة مشابهة للمملكة من غير ظهور أي مشاكل في التطبيق، دراسات تؤكد زيادة جودة التقارير المالية عند تطبيق المعيار أو التفسير الدولي في دول ذات بيئة مشابهة، دراسات ميدانية محلية أو في دول ذات بيئة مشابهة تؤكد إمكانية التطبيق بدون إجراء تعديلات على المعيار أو التفسير الدولي). وتعد نتائج المسح الميداني لآراء عينة ممثلة من مجتمع ذوي الاهتمام والاختصاص في المملكة دليلا مقبولا في هذا الخصوص. ويجب أن يقدم المستشار رأيه في هذا الخصوص في شكل تقرير موجه للجنة التنفيذية.

أما في حالة اقتراح المستشار إجراء تعديلات على المعيار أو التفسير الدولي بالإضافة أو الحذف أو التعديل، يلزم تقديم أساس مقنع لهذه المقترحات يتضمن على سبيل المثال دراسات علمية أو مقارنات دولية تؤكد الحاجة للتعديلات المقترحة في بيئة المملكة أو بيئات مشابهة. وتعد نتائج المسح الميداني لآراء عينة ممثلة من مجتمع ذوي الاهتمام والاختصاص في المملكة دليلا مقبولا في هذا الخصوص. ويجب أن يقدم المستشار مقترحاته في شكل تقرير قابل للإلحاق بالمعيار أو التفسير الدولي (وتقرير مماثل للموضوع الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة) متضمنا أي تعديلات (إن وجدت) مع اقتراح نص الفقرات المضافة أو المعدلة، وإشارات واضحة للفقرات الملغاة، ومع شرح واف لأساس الاستنتاجات التي توصل إليها، وإشارات مرجعية دقيقة للفقرات المتأثرة بالتعديل.

## الجوانب المالية لمشروع التحول للمعايير الدولية

تتضمن تكاليف المشروع عناصر مباشرة تتعلق بدراسة المعيار وإعداده، وتكاليف غير مباشرة تتعلق بإدارة المشروع. وتتمثل التكاليف المباشرة في مكافآت المستشارين الفنيين والشرعيين والنظاميين، وتكاليف النقاشات العامة والاجتماعات والترجمة والإعداد والنشر، في حين تتمثل التكاليف غير المباشرة في تكاليف إدارة المشروع والأعمال المساندة الأخرى. وقد أعدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ميزانية تقديرية للمشروع. وسوف يتم تنفيذ المشروع على مدى خمس سنوات.

أما تكاليف ما بعد إنجاز مشروع التحول إلى المعايير الدولية فتتضمن تكاليف التدريب وتقديم المشورة للجهات المعدة للتقارير وغيرها. كما تشمل تكاليف إعادة بناء مواد اختبار زمالة الهيئة. ومن أهم التكاليف المستمرة لما بعد إنجاز المشروع تكاليف متابعة الإصدارات الجديدة وتحديثات المعايير، حيث يتوجب على الهيئة متابعة هذه الإصدارات أولا بأول للنظر في اعتمادها في المملكة. إضافة إلى ذلك فإن الهيئة ستعمل على المشاركة في نشاط المجالس الدولية وما يشمله ذلك من تعليق على مشاريع المعايير والمشاركة في اللقاءات الدولية واستضافة الخبراء في هذا المجال. ●

| الفعالية | تاريخ الانعقاد | مكان الانعقاد |
|---|---|---|
| Revenue Recognition Accounting Conference | ٢٦–٢٧ أبريل ٢٠١٢م | واشنطن دي سي– الولايات المتحدة الأمريكية |
| مؤتمر معايير التقارير المالية الدولية: التحديات والفرص | ١٠–١١ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ الموافق ١–٢ مايو ٢٠١٢م | القصيم – المملكة العربية السعودية |
| Financial Accounting & Reporting Update Conference | ٣–٤ مايو ٢٠١٢م | هيوستن– الولايات المتحدة الأمريكية |
| 12th Annual Shared Services for Finance & Accounting | ١٦–١٨ مايو ٢٠١٢م | دالاس– الولايات المتحدة الأمريكية |
| 2nd Annual International Conference on Accounting and Finance | ٢١–٢٢ مايو ٢٠١٢م | سنغافورة |
| 1st International Symposium on Accounting and Finance | ٣١ مايو – ٢ يونيو ٢٠١٢م | قازيانتب– تركيا |
| 14th Malaysian Finance Association Conference 2012 | ١–٢ يونيو ٢٠١٢م | بينانج– ماليزيا |

# الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين

**The Saudi Institute of Internal Auditors**

http://www.iia.org.sa

## تهدف

الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين إلى تطوير مهنة المراجعة الداخلية في المملكة العربية السعودية، ومن أغراضها ما يلي:

١- توفير معايير المراجعة الداخلية الدولية وقواعد آداب المهنة والإرشادات المهنية الأخرى ذات الصلة بالمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين الدولي.

٢- إعداد مواد وأدلة إرشادية وتطويرها، وتوفير المعارف والمعلومات ذات الصلة بالمراجعة الداخلية.

٣- عقد الاختبارات المؤهلة للحصول على الشهادات المهنية التي يمنحها معهد المراجعين الداخليين الدولي.

٤- تطوير البرامج التدريبية وبرامج التعليم المهني المستمر والدبلومات المتعلقة بالمراجعة الداخلية وتنفيذها، من أجل رفع المستوى العلمي والمهني لممارسي مهنة المراجعة الداخلية، وإصدار الشهادات المتعلقة بها.

٥- تقديم الدعم الفني لمراقبة جودة الأداء المتعلق بمهنة المراجعة الداخلية، وتطوير وسائل تحسين الأداء المهني.

٦- إعداد الدراسات المتعلقة بالأنظمة، واللوائح، والمعايير ذات الصلة بأعمال المراجعة الداخلية، وتقديم المقترحات في شأنها للجهات ذات الاختصاص.

٧- عقد المؤتمرات واللقاءات المهنية في مجال المراجعة الداخلية وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.

٨- السعي إلى رفع وعي الجمهور بأعمال المراجعة الداخلية.

٩- توطيد أواصر الصلة مع الجهات ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية داخل المملكة وخارجها، وتحديد مجالات الاهتمام المشتركة وتفعيلها.

وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة الداخلية وظيفة رقابية تمارس في المنشآت المختلفة. وهي تنبع من الوظيفة الرقابية لإدارة المنشأة وتتأثر بأهدافها، وتتطور مع تطورها. ولقد نشأ الطلب على المراجعة الداخلية نتيجة الحاجة لوجود وسيلة تحقق مستقلة بغرض الحد من الغش، والأخطاء واكتشافها فور وقوعها.

# هيئة السوق المالية

**Capital Market Authority**

http://www.cma.org.sa

## نشأت

السوق المالية في السعودية ببدايات غير رسمية في الخمسينات، واستمر الوضع كذلك إلى أن وضعت الحكومة التنظيمات الأساسية للسوق في الثمانينات.

وبموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٠) وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ تأسست هيئة السوق المالية. وهي هيئة حكومية ذات استقلال مالي وإداري وترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء.

وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم وتطوير السوق المالية، وإصدار اللوائح والقواعد والتعليمات اللازمة لتطبيق أحكام نظام السوق المالية بهدف توفير المناخ الملائم للاستثمار في السوق، وزيادة الثقة به، والتأكد من الإفصاح الملائم والشفافية للشركات المساهمة المدرجة في السوق، وحماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من الأعمال غير المشروعة في السوق.

وتتمتع الهيئة بالصلاحيات التالية:

- تنظيم وتطوير السوق المالية، وتنمية وتطوير أساليب الأجهزة والجهات العاملة في تداول الأوراق المالية.
- حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة التي تنطوي على احتيال أو خداع أو غش أو تلاعب، أو التداول بناءً على معلومات داخلية.
- العمل على تحقيق العدالة، والكفاءة والشفافية في معاملات الأوراق المالية.
- تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية.
- تطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية.
- تنظيم ومراقبة أنشطة الجهات الخاضعة لإشراف هيئة السوق المالية.
- تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها.

# ديوان المراقبة العامة

**General Auditing Bureau**

http://www.gab.gov.sa

يختص ديوان المراقبة العامة وفقاً للمادة السابعة من نظامه بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها ، كما يختص بموجب قرار اللجنة العليا للإصلاح الإداري رقم ١٥٧ وتاريخ ١٤٠٥/٩/٩هـ المعتمد بالموافقة السامية رقم م/٥٠٧/٧ وتاريخ ١٤٠٦/٣/٢٨هـ بالرقابة على أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدام الجهات المشمولة بالرقابة لمواردها بكفاءة واقتصادية، والتحقق من نجاح تلك الجهات في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٥ وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢٠هـ القاضي في فقرته الثانية بتأسيس وحدة للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة ديوان المراقبة العامة، وقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٩ وتاريخ ١٤٢٨/٤/٦هـ القاضي بالموافقة على اللائحة الموحدة لوحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة ، فقد كُلف الديوان وفقاً للمادة (٢٢) من اللائحة بمتابعة إنشاء وحدات المراجعة الداخلية وتفعيل دورها في الأجهزة المشمولة برقابة الديوان .

ووفقاً لنص المادة التاسعة من نظام الديوان فإن الجهات المشمولة برقابته هي ما يلي :

١- جميع الوزارات والإدارات الحكومية وفروعها.

٢- البلديات وإدارات العيون ومصالح المياه.

٣- المؤسسات العامة والإدارات الأخرى ذوات الميزانيات المستقلة التي تخرج لها الحكومة جزءاً من مال الدولة إما بطريق الإعانة أو لغرض الاستثمار.

٤- كل مؤسسة خاصة أو شركة تساهم الدولة في رأس مالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح ، على أن تتم الرقابة عليها وفق تنظيم خاص يعده الديوان ويصدر به قرار من مجلس الوزراء يحدد فيه مدى هذه الرقابة ، بحيث تتناسب مع طبيعة عملها ومدى علاقتها المالية بالديوان، بحيث لا يعرقل نشاطها . وبناءً عليه صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٣٩٠ وتاريخ ١٣٩٨/٤/١٨هـ بالموافقة على لائحة رقابة ديوان المراقبة العامة على المؤسسات الخاصة والشركات التي تساهم الدولة في رأس مالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح.

٥- كل هيئة يكلف الديوان بمراقبة حساباتها بأمر من رئيس مجلس الوزراء أو بقرار من مجلس الوزراء.

# هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC)

**U.S. Securities and Exchange Commission**

/http://www.sec.gov

هي هيئة فدرالية تتولى مسؤولية إنفاذ قوانين الأوراق المالية وتنظيم صناعة الأوراق المالية، تبادل الأسهم والخيارات وأسواق الأوراق المالية الإلكترونية الأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى قانون عام ١٩٣٤ الذي تم بموجبه إنشاؤها فإن هذه الهيئة تقوم بإنفاذ قانون الأوراق المالية الصادر عام ١٩٣٣، قانون تداول السندات الذي صدر عام ١٩٣٩، قانون مستشاري الاستثمار الذي صدر عام ١٩٤٠، قانون ساربينز آند أوكسلي الصادر عام ٢٠٠٢، قانون إصلاح وكالات التصنيف الصادر عام ٢٠٠٦ وقوانين أخرى.

أنشأ هذه الهيئة الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٤ كهيئة مستقلة تنظيمية شبه قضائية خلال فترة الكساد الكبير الذي تبع انهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩. وكان السبب الرئيسي لإنشاء هذه الهيئة هو تنظيم سوق الأسهم ومنع سوء استخدام الشركات فيما يتعلق بعرض وبيع الأوراق المالية والتقارير الصادرة من الشركات. وقد أعطيت الهيئة في ذلك الوقت صلاحية ترخيص وتنظيم البورصات والشركات التي يجري تداول اسمها والسماسرة والمتعاملين الذين يعملون بالأسواق المالية.

عين الرئيس روزفلت السيد جوزيف كندي والد الرئيس الأمريكي جون كندي كأول رئيس للهيئة.

تتكون الهيئة من خمسة مفوضين يعينهم الرئيس الأمريكي بناءً على توصية وموافقة مجلس الشيوخ. المدة المحددة لهم هي خمسة سنوات تكون متداخلة بحيث تنتهي فترة مفوض واحد فقط في الخامس من يونيو من كل عام. ويعين الرئيس أحد المفوضين ليكون رئيساً للهيئة. ولضمان استقلال الهيئة لا يحق للرئيس فصل أو إبعاد أي مفوض تم تعيينه.

تتضمن الهيئة أقسام مختلفة فيها :

- قسم تمويل الشركات

يتولى الإشراف على افصاحات الشركات العامة إلى جانب تسجيل المعاملات مثل الاندماجات التي تقوم بها الشركات بالإضافة إلى تشغيل النظام الإلكتروني لتجميع وتحليل واسترجاع البيانات.

- قسم التداول والأسواق

يتولى الإشراف على منظمات التنظيم الذاتي مثل هيئة تنظيم الخدمات المالية (FINRA) ومجلس إعداد قواعد تنظيم الأوراق المالية الصادرة من البلديات (MSRB).

- قسم إدارة الاستثمار

يتولى الإشراف على شركات الاستثمار بما في ذلك صناديق الاستثمار المشتركة ومستشاري الاستثمار.

- قسم إنفاذ النظم والقوانين

تم إنشاء هذا القسم عام ٢٠٠٩م لإدخال التحليلات الصارمة للبيانات والاقتصاديات المالية ضمن رسالة الهيئة. وهو يشارك في كافة نشاطات الهيئة بما في ذلك وضع السياسات، والقوانين وإنفاذها.

## ٦ ٪ نمو الاقتصاد السعودي

توقع وزير الاقتصاد السعودي محمد الجاسر نموا اقتصاديا عند ٦ ٪ هذا العام للمملكة العربية السعودية كما يتوقع أن يبدأ معدل التضخم في الانخفاض خلال الفترة المقبلة.

## ٧١٪ نمو تجاري

نمت قيمة التجارة الإجمالية بين الإمارات والولايات المتحدة بنحو ٧١٪ في الربع الأول من عام ٢٠١٢ لتصل إلى ٩٥ .٥ مليار دولار اي ٨٢ .٢١ مليار درهم مقابل ٤٨ .٢ مليار دولار (٧٧ .١٢ مليار درهم) في الربع الأول من العام الماضي .

## ٣٥دولار لفيس بوك

حـدد موقع فيسبوك سعر السهم للاكتتاب العام الأولي للشركة بمبلغ يتراوح بين ٢٨ دولار إلى ٣٥ دولار للسهم الواحد، مما يعني أن قيمة الشركة تتراوح بين ٨٥ إلى ٩٥ مليار دولار

## ١٦ مليار دولار ميزانية

صادق مجلس الـوزراء التونسي على مشروع الموازنة المالية التكميلية لعام ٢٠١٢ التي تبلغ قيمتها ٤ ر ٢٥ مليار دينار اي ما يعادل ٩ ر١٦ مليار دولار بزيادة ٢ ر٢ مليار دينار عن الموازنة الأصلية.

## ٧ مليارات دولار لبناء مصنع

تعتزم سامسونج للالكترونيات انفاق سبعة مليارات دولار لبناء مصنع لرقائق الذاكرة في الصين وأعلنت الشركة الكورية الجنوبية استثمارا أوليا قدره ٢,٢ مليار دولار في المشروع الذي يستغرق عدة سنوات .

## ٢,٣٣ مليار دولار

### ارتفاع الفائض التجاري

ارتفع الفائض التجاري لكوريا الجنوبية إلى ٢ر٢٢ مليار دولار في شهر مارس الماضي وفقا للتقرير الشهري لوزارة اقتصاد المعرفة في كوريا الجنوبية. وأوضح التقرير أن إجمالي قيمة الصادرات الكورية الجنوبية في شهر مارس بلغ ٤٧,٢٦ مليار دولار، مع انخفاض الواردات أيضا بنسبة ١,٢ ٪ تبلغ ٤٥,٠٢ مليار دولار

## ٧٣٠ الف برميل
### انتاج قطر النفطي

قال وزير النفط القطري محمد السادة ان قطر تنتج حاليا ما بين ٧٢٠ و٧٢٠ ألف برميل يوميا من النفط وانها تنتج الخام والغاز الطبيعي المسال بالطاقة القصوى.

## ١٠٪ بطالة اوربية

افادت هيئة الاحصاء التابعة للمفوضية الاوروبية بارتفاع معدلات البطالة في مجموع الدول الـ ١٧ الى ١٠,٩ في المئة وهو اعلى مستوى منذ اعتماد اليورو في عام ١٩٩٩م.

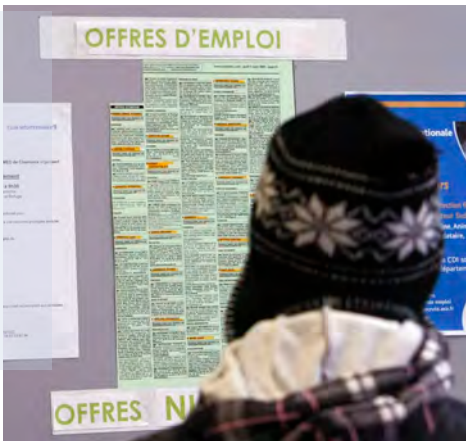


## ١٧٪ تخفيض ميزانيات

قررت الحكومية الاسبانية تخفيض ميزانيات الوزارات بنسبة ١٧ ٪ في العام الحالي كما قررت الحكومة الإسبانية تجميد رواتب عمال القطاع العام للعام الحالي.

# ممارسة التمارين ١٥ دقيقة يومياً تسهم في زيادة متوسط الأعمار

أظهرت دراسة علمية في تايوان أن ممارسة التمارين الرياضية لمدة ١٥ دقيقة يوميا تسهم بإذن الله تعالى في زيادة متوسط عمر الشخص ثلاث سنوات وتخفض خطر الوفاة بنسبة ١٤ في المائة.

ويقول خبراء في مجلة لانسيت الطبية إن هذه الدقائق هي أقل قدر يستطيع البالغون القيام به للحصول على أي فائدة صحية.

كما تعد أقل من نصف المدة التي يوصي بها الأطباء في بريطانيا.

وفي المقابل أظهرت دراسة أخرى كشفت عنها المجلة البريطانية للطب الرياضي أن الاستلقاء على الأريكة ومشاهدة التلفاز ست ساعات يوميا يقلل من عمر الإنسان المفترض خمس سنوات.

وأصدرت الحكومة البريطانية حديثا نشرة طبية تنصح البالغين بممارسة الرياضة لمدة ١٥٠ دقيقة أسبوعيا، ما يعني أن الفرد يستطيع أن يمارس الرياضة ١٠ دقائق يوميا أو ٣٠ دقيقة خمس مرات أسبوعيا.

ويرى الخبراء أن ١٥ دقيقة من الرياضة يوميا هي بداية جيدة لأولئك الذين لا يمارسون الرياضة.

وكشف الفريق العلمي من المعهد الوطني للأبحاث الصحية في تايوان الذي أجرى الدراسة بعد متابعة حوالي ٤٠٠ ألف شخص على مدار ١٣ عاما أن تخصيص ١٥ دقيقة يوميا لممارسة تمارين رياضية معتدلة مثل المشي السريع سيعود بالفائدة على أي شخص ويزيد من عمره ثلاث سنوات.

كما أظهرت الدراسة أن كل ١٥ دقيقة اضافية يمارسها الشخص يوميا تقلل من فرصة وفاته بنسبة ٤ في المائة.

وربط الباحثون أيضا بين ممارسة التمارين الرياضية يوميا وانخفاض معدل الاصابة بمرض السرطان.

وأوضح تشي بانج ون من فريق البحث أنه "عاجلا أو آجلا سيموت الشخص ولكن مقارنة بالأشخاص الذين لايمارسون الرياضة فإن الأشخاص الذين يمارسونها لمدة قصيرة انخفض لديهم معدل الوفاة بالسرطان بنسبة ١٠ في المائة".

أما في استراليا، فقد أشارت دراسة تربط بين المخاطر الصحية وساعات مشاهدة التلفاز أن الجلوس لفترة طويلة للمشاهدة يقصر من العمر المفترض للشخص وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الأشخاص يقومون بمجهود بدني بسيط أو لا يمارسون الرياضة مطلقا. ●

# طريقة جديدة لعلاج مرضى السكري المكتسب

قالت دراسة عن امراض السكري ان نظاما غذائيا لمدة ثمانية اسابيع يتكون من ٦٠٠ سعرة حرارية يوميا يمكن ان يشفي تماما من مرض السكري النوع الثاني (المكتسب) في المرضى الذين تم تشخيص اصابتهم مبكرا.

ووجد باحثون من جامعة نيوكاسل شمالي انجلترا ان حمية غذائية قليلة السعرات تقلل مستويات الدهن في البنكرياس والكبد بما يساعد على عودة انتاج الانسولين الى معدلاته الطبيعية.

واشارت نتائج الدراسة الى ان ٧ من ١١ اجريت عليهم التجربة تخلصوا تماما من المرض بعد ثلاثة اشهر، إلا ان الخبراء يقولون إن الامر بحاجة لمزيد من الابحاث للتأكد من ان الشفاء نهائي.

وينتج مرض السكري النوع الثاني من زيادة السكر في الدم بسبب عدم كفاية الانسولين الذي يفرزه البنكرياس.

وكان الـ١١ شخصاً الذين اجريت عليهم التجربة تم تشخيص المرض لديهم في السنوات الاربع السابقة على البحث.

والتزم هؤلاء بتقليل طعامهم بشكل كبير ليقتصر على المشروبات الخالية من السعرات والخضروات غير النشوية.

وبعد اسبوع من ذلك النظام الغذائي وجد الباحثون ان نسبة سكر الدم قبل الافطار عادت الى طبيعتها في كل المشاركين.

كما اظهرت الاشعة بالرنين المغناطيسي ان نسبة الدهون في البنكرياس انخفضت من نسبة ٨ في المئة، وهي نسبة عالية، الى نسبة ٦ في المئة الطبيعية.

وقال البروفيسور روي تايلور مدير مركز الرنين المغناطيسي في جامعة نيوكاسل والباحث الرئيسي في الدراسة انه لا يقترح ان يلتزم الناس بتلك الحمية القاسية لانها استخدمت في التجربة لاختبار ان فقد المريض للوزن يمكن ان يشفي السكري.

## دراسة: تراجع الأداء المعرفي للإنسان عند سن ٤٥

افادت دراسة أجراها علماء بريطانيون نشرت في دورية (British Medical Journal) الطبية أن أداء الدماغ يبدأ بالتراجع عند سن ٤٥.

وتوصل الباحثون إلى أن القدرة على ربط الأشياء ببعضها تتراجع بنسبة ٣,٦ في المئة عند الرجال والنساء بين سن ٤٥-٤٩.

وقام الباحثون بفحص قدرة الذاكرة والاستيعاب واستخدام المفردات المختلفة عند ٧ آلاف رجل وامرأة تتراوح أعمارهم بين ٤٥ الى ٧٠ سنة على مدى عشر سنوات.

وكانت أبحاث سابقة قد افادت أن تراجع الأداء المعرفي للإنسان لا يبدأ قبل سن الستين، لكن نتائج الدراسة الأخيرة تفيد أن ذلك قد يبدأ في منتصف العمر.

وتبين من البحث المذكور أن جميع فئات القدرة المعرفية تراجعت باستثناء مخزون الشخص من الكلمات.

وتوصل البحث الى أن القدرة على ربط الأمور ببعضها تتراجع بنسبة ٩,٦ في المئة عند الرجال بين سن ٦٥-٧٠ بينما تبلغ نسبة التراجع ٧,٤ في المئة عند النساء من نفس الفئة العمرية.

أما في حال الرجال والنساء بين سن ٤٥-٤٩ فتبلغ نسبة التراجع ٣,٦ في المئة.

وقالت البروفيسورة أركانا سينغ مانو من مركز أبحاث الأوبئة وحياة السكان في فرنسا التي ترأست فريق البحث إن هناك حاجة لمعرفة العوامل التي تؤثر في تراجع الأداء المعرفي بمستوى يفوق المتوسط، وكيفية إيقاف هذا التراجع. ●

# أول بورصة

بورصة هومبرغ بألمانيا - ١٨٩٠ - ١٩٠٠

يسجل التاريخ الحديث أن أول سوق للأوراق المالية في العالم كان قد افتتح في بلجيكا عام ١٥٣١م. ويقال إن التجار في ذلك الوقت كانوا يفدون إلى مدينة "بروج" بشمال غربي البلاد، وينزلون بفندق لعائلة تحترف الصرافة، وتسمى "فاندر بورص" (Vander Burse). ولعل من أسمهم، هذا، اشتقت كلمة "البورصة"!

انتظر الهولنديون ما يربو عن ٧٠ عاما ليفتتحوا سوقهم في أمستردام عام ١٦٠٢ تحت جسر "أمستل" (Amstel)، حيث كان الوسطاء يتبادلون أسهم "شركة الهند الشرقية". وفي هذه الأثناء طوّرت بورصة باريس للبضائع، التي كانت تعمل منذ عام ١٣٠٤م على جسر يسمى "جسر الصرافة"، أعمالها لتشمل الأوراق المالية، أيضاً.

إما في لندن، فقد كانت بداية سوق الأوراق المالية، عام ١٦٩٨م، في "مقهى جوناثان" عندما قرر صاحبه "جوناثان كاستينج" (Jonathan Castaing) عرض قوائم البضائع والأسهم للمهتمين تحت مسمى "مجموعة الأسهم والأشياء الأخرى" (The Course of the Exchange and Other Things).

في عام ١٧٢٥، استقطب "مقهى جوناثان" العديد من الوسطاء العاملين في مدينة لندن ليبدأ رحلة النمو، ويُغيّر اسم المقهى إلى "سوق الأوراق المالية" (The Stock Exchange) في عام ١٧٧٣م. وقد أعلن ذلك "جون تايلور" في تصريح قال فيه: "نبيع ونشتري تذاكر اليانصيب الجديدة، وبطاقات التموين البحري، وسندات شركة الهند الشرقية، وغيرها من السندات العامة"!

وقد سجلت سوق لندن للأوراق المالية أول حالة انهيار للأسواق المالية في التاريخ الحديث، عام ١٧٢٠ عندما أدت موجة المضاربات المحمومة لـ "انفجار" أول فقاعة عرفتها الأسواق تحت مسمى "فقاعة بحر الجنوب" (South Sea Bubble)!

ثم بدأت البورصة بالانتشار حول العالم.. أما في العالم العربي فكانت الأسكندرية تحتضن أول بورصة . ●

# أول عملة نقدية ورقية في التاريخ تم ابتكارها وتداولها منذ أكثر من ١٣٠٠ عام في الصين

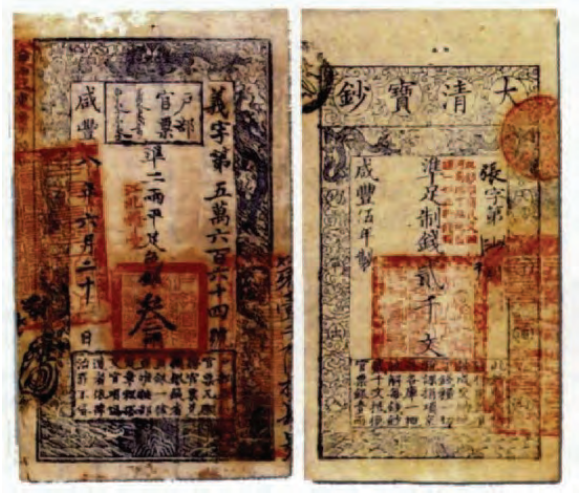

أقدم عملة نقدية ورقية في التاريخ حسب ما اتفق عليه علماء التاريخ هي (Jiaozi) و هي عملة ورقية صينية ظهرت لأول مرة في مقاطعة سيشوان في الصين و تتبع لسلالة سونغ الصينية الحاكمة. اصدار العملات النقدية في الصين ظهر بسبب اتساع التجارة بشكل كبير الى الحد الذي لا يمكن معه تداول العملات الفضية أو المعدنية. وتم أول اصدار لهذه العملة في عام ٦٩٠ ميلادية واستمر التداول بها حتى عام ١٢٧٩. والصورة هنا لأول إصدار لهذه العملة التي تبعها عدة إصدارات فيما بعد.

انتشرت العملة النقدية بشكل كبير في الصين، ظهرت مع هذا الانتشار أعداد كبيرة من الأوراق النقدية المزيفة (ويعدّ هذا أيضا أول تزييف للعملات النقدية الورقية في التاريخ)، مما دعا حكومة سونغ الحاكمة آنذاك أن تأسس دائرة خاصة تقوم بالاشراف على اصدار الأوراق النقدية و منع تزوير العملات النقدية، وفي محاولة منها لمنع التزوير، قامت هذه الدائرة بإصدار أختام خاصة تطبع على الأوراق النقدية، أطلق عليها (Baochao Yin) (معنى "باوشاو" نقود و معنى" ين" ختم) و غالبا ما تكون في الوسط و على درجة عالية من الجودة لا يمكن تقليدها لتميزها عن الأوراق النقدية المزيفة.

استمر تداول العملات النقدية ذات الأختام الملونة الى ما بعد سلالة سونغ، و استمرت الى السلالات مينغ و كينغ و حتى بداية العصر الحديث حيث أصبحت هذه الأختام تستعمل من قبل أشخاص أو مؤسسات معينة كنوع من الامتياز و لم تعد متداولة على المستوى الرسمي. ●

# الأساس النقدي ونظام المحاسبة الحكومي *

د. عبدالرحمن الحميد

يقصد بالأساس النقدي أن تتم ترجمة الأحداث ذات التأثير النقدي، وتتزامن الأحداث التي يتأثر بها القياس خلال فترة معينة مع المتحصلات والمدفوعات النقدية فقط، فأساس القياس النقدي الصرف، يعني تطابق صافي الدخل مع صافي النقد خلال فترة معينة.

كان الاعتقاد السائد أن الأساس النقدي الصرف مفيد لمراقبة المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدات الاقتصادية غير الهادفة للربح، مثل الحكومات، إلا أنه ثبت قصوره في تكوين نظام رقابة داخلية على الأصول والخصوم غير النقدية؛ ما يؤدي في حالة الأساس النقدي الصرف إلى صعوبة حصر ومتابعة الأصول والخصوم غير النقدية، والمثال على ذلك أنه لو طلب من أي إدارة مالية حكومية في المملكة تستخدم الأساس النقدي كأساس للمحاسبة أن تحصر مديونياتها المستقبلية كافة أو أصولها في أي لحظة لاقتضى الأمر وقتا طويلا، وقد لا تستطيع إكمال العملية بعدالة، طالما أن الأحداث المالية غير النقدية لا يتم قياسها حال حدوثها.

وقد أدركت جل حكومات العالم، خاصة عند تطبيقها معايير المحاسبة الدولية، أن الأساس النقدي الصرف لا يساعدها على إظهار ممتلكاتها وتقييمها والرقابة عليها، كما أنه لا يظهر بشكل دقيق ما على الدولة من التزامات مستحقة.. ولكل وزارة ومصلحة على حدة، كما لا يمكّن الجهة الحكومية من معرفة تكاليف الخدمات لكي تقيم نفسها مقارنة بسنوات سابقة أو مع جهات أخرى متشابهة، كما لا يمكن الحكومة من معرفة جدوى تشغيل مشاريع اقتصادية أو فائدة تخصيصها بسبب استعمال قياس الأداء أو/ وتغطية مصروفاته.

عليه، لقد أجرت بعض الدول خلال الثلاثين سنة الماضية تعديلا على أساس القياس النقدي للوحدات، ليكون أساسا نقديا معدلا، ويمكّن النظام الوحدة المحاسبية من قياس الأحداث غير النقدية؛ كما أن بعض الحكومات اعتمدت استخدام أساس الاستحقاق، وكما يدل اسمه، يعتمد على فلسفة مطابقة أو مقارنة الجهد المبذول بالمنافع المتحققة بمعزل تام عن زمان تدفقاتها النقدية، وينطلق هذا النظام من مبدأ أن المحاسبة أساسها تزويد متخذي القرار بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومن أهم تلك المعلومات المطلوبة تحديد مدى قدرة الوحدة المحاسبية على تحقيق أهدافها، بحيث تتم مطابقة أو مقابلة الجهد المبذول (مصروف) مع تحقق من منافع (إيراد) بغض النظر عن تحصيل الإيراد أو دفع المصروف.

والله أعلم. ●

* نقلاً عن جريدة الاقتصادية، العدد ٦٢٩٩

5. (With respect to accounting standards) : Apply proposed amendments on the SMEs topic covered by the SMEs international standard.
6. (With respect to auditing standards): consider IAASB guidance related to considerations that should be taken on auditing SMEs.
7. Participation in standards setting due process and its requirement for the participation of the consultant in meetings and discussions related to the standard from starting to approval.
8. Providing opinion on the Arabic translation approved for the international standard with respect to :-

- Giving a recommendation either for keeping same terminologies provided in the standard or proposing other terms.
- Giving a recommendation either for keeping same text of paragraphs or re-write in another form.

### 2-Consultation work output :

During his study the consultant may conclude that the international standard can be appropriately applied in the kingdom without being subject to any change. In this case consultants shall provide appropriate justifications (e.g., similarity of treatments provided in the international standard or opinion with those of corresponding Saudi standard, application of the standard in countries of environment similar to that of Saudi Arabia without facing any problems, studies showing enhancement of the quality of financial reports on applying the international standard or interpretation in a countries of similar environment, field studies conducted in the Kingdom or in other countries of similar environment confirming the possibility of application without making any changes in the international standard or interpretation). Results of a field survey covering opinions of a sample of interested parties in the Kingdom shall be considered, in this regard, as an accepted proof. The consultant shall submit his opinion in a form of report addressed to the executive committee.

In case that, the consultant proposes amendments (additions, revocations or modification) on the international standard or interpretation, he should provide basis of justifications including, e.g scientific studies or international comparisons confirming the need for the proposed amendments in the Kingdom environment or in other similar environments. Result of a field survey covering opinions of a sample of interested parties in the Kingdom, shall be considered, in this regard, as an accepted proof. The consultant shall submit his proposals in a form of report that can annexed to the international standard or interpretation (and similar report for the SMEs topic) including any modifications (if any), together with a proposed text for added or amended paragraphs and a clear reference to revoked paragraphs, beside sufficient explanation to the basis of conclusions reached and accurate references to paragraphs influenced by the amendment.

## Financial aspects of the project

Costs of project include direct costs related to study and preparation of standards and indirect costs related to management of the project. Direct costs represents technical, Shariah and regulatory consultants remunerations, and costs of public discussions, meetings, translation, preparations and publication. Indirect costs represents costs of project management and other supporting works. SOCPA prepared a budget for the project which will be completed within five years.

Post–completion costs include costs of training, consultations provided to reports preparers, cost related to reconstruction of SOCPA fellowship examination material, and other costs. Other significant continuous post–completion costs are those related to follow–up of new publications and updating of standards, as SOCPA should, in the first place, follow these publications in order to consider its approval in the kingdom. Furthermore, SOCPA seeks to participate in the activities of the international boards, submitting comments on the proposed international exposure drafts, participate in international meeting and host experts in relevant fields. ●

| Groups | Subjects | Year of review |
|---|---|---|
| | ISA 720, The Auditor's Responsibilities Relating to Other Information in Documents Containing Audited Financial Statements | 4 |
| Group 6 | 800–899 SPECIALIZED AREAS | |
| | ISA 800, Special Considerations–Audits of Financial Statements Prepared in Accordance with Special Purpose Frameworks | 5 |
| | ISA 805, Special Considerations–Audits of Single Financial Statements and Specific Elements, Accounts or Items of a Financial Statement | 5 |
| | ISA 810, Engagements to Report on Summary Financial Statements | 5 |
| Group 7 | INTERNATIONAL STANDARDS ON QUALITY CONTROL (ISQCs) | |
| | International Standard on Quality Control (ISQC) 1, Quality Controls for Firms that Perform Audits and Reviews of Financial Statements, and Other Assurance and Related Services Engagements | 5 |
| Group 8 | 2000–2699 International Standards on Review Engagements (ISREs) | |
| | 2400 Engagements to Review Financial Statements | 5 |
| | 2410 Review of Interim Financial Information Performed by the Independent Auditor of the Entity | 5 |
| Group 9 | 3000–3699 International Standards on Assurance Engagements (ISAEs) | |
| | 3000 Assurance Engagements Other than Audits or Reviews of Historical Financial Information | 5 |
| | 3400 The Examination of Prospective Financial Information | 5 |
| | 3402 Assurance Reports on Controls at a Service Organization | 5 |
| Group 10 | 4000–4699 International Standards on Related Services (ISRSs) | |
| | 4400 Engagements to Perform Agreed-Upon Procedures Regarding Financial Information | 5 |
| | 4410 Engagements to Compile Financial Information | 5 |
| Group 11 | 1000–1100 International Auditing Practice Statements (IAPSs) | |
| | 1000 Inter-Bank Confirmation Procedures | 6 |
| | 1004 The Relationship Between Banking Supervisors and Banks' External Auditors | 6 |
| | 1006 Audits of the Financial Statements of Banks | 6 |
| | 1010 The Consideration of Environmental Matters in the Audit of Financial Statements | 6 |
| | 1012 Auditing Derivative Financial Instruments | 6 |
| | 1013 Electronic Commerce–Effect on the Audit of Financial Statements | 6 |

## Preparation For the Project:

SOCPA shall conduct the project according to an articulated road map including a comprehensive study and the participation of all stakeholders. Major actions taken in this respect are :

preparation of scientific studies about transition to international standards including the experiences of various countries, advantages and disadvantages of transition to international standards.

Holding various meetings of technical committees to study the subject and conclude to recommendations that serve the national objectives and achieve the optimum benefits of transition to international standards.

Prepare a questionnaire for international accounting standards and another one for international auditing standards, in order to obtain and understand opinions of interested parties with respect to :-

Availability of expertise in international standards.

Extent of complexity in each standard and considerations that should be taken with respect to Islamic rules, regulations or technical aspects.

Identification of appropriate date for application in Saudi Arabia.

Sending letters to all concerned sectors including urging them to participate in the operation of transition by providing consultants to work with SOCPA.

Publication of information about the project in SOCPA website and local press, and seeking the participation of interested parties to provide their opinions to SOCPA and their consultation services to the project.

## Scope of work of consultants working on standards to provide recommendations about transition to international standards

SOCPA seeks to achieve participation of accounting and auditing experts in the operation of transition to international standards. Their scope of work is defined as follow :

### 1- Scope of work :-

1. Study the intended international standard provided in English and Arabic languages in order to point out local considerations that may influence current requirements of the standard such as Shariah requirements, regulatory requirements technical and professional preparedness for application in the kingdom.
2. Discussion of considerations mentioned in (1) with regulatory authorities and other stakeholders through questionnaires, interviews and other methods of communications.
3. Study standards and opinions, if any, issued by SOCPA corresponding to that international standard, in order to find out any differences from the requirements of the international standard or any treatments, if any, not covered by the international standard, and to propose adding to the international standards, amend or revoke it.
4. Identify proposed amendments (additions, revocations or modifications) , if any, that should be integrated in the international standard in order to facilitate its application in the kingdom, together with sufficient explanation of the reasons for the amendments and a note to the references used in reaching such amendments.

| Groups | Subjects | Year of review |
|---|---|---|
| | IAS 27 Separate Financial Statements (revised) | 2 |
| | IAS 28 Investments in Associates (revised) | 2 |
| | IFRS 10 Consolidated Financial Statements | 2 |
| | IFRS 11 Joint Arrangements | 2 |
| | IFRS 12 Disclosure of Interests in Other Entities | 2 |
| | IFRS 3 Business Combinations | 2 |
| Group 5 | Non current assets - II | |
| | IAS 40 Investment Property | 3 |
| | IAS 36 Impairment of Assets | 3 |
| | IAS 41 Agriculture | 3 |
| | IFRS 5 Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations | 3 |
| | IFRS 13 Fair Value Measurement | 3 |
| Group 6 | Revenue recognition | |
| | IAS 11 Construction Contracts | 3 |
| | IAS 18 Revenue | 3 |
| | IAS 20 Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance | 3 |
| | IFRIC 13 - Customer Loyalty Programs | 3 |
| | IFRIC 15 - Agreements for the Construction of Real Estate | 3 |
| | IFRIC 18 - Transfers of Assets from Customers | 3 |
| | SIC 10 - Government Assistance-No Specific Relation to Operating Activities | 3 |
| | SIC 31 - Revenue-Barter Transactions Involving Advertising Services | 3 |
| Group 7 | Leasing | |
| | IAS 17 Leases | 4 |
| | IFRIC 4 - Determining whether an Arrangement contains a Lease | 4 |
| | IFRIC 12 - Service Concession Arrangements | 4 |
| | SIC 15 - Operating Leases-Incentives | 4 |
| | SIC 27 - Evaluating the Substance of Transactions Involving the Legal Form of a Lease | 4 |
| | SIC 29 - Disclosure-Service Concession Arrangements | 4 |
| Group 8 | Financial Instruments | |
| | IAS 32 Financial Instruments: Presentation | 4 |
| | IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures | 4 |
| | IFRS 9 Financial Instruments | 4 |
| | IFRIC 2 - Members' Shares in Co-operative Entities and Similar Instruments | 4 |
| | IFRIC 19 - Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments | 4 |
| | IFRIC 16 - Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation | 4 |
| Group 9 | Foreign Currency | |
| | IAS 21 The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates | 5 |
| | IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies | 5 |
| | IFRIC 7 - Approach under IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies | 5 |
| Group 10 | Income Taxes | |
| | IAS 12 Income Taxes | 5 |
| | SIC 25 - Income Taxes-Changes in the Tax Status of an Entity or its Shareholders | 5 |
| Group 11 | Provisions | |
| | IAS 37 Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets | 5 |
| | IFRIC 1 - Changes in Existing Decommissioning, Restoration and Similar Liabilities | 5 |
| | IFRIC 5 - Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds | 5 |
| | IFRIC 6 - Liabilities arising from Participating in a Specific Market–Waste Electrical and Electronic Equipment | 5 |
| Group 12 | Insurance | |
| | IFRS 4 Insurance Contracts | 5 |
| Group 13 | Mineral Assets | |
| | IFRS 6 Exploration for and Evaluation of Mineral Assets | 5 |
| Group 14 | First-time Adoption | |
| | IFRS 1 First-time Adoption of IFRSs | 5 |

Second: International Standards on Auditing, Attestation, and other Services:

| Groups | Subjects | Year of review |
|---|---|---|
| Group 1 | GENERAL PRINCIPLES AND RESPONSIBILITIES | |
| | ISA 200, Overall Objectives of the Independent Auditor and the Conduct of an Audit | 1 |
| | ISA 210, Agreeing the Terms of Audit Engagements | 1 |
| | ISA 220, Quality Control for an Audit of Financial Statements | 1 |
| | ISA 230, Audit Documentation | 1 |
| | ISA 240, The Auditor's Responsibilities Relating to Fraud in an Audit of Financial Statements | 1 |
| | ISA 250, Consideration of Laws and Regulations in an Audit of Financial Statements | 1 |
| | ISA 260, Communication with Those Charged with Governance | 1 |
| | ISA 265, Communicating Deficiencies in Internal Control to Those Charged with Governance and Management | 1 |
| Group 2 | 300–499 RISK ASSESSMENT AND RESPONSE TO ASSESSED RISKS | |
| | ISA 300, Planning an Audit of Financial Statements | 2 |
| | ISA 315, Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment | 2 |
| | ISA 320, Materiality in Planning and Performing an Audit | 2 |
| | ISA 330, The Auditor's Responses to Assessed Risks | 2 |
| | ISA 402, Audit Considerations Relating to an Entity Using a Service Organization | 2 |
| | ISA 450, Evaluation of Misstatements Identified during the Audit | 2 |
| Group 3 | 500–599 AUDIT EVIDENCE | |
| | ISA 500, Audit Evidence | 3 |
| | ISA 501, Audit Evidence–Specific Considerations for Selected Items | 3 |
| | ISA 505, External Confirmations | 3 |
| | ISA 510, Initial Audit Engagements–Opening Balances | 3 |
| | ISA 520, Analytical Procedures | 3 |
| | ISA 530, Audit Sampling | 3 |
| | ISA 540, Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures | 3 |
| | ISA 550, Related Parties | 3 |
| | ISA 560, Subsequent Events | 3 |
| | ISA 570, Going Concern | 3 |
| | ISA 580, Written Representations | 3 |
| Group 4 | 600–699 USING THEWORK OF OTHERS | |
| | ISA 600, Special Considerations–Audits of Group Financial Statements (Including the Work of Component Auditors) | 4 |
| | ISA 610, Using the Work of Internal Auditors | 4 |
| | ISA 620, Using the Work of an Auditor's Expert | 4 |
| Group 5 | 700–799 AUDIT CONCLUSIONS AND REPORTING | |
| | ISA 700, Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements | 4 |
| | ISA 705, Modifications to the Opinion in the Independent Auditor's Report. | 4 |
| | ISA 706, Emphasis of Matter Paragraphs and Other Matter Paragraphs in the Independent Auditor's Report Independent Auditor's Report | |
| | ISA 710, Comparative Information–Corresponding Figures and Comparative Financial Statements | 4 |

The implementation of the transition plan requires an appropriate approach including study of international standards, looking into the application stages and to decide whether any changes are needed on the international standards , or on the current rules and regulations. The following procedures shall be applied on each of the international accounting and auditing standards :

1. The technical committee (Accounting standards committee and Auditing standards committee) shall study the international standard and related interpretations to find out whether it can be applied as it is or it should be amended to be in line with local rules and regulations, taking in consideration level of technical and professional preparedness in the kingdom.
2. Organizing roundtable meetings including financial statements preparers and users, academics and representatives of supervision bodies, to discuss the standard deliberately.
3. The technical committee shall discuss comments made during the roundtable meetings, in order to make any necessary additions or changes that may enhance the standard or its application in the kingdom.
4. Publication of the technical committees' recommendations to in order get comments by the public, if any.
5. discuss comments made by the public and make necessary amendments for the standard to be approved for application in the kingdom.

Committees' decisions related to the approval of standards, shall be integrated in an appendix with each standards, including the text of paragraphs added or amended and reference to cancelled paragraphs beside basis of conclusions and reference to paragraph effected by the amendments.

The official translation of the international standards, particularly that of accounting and auditing terminologies, shall be reviewed to find out whether it needs amendment or full translation is to be made upon mutual agreement with the relevant international boards.

## Entities to which converged standards with international standards would be applied

Keeping in view the complex nature of international standards, SOCPA will follow the international trend in developing two sets of accounting standards, the first one represents converged standards applied to publicly accountable entities ( such as listed companies), while the second set, representing topics covered by accounting standards for small and medium size entities (SMEs), shall be applied to other entities.

## Stages of transition to international standards

To achieve best results SOCPA decided to issue converged standards in phases according to certain priorities including categorization of standards into groups of correlated topics. To avoid any confusion on application SOCPA will start with international standards which are not expected to undergo major amendments in the near future, taking in consideration the priority based on the current need of the converged standards.

## Follow – up of new standards and updates in the current standards and making necessar amendments

Transition to IFRSs and IAASB standards, requires SOCPA to follow – up any new standards and updates issued by IASB & IAASB in order to be aware of modifications that may arise on the converged standards . SOCPA should follow the same due process as being applied at the time of issuing converged standards..

## Accounting and auditing for Shariah compliance transactions :

Considering Saudi Arabia as a leading Islamic country it is pertinent for SOCPA to have an influential role in providing accounting and auditing standards and application guidance needed for Shariah compliance transactions, as such publications may not be covered by the international standards.

## SOCPA'S future role

The transaction decision requires SOCPA to have active role in influencing international standards before being issued. This role shall be played by sending comments on various discussions papers, exposure draft of international standards, suggesting subjected for new standards and otherwise participations in IASB and IAASB activities.

SOCPA shall continue in serving interested parties with respect to issuance of application guidance when needed and in issuing professional standards and opinions for any topics not covered by the international standards.

## Action plan of transition to international standards

Stages of transition to international standards :-

According to decisions taken by SOCPA technical committees with respect to transition to international standards, convergence will be completed within five years in accordance with the above mentioned stage-wise approach. Standards shall be addressed in correlated groups according to an appropriate time table as follow:-

First: accounting standards and opinions issued by IASB :-

| Groups | Subjects | Year of review |
|---|---|---|
| Group 1 | Presentation of financial statements | |
| | IAS 1 Presentation of Financial Statements | 1 |
| | IAS 7 Statement of Cash Flows | 1 |
| | IAS 8 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors | 1 |
| | IAS 10 Events After the Reporting Period | 1 |
| | IAS 24 Related Party Disclosures | 1 |
| | IAS 33 Earnings Per Share | 1 |
| | IAS 34 Interim Financial Reporting | 1 |
| | IFRIC 10 - Interim Financial Reporting and Impairment | 1 |
| | IFRS 8 Operating Segments | 1 |
| | IFRIC 17 - Distributions of Non-cash Assets | 1 |
| Group 2 | Employee benefits | |
| | IAS 19 Employee Benefits | 2 |
| | IAS 26 Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans | 2 |
| | IFRS 2 Share-based Payment | 2 |
| | IFRIC 14 - IAS 19 – The Limit on a Defined Benefit Asset, Minimum Funding Requirements and their Interaction | 2 |
| Group 3 | Non current assets - I | |
| | IAS 2 Inventories | 2 |
| | IAS 16 Property, Plant and Equipment | 2 |
| | IAS 23 Borrowing Costs | 2 |
| | IAS 38 Intangible Assets | 2 |
| | SIC 32 - Intangible Assets-Web Site Costs | 2 |
| Group 4 | Group accounts | |

in order to achieve best results and consequently realization of high quality financial reports.

The project was approved by SOCPA board during its tenth meeting of the sixth session, held on 26.03.1433H (18.02.2012) chaired by H.E Dr. Tawfig bin Fawzan Alrabiah, Minister of Commerce and Industry.

## Due process

Although international standards are of high quality, however it should be noted that, they are prepared to be applied in an advanced financial and professional environment where appliers can easily find appropriate application elements such as relevant information needed to apply fair value, beside availability of professional experts able to deal with application difficulties and problems, particularly for the reason that international standards are built on principles which requires the financial statement preparers to take various professional judgments, a matter that needs high professional experience.

Furthermore, these standards provide more than one optional treatment. Therefore the approving authority in each country should select the option that suits its conditions. Hence, success of transition to international standards depends on consideration of the environment conditions where it will be applied, variance of economic sectors with respect to their ability to understand the requirements of those standards and availability of qualified persons able to respond to such requirements. For example, Saudi banks may be able, at present, to apply international standards, however other sectors may need time to train their employees in order to be able apply international standards altogether. Therefore , it is not suitable to force such sectors to apply international standards before being ready for such implementation.

# SOCPA Project for Transition to international accounting & auditing Standards

Authorized during SOCPA board meeting number ten, sixth session, held on Saturday 26.03.1433 corresponding to 18.02.2012

**The certified public accountants' regulation, issued under royal decree No.M/12 dated 13.05.1412h, entrusted SOCPA to review, develop and approve accounting & auditing standards. Up to date SOCPA issued 22 accounting standards, 15 auditing standards and various accounting and auditing interpretations and professional opinions. In preparation of these standards SOCPA followed a firm approach which took in consideration such procedures as those followed in preparation of USA, UK and international standards. Furthermore SOCPA requires, in case there is an issue that no standard have been issued thereof by SOCPA, the international standards shall be followed in this respect. It is significant to mention that SOCPA standards issued recently are in compliance to a great extent with corresponding international standards.**

In the presence of the business world and global acceptance of the international standards as a set of high quality, SOCPA prepared a strategic plan aiming to assess and review professional standards issued by SOCPA, in the light of the international development. Consequently, SOCPA prepares a study to find out whether it can adopt IASB and IAASB standards and therefore issue an articulated policy with respect to relations between Saudi and International standards. It is worthy to note, as provided in the IASB website, that Saudi Arabia is the only country of the group of twenty that did not adopted or have a road map to apply the international standards in future.

To implement the strategic plan and respond to the call of the group of twenty for improving financial reports through adoption of one set of high quality accounting standards, SOCPA technical committee studied whether it can transit to the international standards and as a result of that study concluded that Saudi standards should be converged with International standards following a trend that takes in consideration Saudi environment elements such as Shariah rules, prevailing regulations, or level of technical preparedness, .. etc .

As a result of the above SOCPA board formed a steering committee that comprises representatives of the ministry of finance, SAMA and Saudi stock exchange, in addition to the representatives of SOCPA accounting and auditing standards committees. The steering committee was requested to submit its recommendation for approval of the board with respect to convergence of Saudi standards with the international standards.

The steering committee held various meetings to study the convergence matter and looked into studies prepared, in regard, by SOCPA accounting and auditing committees. These studies disclosed that most countries of the world has adopted or planed to adopt the international standards. The studies also pointed out advantages and disadvantages for choosing convergence and that the advantages outweigh disadvantages as the latter is related only to preparedness. The committee looked also into decisions taken by the accounting and auditing committees, which included a recommendation to follow a stage–wise approach for convergence with international accounting and auditing standards.

After careful deliberation, the steering committee decided, with the very large majority of its members, on the plan to transit to the international standards. The steering committee, however, emphasized that SOCPA should follow in such transition an elaborated plan that takes into consideration environmental factors and economic conditions in Saudi Arabia, and that transition should be applied gradually to allow sufficient time to all stakeholders to get themselves professionally and technically ready for smoother transition, and

**DISAGREEMENT ON UNCERTAINTY**

A second major hurdle is the current disagreement between the IASB and the FASB on accounting for the inherent uncertainty that insurance contracts generate, as insurers accept the transfer of risk from their customers and how to account for the resulting profit from their fulfillment of this obligation .

Both the IASB and the FASB agree that all insurers will have to report explicitly a probability-weighted net present value of future cash-flows that is calculated as a statistical mean of the underlying probabilities . The bone of contention though is the rest of the insurance liability , an explicit balance that represents the uncertainty inherent in the probability distribution used to calculate the expected present value.

The IASB position is that there should be an explicit component that is always actively re-measured to reflect the insurer's view on the remaining uncertainty surrounding future cash-flows. According to this approach, an insurer would calculate at the point of sale of an insurance contract the difference between the probability-weighted present value of inflows, less the probability-weighted present value of outflows, increased by a ' risk adjustment liability'.

Any residual positive difference would be deferred in a second component of the margin which the IASB calls the 'residual margin'.

The need for a risk adjustment liability is rejected by the FASB on the grounds that there are no reliable ways to calculate it so that is could be a relevant piece of financial information for investors.

The FASB view is that there should be at least two models for insurance accounting : one for short duration contracts and another for all other contracts . The short duration contracts model would require the use of the unearned premium method currently used in US accounting ( and in many other jurisdictions) during the short coverage period, and an expected value approach for claims liabilities.

The IASB view the unearned premium method is a simplified application of a single accounting model and would allow its use only when it would give substantially the same result as the expected value plus risk adjustment. This difference in view would appear to be semantic if it wasn't for the fact that the IASB requires a risk adjustment liability on the claims provision, while the FASB would not, thus creating a materially different profit pattern and claims liability value between the two approaches.

**NO SOLUTION IN SIGHT**

The solution of these fundamental differences in view between the FASB and the IASB does not appear to be in sight. This problem is exacerbated by EU insurers favoring the IASB's risk adjustment approach on the grounds that it would offer a significant implementation synergy with the new EU solvency regime based on the same valuation principles.

The IASB and FASB will use the next six months to resolve all these issues, aiming at pulsing a draft accounting standard by the end of June 2012. For the IASB, that document would be the second exposure of the future IFRS and it may be limited to the changes over the first exposure draft released in the summer of 2010. For the FASB and US insurers, the publication of the exposure draft will be a more critical step as it will change accounting practices developed over many years. ●

**FRANCESCO NAGARI**
**Global IFRS insurance lead partner, Deloitte.**
**WWW.deloitte.cou.uk**

# Moving to a common accounting standard could reap big rewards for the global insurance industry

Francesco Nagari *

**The international Accounting Standards Board (IASB) is slowly but steadily moving towards the completion of its project to write brand new rules for insurance accounting. The project known as IFRS 4 Phase II, from the current International Financial Reporting Standard(IFRS) on insurance contracts (IFRS 4, Accounting for Insurance contracts), is being developed jointly with the US Financial Accounting Standards Board (FASB).**

**If a converged solution is achieved, the insurance industry will be the first to report profits on the same basis around the world, boosting its changes of attracting investors' attention and lowering its cost of capital.**

The obstacles that remain to achieve this goal are not small and even when the IASB and FASB have dealt with them, insurers will have a major implementation challenge to face before they can apply the rules in practice.

The target completion date for the project is within the next 18 months, with a mandatory implementation date that could be as early as 1 January 2015. Clearly any slippage on the publication of the final rules will put pressure on the effective date to accommodate insurers' implementation work.

The IASB and FASB are expected to synchronies the mandatory application of the new insurance accounting rules with those for financial instruments. This means that the whole balance sheet and income statement of insurers will be on a new accounting basis.

**INTERACTION WITH FINANCIAL INSTRUMENTS**

The interaction between the proposed rules on accounting for insurance contracts with financial instruments accounting is the main obstacle for IASB and FASB . Under the current proposal, insurers will be required to use current assumptions to value insurance liabilities which need to incorporate market prices when observable, for example current interest rates for discounting claims and benefits cash flows. Their assets, on the other side of the balance sheet, would be accounted for using a mix of amortized cost and fair value through income.

Even if an insurer has been able to match perfectly asset and liability cashflows, there could still be a major reporting issue from the combined effect of these two new accounting rules . The issue stems from the fact that the sheet interest rate volatility experienced in the last three years to date would always find its way to profit or loss. Insurers are strongly of the view that this will confuse rather that help investors.

A solution to this conundrum was presented at the Insurance Working Group on 24 October, which the IASB hosted in London. Insurance lobby groups argued that it is possible to keep the current approach on the balance sheet as long as profits are protected from the impact of short-term market fluctuations . They said of short-term market fluctuations. They said that these are irrelevant to the performance of a business like insurance that matches cash flows over a long period of time . They also argue that the way to achieve this is to allow the short-term market fluctuations to be accounted for directly against equity. Their rationale is that this form of accounting uses the Other Comprehensive Income section of the financial statements (OCL) to book these assets and liabilities movements .

For a long time the IASB resisted the idea of an OCI solution that involved assets as well as liabilities on the grounds that this was not part of its new financial asset accounting standard, IFRS 9, Financial Instruments. However the last few months and changes at the helm of the IASB, seem to have softened this stance and insurers hope that a renewed interest in the OCL solution could offer a way to overcome this major obstacle on the path to completing the drafting of the new accounting standard.

For example, before the Deepwater Horizon incident, BP disclosed in general terms the risks of such an event and its possible consequences. But any other major oil company could probably have written the same. The company-specific impacts of such an event depend on what exactly happens and where and when and how precisely it affects people and the environment. All of this varies hugely from incident to incident and is not predictable .

Even where companies could in theory disclose more specific information about risks ,there are often cogent reasons why they should not . Companies compete on their ability to assess and manage their risks . If they disclose specific information about either aspect, they are in effect making a gift to their competitors. Often they get around this problem by making ineffective disclosures. A typical disclosure of this sort is a listing of all the committees involved in conducting or overseeing the company's risk management and a description of their inter-relationships. Such information is certainly company specific. But – in my view- nothing could be more uninformative.

**IMPROVEMENT PRINCIPLES**

While our report identifies other important limitations of risk reporting, it also – more positively- identifies seven principles for better risk reporting which encourage a targeted, integrated and holistic approach . For banks specifically, risk disclosures have already been improved by changes in accounting standards and in the requirements of the Basel Accord.

Users of risk reporting need to be realistic in their expectations. Risk reporting is inevitably subjective, cannot foretell future events, and often cannot be very specific without damaging the business. But it can be improved. The good news is that if companies follow our seven principles they will produce better risk reporting – and should help to make future financial crises a bit less likely.

**SEVEN PRINCIPLES FOR BETTER RISK REPORTING:**

Tall user what they need to know. Users of corporate reporting want information about a company's risk so they can make their own assessment of risk. Companies should focus on this objective in deciding what to disclose.

Focus on quantitative information. Descriptive lists of risks are necessary, but too much attention tends to be focused on them , Financial statements are full of useful quantitative information about risk, and this could be added to by more detailed breakdowns on firms' activities, assets, liabilities and commitments.

Integrate information on risk with other disclosures. This may not always be possible, because of regulatory requirements . But risk is an aspect of a business's activities, not a discrete activity in its own right, and is best reported as such, rather than in isolation.

Think beyond the annual reporting cycle. Some risks are more or less permanent features of a business. Others change rapidly. A report that appears once a year is not the ideal place to provide information on either sort of risk. The internet might be better.

Where possible, keep lists of principal risks short. Long lists put people off and they probably won't read them . Shorter is better.

Highlight cure concerns. Users may find it useful to know what risks are currently most discussed within a company. This would be a real insight into the business.

Review risk experience . Companies could usefully review their experience of risk in the reporting period. What went wrong ? What lessons have they learnt? How do their experiences match up with the risks that they previously reported? ●

**Brian Singleton-Green is manager, corporate reporting, ICAEW Financial Reporting Faculty. To read Reporting Business Risks : Meeting Expectations or to order a hard copy, visitwww.icaew.com/beetermarkets**

## BEYOND BOILERPLATE

# There is no reason for subjectivity and boilerplate issues to stop risk reporting being improved

Brian Singleton-Green *

**while much about the global financial crisis remains disputed, there is one point on which everybody seems to agree. It was preceded, and to a large extent caused by, a widespread underestimation of risk .**

**Everybody also agrees, of course, that we should do our best to prevent such circumstances ever happening again. And perhaps one way to do it would be to have better risk reporting. That way, investors and others will know what risks are being take on, and can take appropriate action to reduce them or to protect themselves before it's too late.**

Current demands for better risk reporting often focus on banks, as they were at the heart of the crisis. But there are also similar demands on public companies in all sectors. The Financial Reporting Council, for example, has just issued a report, Effective Company Stewardship: Newt Steps, which calls for improved risk reporting by companies in all sectors, particularly in relation to strategic risks and operational risks.

Calls for better risk reporting go back a long way- at least to the 1980s – and requirements have been accumulating around the world since. In spite of this growth, and the continuing faith in it demonstrated by the renewed calls, it is far from clear how useful risk reporting has been in practice. As there is a danger that current calls for improvement will lead to ill-considered regulatory changes, ICAEW has investigated different aspects of the problem.

In 2010, the Financial Services Faculty's report, Audit of Banks : Lessons from the Crisis looked at, among other things, stakeholders' views on risk reporting by banks. To follow this up, the Financial Reporting Faculty decided that now would be a good time to review the experience of risk reporting to date more generally and to look at how it can realistically be improved. The output from this work is the latest report in the faculty's Information for Better Markets series, Reporting Business Risks: Meeting Expectations.

The report has bad news and good news. On the one hand, risk reporting has a number of serious limitations which its readers need to bear in mind. On the other, the report identifies seven principles which can mitigate those limitations as long as readers are realistic in their expectations.

**SUBJECTIVITY CONUNDRUM:**

Perhaps the most serious risk reporting limitation is its subjectivity. If you ask a group of people working in the same business to identify and rand its most important risks, the changes are that each of them will not only identify different risks, but will also rank them differently. This seems to be unavoidable. Risks relate to an uncertain and unpredictable future-identifying them is inevitably subjective. Not only is risk assessment subjective looking forward, it's still subjective when you look back. In this, it differs from financial reporting. Preparing a set of accounts involves many subjective judgments. Over time, we find out whether these judgments were right or wrong as profits and losses are realized .

The same is not true of risk reporting . If a risk does not materialize, this does not mean that we were wrong to identify it as a risk or that it has ceased to be a risk . Equally, if we are hit by a problem that we did not foresee, this does not necessarily mean that our risk assessment was at fault - not every risk is foreseeable.

**BOILERPLATE NOT SURPRISING :**

A common criticism of risk reporting is that too much of it is boilerplate, but if you're preparing a risk report it's often difficult to avoid. Similar businesses face similar risks and so they naturally describe them in similar terms.

Regulators in the UK and the US are both trying to crack down on generic disclosures and to push businesses towards disclosing information on risk that is specific to the business . This is a worthwhile objective, but it will often be one that is impossible to achieve.

report on output and outcomes. It is important to ensure that the effort of measurement is not wasted and that positive action is taken based on the results.

The debate on whether what is being measured is truly an impact or is auditable should not detract from the benefits of identifying, recording and reporting on what matters even if it does not report on the whole performance chain .

**BEWARE OF COST RATIOS**

Measuring and reporting on impact is not easy to do and even the reporting of activities, outputs and results are far better than the focus on using accounts to arrive at cost ratios. I have a real concern that, in the quest for easily quantified measures, there appears to be a worrying risk that cheap and easy measurements will be used and some seem to want to return to cost ratios. There is a spurious belief that charities can be graded by looking at ratios such as fundraising costs in the financial statements and comparing them to the income raised .

There are good reasons why different charities may have different cost ratios. Financial reporting standards do not usually allow fundraising costs to be carried forward and matched against income and the reality is that, with most forms of fundraising, there is very little correlation between what the accounts report as fundraising costs in a year and the actual amount raised in a year. The most extreme example is a legacy campaign where the money is spent in one year and income comes in much later. Even direct mail campaigns show little correlation between reported income and expenditure. Cold mailings lead to poor cost rations, even negative cost rations, but they are still important as they generate new donors and ratios are improved in future years.

**FINANCIAL REPORTING DATE.**

The financial reporting date can also be significant. Consider street or house-to-house fundraising where the donor signs up to pay a fixed amount per month . The mechanics usually involve an upfront payment to an external fundraising company which equates to several months' income. If this campaign is run within six months of the year end the costs charged will inevitably exceed the income recorded. The following year the accounts will show more income but no donor acquisition costs.

Cost rations are influenced by a number of factors and fundraising mix is an important one. For example, legacy fundraising has the lowest cost ratios while cost ratios for special events and dinners are usually much higher. However, some types of charities, such as medical charities, do better at raising legacies than others, such as international aid charities, and this has little to do with their fundraising skills or effectiveness. Therefore, some types of charity will have an inherent fundraising mix that predisposes to a lower fundraising cost ratio .

Similarly, some commentators and analysts attempt to build league tables comparing average staff costs. This can only be done by dividing the total staff costs in the accounts by the number of staff but some charities include part-time staff in theirs numbers while others don't, and some include overseas staff so any comparison is quite spurious. Some league tables try and make the public believe that high staff costs are indicative of waste . I am often called by journalists wanting a comments on a charity that 'seems to be spending most of its income on paying its own staff'. There is far more to consider as many charities employ their own staff to deliver mission critical services. Others may work with partner organizations that deliver the services. Some charity operations are labour intensive and some others say campaigning or grant-making may require less staff. There are no easy comparisons.

**COST OFTEN IGNORED**

While deliverables matter, so do the inputs and there are many useful evaluations that highlight what an intervention has achieved and sometimes criticism that more was not achieved. However, in the quest to focus on what has been achieved the question of at what cost is often ignored.

In all the evaluations and performance measurement exercises I have worked on, the importance of understanding the dynamics of the whole programme and performance chain has been critical. This allows consideration of how inputs and resources have been applied to develop activities that lead to the outputs that shape the outcomes and impacts. In fact, many evaluations and reports do not consider the performance chain and its natural interdependencies well dough.

Most projects, programmers, campaigns and other interventions are resource-constrained and it is important to compare what has been achieved with the resourced and inputs deployed to achieve them. Value for money is important but it is also important to recognize that in some charitable endeavours, money is a poor proxy for value. ●

*** Head of non profits at Crowe Clark Whitehill and special adviser to the Charity Finance Directors' Group.**
**Croweclarkwhitehill.co.uk**

Based on consent from The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), we will be republishing martials appearing in ICAEW's magazine **(ACCOUNTANCY)**

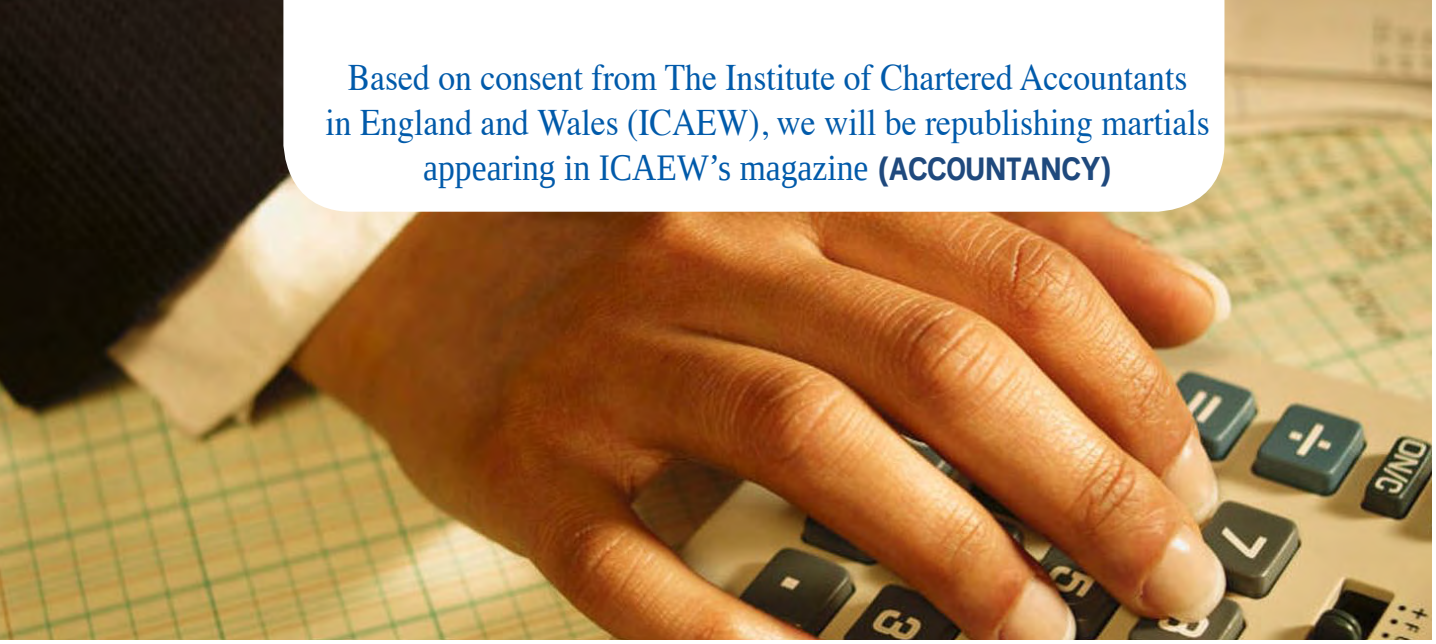

## CAUSE AND EFFECT

# Impact reporting for charities is complex and requires a subtle analysis on a case by case basis

PESH FRAMJEE *

**There has been much attention recently on financial reporting issues for public benefit entities and, while this might sound like heresy from an accountant, the pounds and pence do not really tell the story. There is so much more to reporting than accounts and their historical focus on what has been raised and what has been spent. The big question facing public benefit entities is : how do they effectively identify, record and report on what matters?**

The challenge is the focus on reporting on outputs, outcomes and impacts and many organizations recognize that stakeholders are now focusing on this more than on traditional financial reports. In many cases, these terms in the performance chain are used loosely and it is important to be clear about what is being reported (see box).

**HOW ARE IMPACTS ASSESSED?**

There are multiple frameworks for impact reporting with many evaluation methodologies and much discussion as to the suitability of each. Purists often argue for a clear causal relationship which can be quantified between the work of the organization and the impact-in effect identifying the difference in the indicator of interest with and without the intervention .

This leads to the challenges of attribution and contribution and many shy away from such reporting because they believe it leads to false claims. For example, has the incidence of polio in a particular country reduced because of the immunization work of one NGO or because of the clean water and improved sanitation work of others?

With advocacy and campaigning it is even harder-NGOs would like to claim and attribute achievements as a result of their interventions but claiming to contribute to the achievement is more credible.

The term impact is used loosely and many impact reports in fact

# International Accounting Standards: New Horizons

Convergence with the international accounting standards has been among the topics of great interest to regulators, practitioners and academics, among others, in the Kingdom of Saudi Arabia. Advocates of the convergence argue that the spread of the international accounting standards in more than one hundred countries makes it imperative to catch-up to realize benefits from the move to a single harmonized set of accounting standards. On the other hand, opponents argue that the differences in economic and cultural systems warrant having our own national accounting standards. Interestingly, these opposing arguments that were raised during our deliberations have been, in fact, raised in many countries that dealt with the application of international standards. The Saudi Organization for Certified Public Accountants(SOCPA), being the governing body of the accounting and auditing profession in the Kingdom of Saudi Arabia, has adopted a scientific methodology to study the matter. SOCPA has studied the issue, taking into account the accounting, economic and legal environment. SOCPA has also reflected upon the recommendations of the G20 as well as the experiences of different countries in this area . SOCPA has also sought the views of different stakeholders as well as the views of relevant regulatory bodies such as the Ministry of Finance, the Capital Market Authority and the Saudi Arabian Monetary Agency, among others. Based on the assessment of the above inputs, SOCPA's board of directors has taken the decision of convergence with the international accounting standards. We are certain that this decision will open new horizons in our profession's journey leading to the achievement of the desired results.

**Dr. Ahmad Almeghames**

Secretary General

# الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

تعلن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين عن بدأ تنفيذ برنامج تدريبي متخصص لمنسوبي الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة بعنوان:

## "المحاسبة في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة"

البرنامج معتمد من وزارة الخدمة المدنية بموجب قرار لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية رقم ٥٢٠/٣٧٤١ وتاريخ ١٤٣٢/٩/١٦هـ

- **مكان عقد البرنامج:** الرياض ،جدة ،الدمام، أبها ، الطائف.
- **مدة البرنامج:** ثلاثة أسابيع.
- **هدف البرنامج:** يهدف البرنامج لشرح الجوانب النظرية والعملية من خلال أمثلة تطبيقية وحالات عملية تتيح للمتدربين المشاركة والتفاعل وتبادل التجارب والآراء مع زملائهم من الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة .
- **المحاور الرئيسة للبرنامج:**

- أسس المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- الدورات المحاسبية الحكومية.
- القيود المحاسبية الحكومية.
- تصحيح الأخطاء المالية والمحاسبية.
- تدقيق المستندات المالية لصرف رواتب وبدلات الموظفين.
- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية.
- تدقيق مستندات النفقات المتنوعة وحسابات التسوية.
- تدقيق مستندات برامج التشغيل والصيانة والمشاريع.
- التقارير المالية الحكومية.


التسجيل والاستفسار عن البرنامج:
٤٠٢٨٥٥٥ - قسم التدريب: ١٤٥، ١٣٦، ١٣١
فاكس ٤٠١٤٠٤٩- ٤٠٢٥٦١٦
ص ب (٢٢٦٤٦) الرياض (١١٤١٦)
موقع الهيئة: www.socpa.org.sa

للمزيد من المعلومات حول الهيئة وبرامجها ونشاطاتها
E-Mail: training@socpa.org.sa
info@socpa.org.sa

# سامبا... البنك الأكثر أماناً في المملكة
## وأحد البنوك الـ ٥٠ الأكثر أماناً في العالم

للسنة الثالثة على التوالي، اختارت مجلة غلوبال فاينانس سامبا "البنك الأكثر أماناً في المملكة"، وأحد البنوك الـ ٥٠ الأكثر أماناً في العالم، استناداً إلى التصنيف الائتماني المتقدم الممنوح للبنك من قبل كُبرى وكالات التصنيف العالمية، واستناداً إلى تقييم أصول أكبر ٥٠٠ بنك على مستوى العالم. إن هذه الثقة المتنامية من قبل الخبراء، ما هي إلا تأكيد على متانة مركز سامبا المالي، وتفوقه كشريك نجاح يُعتمد عليه مهما كانت الظروف.

خدمات بنكية عالمية المستوى

www.sambacom

samba سامبا